محكمة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لسنة 2023

الفهرس

تقديم 1
أبرز نتائج تنفيذ قانون الماليّة لسنة 2023 2
الجزء الأول : تحليل إجمالي وأهم الاستنتاجات والتوصيات 4
I. الإطار العام لإعداد وتنفيذ الميزانية لسنة 2023 4
II. إعداد الميزانية 5
1. قانون الماليّة لسنة 2023 5
2. قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 6
3. التعديلات الترتيبية 8
III. نتائج تنفيذ الميزانيّة لسنة 2023 8
أ. عمليات الميزانيّة 8
ب. عمليات الخزينة 10
ت. النتائج العامة لتنفيذ العمليات المالية للدولة لسنة 2023 11
IV. الملاحظات والتوصيات 14
الجزء الثاني : تحليل موارد الدولة وتكاليف الدولة 27
العنوان الأول : موارد الدّولة 27
المحور الأول : موارد ميزانية الدّولة 27
أولا : المداخيل الجبائية 30
أ. الأداءات على الدخل والمكاسب الرأسماليّة 31
ب. الأداءات على النقل 35
ت. الأداءات على السلع والخدمات 36
ث. الأداءات على التجارة الخارجية والمعاملات الدّولية 38
ج. أداءات ومعاليم أخرى 38
ثانيا : المداخيل غير الجبائيّة 40
أ. مداخيل الملكية 41
ب. موارد بعنوان مبيعات سلع وخدمات 45
ت. خطايا وعقوبات ومصادرات 46
ث. مداخيل غير جبائية أخرى 46
ثالثا : الهبات 47
المحور الثاني : موارد الخزينة 49
أولا : موارد الاقتراض 50
أ. موارد الاقتراض الداخلي 51
ب. موارد الاقتراض الخارجي 52
ثانيا : موارد الخزينة الأخرى 55
العنوان الثاني تكاليف الدّولة 58
المحور الأوّل : تكاليف الميزانيّة 58
1. نفقات التّأجير 62
2. نفقات التسيير 66
3. نفقات التّدخّلات 69
4. نفقات الاستثمار 76
أ. نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية 78
ب. الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجية الموظفة 79

ت. الاستثمارات الممولة بموارد الحسابات الخاصة..... 79
5. نفقات العمليّات الماليّة..... 80
6. نفقات التّمويل..... 81
المحور الثاني : تكاليف الخزينة..... 84
أولا : نفقات تسديد أصل الدين العمومي..... 84
ثانيا : نفقات الخزينة الأخرى..... 93
الجزء الثالث : تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصة..... 97
I. موارد الحسابات الخاصة..... 97
1. موارد الحسابات الخاصة في الخزينة..... 97
أ. الفوائض المنقولة..... 97
ب. الموارد المحصلة..... 98
2. موارد حسابات أموال المشاركة..... 100
أ. الفوائض المنقولة..... 100
ب. لموارد المحصلة..... 101
II. نفقات الحسابات الخاصة..... 102
1. نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة..... 102
2. نفقات حسابات أموال المشاركة..... 103
الجزء الرابع : تحاليل موارد وتكاليف المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج..... 105
العنوان الأول : موارد المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة..... 105
القسم 1 : موارد العنوان الأوّل..... 105
القسم 2 : موارد العنوان الثاني..... 106
أ. الموارد المحصلة خلال السنة..... 107
ب. الفواضل المنقولة من التصرف السابق..... 108
العنوان الثاني : تكاليف المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة..... 108
1. نفقات العنوان الأوّل..... 108
2. نفقات العنوان الثاني..... 109
العنوان الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج..... 109
العنوان الرابع : مصاريف المراكز الدبلوماسية والقنصليّة بالخارج..... 109
الجزء الخامس : النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية والتصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميّين والحساب العام للسنة الماليّة..... 111
الملاحق..... 121
المرفقات.....
قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة.....
قائمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج.....
مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2023.....
ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2023.....

تقديم

تولت محكمة المحاسبات طبقًا لأحكام القانون الأساسي للميزانيّة والقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات إعداد التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لسنة 2023.

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة لسنة 2023 استنادًا إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 والنصوص القانونيّة والترتيبيّة ذات العلاقة بالتصرّف المذكور.

وتمّ تدعيم التحاليل بمعطيات مستخرجة من منظومة "أدب" ومن مصادر أخرى على غرار تقرير البنك المركزي لسنة 2023.

ويتضمّن هذا التقرير الأجزاء التّاليةّ

- أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2023؛
- التحليل الإجمالي وأهم الإستنتاجات والتوصيات حول إعداد وتنفيذ قوانين الماليّة لتصرّف 2023؛
- تحليل موارد وتكاليف الدّولة لتصرّف 2023؛
- تحليل موارد وتكاليف الحسابات الخاصة والصناديق الخاصّة لتصرّف 2023؛
- تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج لتصرّف 2023؛
- النتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2023

فرضيات قانون المالية لسنة 2023

نسبة النمو الاقتصادي	معدل سعر برميل النفط الخام	سعر صرف الدولار
% 0,9	83 دولار	معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2022

التوجهات الرئيسية

- تحقيق الإستقرار الاقتصادي للخروج من الأزمة والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير
- مواصلة الإصلاح الجبائي عبر تبسيط الأنظمة الجبائية وترشيد الامتيازات الجبائية
- مساندة المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة ودفع الاستثمار والرقمنة

نسب استهلاك النفقات

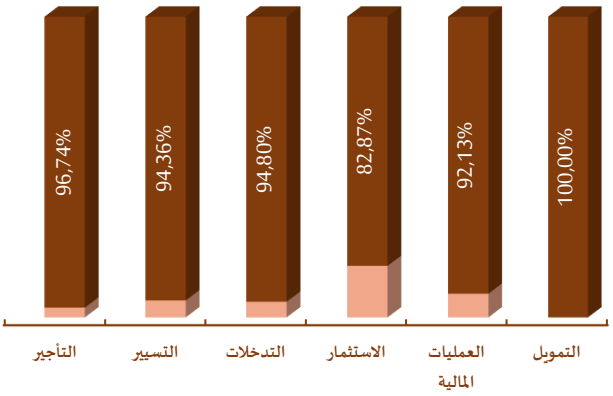

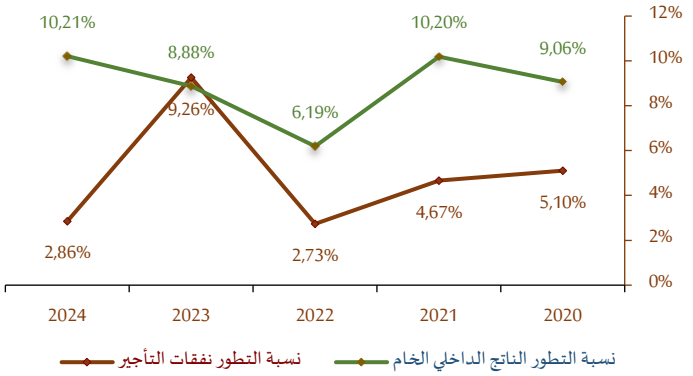

فرضيات قانون المالية التعديلي لسنة 2023

نسبة النمو	معدل سعر برميل النفط الخام
%	100,5

موارد الاقتراض لسنة 2023

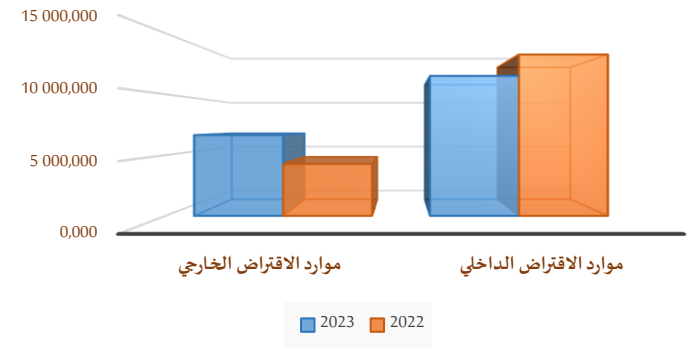

نتائج تنفيذ ميزانية 2023

عجز الميزانية 7,7 % من الناتج الداخلي الخام

مقابل عجز بلغ 7,9 % في 2022

نسبة الضغط الجبائي 25,4 %

مقابل نفس النسبة في سنة 2022

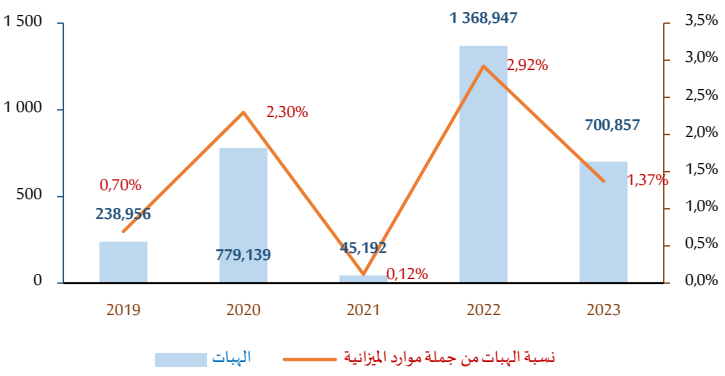

أهم الأرقام في سنة 2023

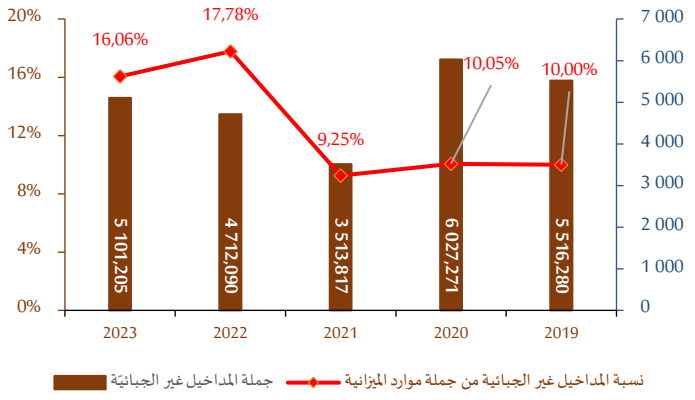

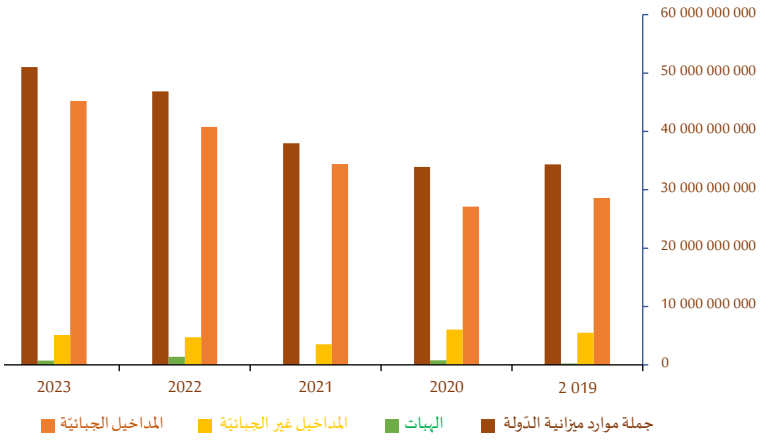

هيكلة موارد الاقتراض

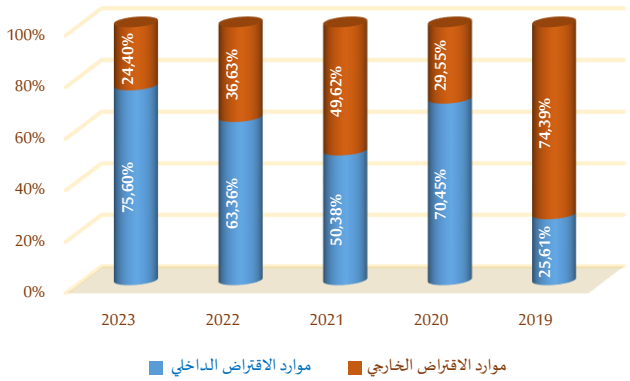

تطورموارد الإقتراض وموارد الميز انية

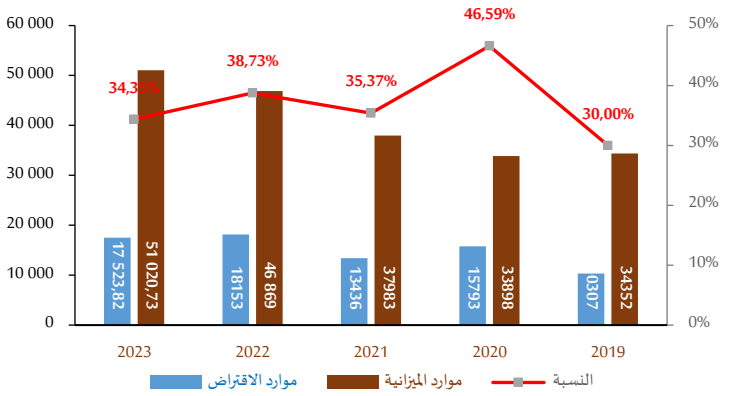

تطورالدفوعات بعنوان فوائد الدين الداخلي

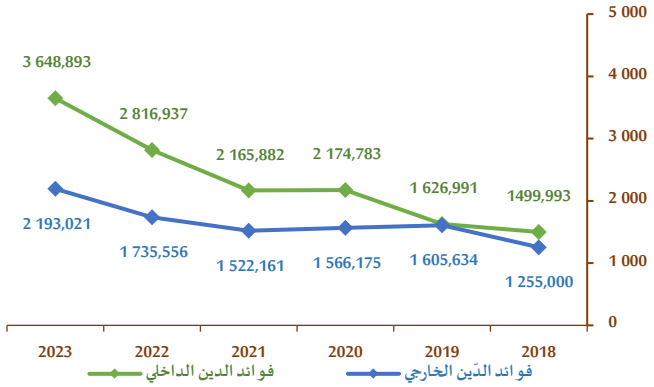

تطورنفقات الدعم

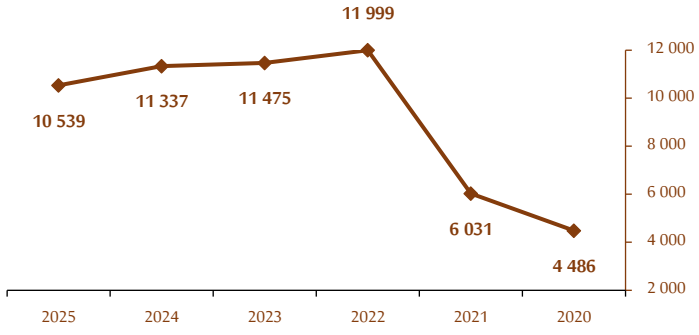

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات

وفقا للفصل 160 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 لمحكمة المحاسبات تمّ إعداد التقرير المتعلّق بمشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 بالاعتماد على الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 والنصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بالتصرّف المذكور وكذلك اعتمادا على المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب"[(1)] بعد معالجتها.

ويتضمن التحليل الإجمالي التّالي تقديما للإطار العام لإعداد ميزانية الدّولة لسنة 2023 وملاحظات وتوصيات تتعلق بعدد من الإخلالات التي شملت حوكمتها منها ما تمت إثارتها سابقا من قبل المحكمة وعرضا لأهم المؤشرات.

I. الإطار العام لإعداد وتنفيذ الميزانية لسنة 2023[1]

تم إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 في ظل مناخ عالمي تميز بتحسن نسبي مقارنة بسنة 2022 ومناخ إقليمي اتسم بصعوبة في استعادة النمو وركود اقتصادي على المستوى الوطني.

فقد شهدت نسبة التضخم العالمي انخفاضا خلال سنة 2023 حيث بلغ معدل 6,6 % في سنة 2023مقابل 8,7% في سنة 2022.وهو ما يعكس بوادر الانفراج عقب الأزمات المتتالية خلال السنوات الماضية بالعلاقة مع تراجع أسعار الموارد الأساسية فضلا عن تراجع حدّة المشاكل من حيث العرض وتشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية.

وحافظ النمو العالمي في سنة 2023 على نفس النسبة المسجلة في سنة 2022 في حدود 3,5 % دون أن يبلغ المعدل السنوي المسجل خلال الفترة 2000-2019 والبالغ 3,7%. وشهد نمو المبادلات الدولية للسلع والخدمات تباطؤا ملحوظا بلغت نسبته 1 % مقابل 5,6 % في سنة 2022.

وشهدت سوق التّشغيل الدولية تماسكا نسبيّا حيث تراجعت نسبة البطالة لتبلغ 5 % مقابل 5,80 % في سنة 2022.

وتراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الاورو إلى 0,4 % مقابل 3,4% في سنة 2022. ويعود ذلك إلى انخفاض قروض الاستثمار وقروض الاستهلاك تبعا لارتفاع نسب الفائدة للبنك المركزي الاوروبي، إضافة لتراجع حجم الصادرات الناجم عن تباطؤ الطلب العالمي.

أمّا على المستوى الوطني فقد سجل النشاط الاقتصادي ركودا في سنة 2023 حيث بلغت نسبة النمو 0 % مقابل 2,7% في العام السابق ويُعزى ذلك خاصة إلى الانكماش الملحوظ في القطاع الفلاحي الذي تراجع بما نسبته 16,1 %نتيجة التغيرات المناخية والجفاف[2].

---

(1) نظام المساعدة على أخذ القرار في مجال تنفيذ الميزانيّة.

[1] تم استيقاء المعطيات الخاصة بالظرف الداخلي والخارجي من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024.

[2] مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

وقد ساهم التباطؤ في النمو وخاصة في القطاعات كثيفة اليد العاملة في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض نسبة المشاركة في سوق الشغل من ذلك ارتفعت نسبة البطالة في موفى 2023 إلى غاية 16,4 % مقابل 15,2 % في موفى السنة السابقة.

وبخصوص ميزان الدفوعات فقد تراجع العجز الجاري في سنة 2023 ليبلغ ما نسبته 2,2 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8,8 % في سنة 2022 وذلك نتيجة انخفاض العجز التجاري إلى 11,2 % من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان يمثل 18,1% في سنة 2022.

وتحسن المخزون الاحتياطي من العملة الأجنبية إلى ما يعادل 120 يوما من التوريد في موفى 2023 مقابل 100 يوما في موفى 2022. وبلغت نسبة الدين العمومي84,6 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 82,4 % في سنة 2022.

II. إعداد الميزانيّة

1. قانون الماليّة لسنة 2023

تضمّن قانون المالية لسنة 2023 عددا من الإجراءات التي تهدف إلى مواصلة الإصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية ودعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدّي للتهرب الضريبي.

وتأسست تقديرات ميزانيّة الدولة أساسا على الفرضيات التالية:

- نسبة نمو مقدرة في حدود 1,8% بالأسعار القارة باعتماد معدل سعر الدولار للأشهر الأخيرة لسنة 2022؛
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في حدود 89 دولار للبرميل؛
- إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي؛
- الانطلاق في تفعيل عدة إصلاحات اقتصادية وجبائية ومالية للحد من انزلاق المالية العمومية.

وبنيت هذه التقديرات على أساس التقليص في نسبة عجز الميزانيّة دون الهبات والمصادرة إلى حدود 5,2 % من الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض في نسبة المديونية إلى غاية 76,7 %.

وضبط المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2023 التّقديرات الأوليّة لموارد ميزانية الدّولة بمبلغ 46.424 م.د مقابل 38.618 م.د في سنة 2022 أي بنمو نسبته20,21%.

وتتوزع هذه التقديرات بين مداخيل جبائية بمبلغ 40.536م.د ومداخيل غير جبائية بمبلغ 5.534 م.د وهبات بمبلغ 354 م.د. أمّا نفقات الميزانيّة فقد تمّ تقديرها في حدود 53.921 م.د وبالتالي بلغ عجز الميزانية المتوقع ما قدره 7.497م.د.

وتمّ الترخيص بموجب قانون الماليّة لسنة 2023 في تعبئة موارد خزينة بمبلغ 23.490 م.د توزعت بين موارد اقتراض خارجي بمبلغ 14.859 م.د واقتراض داخلي بمبلغ 9.533 م.د. وموارد خزينة أخرى صافية سلبية بمبلغ 902 م.د. وفي المقابل ضبطت التقديرات بعنوان تكاليف الخزينة بمبلغ 15.993 م.د منها 15.793م.د نفقات تسديد الدين و200 م.د. لإسناد قروض وتسبقات الخزينة

2. قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023[3]

باعتبار النتائج المسجلة إلى غاية موفى سنة 2022 ومستجدات الثمانية أشهر الأولى لسنة 2023 تّم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023. وشكّلت هذه المستجدات ضغوطات إضافية على مستوى تنفيذ الميزانية وخاصة منها التغيرات المناخية والجفاف وفي ظل تواصل النزاع الروسي -الأكراني وتواصل ارتفاع أسعار الموارد الأوليّة وخاصّة الطاقة والحبوب.

وارتكز هذا التحيين على أساس الفرضيات التالية:

- مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة من 1,8% إلى 0,9 % لكامل سنة 2023؛
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في مستوى 83 دولار عوضا عن 89 دولار؛
- تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل 4282طن معادل نفط؛
- انخفاض نسق تطور واردات السلع؛
- ارتفاع نسبة الدعم لتبلغ 7,4% مقابل 5,4 % من الناتج الإجمالي؛
- تسجيل عجز في الميزانية بنسبة 7,7 % عوضا عن 5,2 %؛

وتتأتى تقديرات موارد ميزانيّة الدولة المعدلة إلى حّد 39.488 م.د من مداخيل جبائية و4.335 م.د من مداخيل غير جبائية و1.537م.د من هبات. وشمل التعديل الموارد الجبائية (- 1.048 م.د) والموارد غير الجبائية (- 1.199 م.د) والهبات (+1.183م.د).

وتتأتى موارد الخزينة من موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 10.563 م.د والاقتراض الداخلي بمبلغ 11.368م.د وموارد الخزينة الأخرى في حدود 3.948 م.د. وشمل التعديل أساسا موارد الاقتراض الخارجي (- 4.296 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (+1.835 م.د) وموارد الخزينة الأخرى (+ 4.850 م.د).

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات موارد الّدولة لسنة 2023 حسب قانون المالية الأصلي والتعديلي (بحساب المليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي (2)	الفارق =(2)-(1)
المداخيل الجبائيّة	**40 536**	**39 488**	**-1 048**
المداخيل غير الجبائيّة	5 534	4 335	-1 199
الهبات	354	1 537	1 183
جملة مداخيل الميزانيّة	**46 424**	**45 360**	**-1 064**
موارد الاقتراض الداخلي	9 533	11 368	1 835
موارد الاقتراض الخارجي	14 859	10 563	-4 296
موارد الخزينة الأخرى	-902	3 948	4 850
جملة مداخيل الخزينة	**23 490**	**25 879**	**2 389**

[3] القانون عدد 12 لسنة 2023 المؤرّخ في 23 نوفمبر 2023 والمتعلّق بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2023

ونتج التقليص في توقعات الاستخلاصات الجبائية عن التخفيض في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الأداءات على السلع والخدمات بمبلغ 638 م.د ومعاليم على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية بمبلغ 190 م.د والأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بمبلغ 119م.د ومعاليم وأداءات أخرى بمبلغ 51 م.د والأداءات على النقل بمبلغ 50 م.د.

أمّا تقديرات المداخيل غير الجبائية فقد تمّ التقليص فيها بما قدره 1.199م.د وتمّ تحيينها على أساس خاصة:

- تراجع مداخيل النفط بمبلغ قدره 190 م.د لتبلغ 671م.د مقابل 861 م.د مقدّرة أوليا نتيجة أساسا لمراجعة معدّل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدّرة أوليا وتحيين كميات إنتاج النفط والغاز بنسبة 8 % مقارنة بالتقديرات الأوليّة؛
- مراجعة العائدات المقدّرة بعنوان مداخيل المصادرة والتخفيض فيها بمبلغ قدره 516 م.د لتبلغ 40 م.د مقابل 556 م.د مقدرة أوليا وذلك بالعلاقة خاصّة مع تأجيل التفويت في شركة اسمنت قرطاج؛
- تراجع عائدات المساهمات الراجعة للدولة بمبلغ قدره 432 م.د لتبلغ 853 م.د مقابل 1285 م.د مقدّرة أولياً.

وبلغت تقديرات قانون المالية التعديلي لنفقات ميزانيّة الدولة ما قيمته 56.071 م.د أي بزيادة قدرها 2.150 م.د مقارنة بتقديرات قانون الماليّة الأصلي لسنة 2023. وتأتت الزيادة أساسًا من تطور نفقات التدخلات بما قدره 1.946,300 م.د ونفقات التمويل بما قدره 535 م.د. وتقلّصت تقديرات النفقات الطارئة وغير الموزّعة بما قيمته 331.300 م.د.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات الدّولة لسنة 2023حسب قانون الماليّة الأصلي والتعديلي (بحساب المليون دينار):

	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي (2)	الفارق = (2)-(1)
نفقات التأجير	22772,485	22772,485	0
نفقات التسيير	2314,327	2314,327	0
نفقات التدخّلات	17221,662	19167,962	1.946,300
نفقات الاستثمار	4692,499	4692,499	0
نفقات العمليّات الماليّة	57,010	57,010	0,000
نفقات التمويل	5307,000	5842,000	535,000
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1556,017	1224,717	331,300-
جملة نفقات ميز انية الدّولة	**53921,000**	**56071,000**	**2150,000**
تسديد أصل الدين الخارجي	6672,000	6553,000	- 119,000
تسديد أصل الدين الداخلي	9121,000	8415,000	706,000-
قروض وتسبقات الخزينة	200,000	200,000	0
بقيّة نفقات الخزينة	-	-	-
جملة نفقات الخزينة	**15993,000**	**15168,000**	**- 825,000**

وتم تبرير الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتدخلات بما قدره 1.946,300 م.د مقارنة بتقديرات قانون الماليّة الأصلي بمراجعة فرضية سعر برميل النفط من 89 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 83 دولار محينة لكامل السنة وبعدم تفعيل للسنة الثانية على التوالي الإجراءات المتعلقة بمراجعة أسعار المواد البترولية والكهرباء والغاز والتي كان من المقدر أن تساهم في توفير 2.450 م.د. مما ساهم في تطور نفقات دعم المحروقات لتبلغ 7.030 م.د مقابل 5.669 م.د مقدرة أوليّا.

كما تمّ الترفيع في تقديرات دعم المواد الأساسية بمبلغ 1.282 م.د لتصل الاعتمادات التعديلية لمستوى 3.805 م.د مقابل تقديرات أصلية في حدود 2.523 م.د وذلك نتيجة لتوريد كميات إضافية من الحبوب في ظّل النقص المسجل في الإنتاج المحلي للقمح[4].

وتمّ كذلك التّرفيع في نفقات التمويل لسنة 2023 بما قدره 535 م.د لتبلغ 5.842 م.د مقابل 5.307 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه النفقات بين فوائد الدين الداخلي في حدود 3.636 م.د (مقابل 3.034 م.د مقدرة أوليا) وفوائد الدين الخارجي في حدود 2.206م.د (مقابل 2.273 م.د مقدرة أولياً).

3. التعديلات الترتيبية

تمّ بموجب قرارات صادرة عن وزيرة المالية الترفيع في تقديرات مداخيل ونفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 235,453 م.د وحسابات أموال المشاركة بمبلغ 214,840 م.د. وشهدت الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 تعديلات ترتيبية تمثلّت في تحويل اعتمادات بين البرامج (63,274 م.د) وتحويل اعتمادات داخلية (4.492,836 م.د)[5].

وقد بلغت الاعتمادات النّهائية لميزانية الدّولة لسنة 2023 إثر الترفيع في تقديرات نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة وتحويل اعتمادات داخل البرامج وتحويلات أخرى بين البرامج[6] ما قدره 56.521,294 م.د مقابل 51.391,104 م.د خلال التصرف السابق، مسجلة بذلك زيادة قدرها 5.130,190 م.د ونسبتها 9,98 %.

وفيما يخص النفقات الطارئة وغير الموزّعة فقد تمّ رصد اعتمادات أصلية بلغت 1.556,017 م.د ثمّ تمّت مراجعتها بالتخفيض بمقتضى قانون الماليّة التعديلي لتبلغ 1.224,717 م.د. وتمّ توزيعها حسب قرار وزيرة الماليّة المؤرخ في 25 مارس 2024 في حدود 203,850 م.د[7].

III. نتائج تنفيذ الميزانيّة لسنة 2023

يتضمن هذا الجزء أبرز النتائج التي أفضى إليها تنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2023 ومقارنتها مع التصرف السابق وذلك على مستوى عمليات الميزانيّة وعمليات الخزينة.

أ. عمليات الميزانيّة

[4] تقرير حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023

[5] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

[6] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

[7] قرار وزيرة المالية المؤرخ في 25 مارس 2024 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

1. مداخيل ميزانيّة الدولة

- **تطور المداخيل المحصلة بنسبة 8,86 %**

مقارنة بإنجازات التصرف السابق تطورت موارد ميزانية الدولة المحصلة في سنة 2023 بمبلغ 4.151,675 م.د وبنسبة 8,86 % مقابل تطور بمبلغ 8.885,783 م.د وبنسبة 23,39% في سنة 2022.

- **ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 10,86 %**

بلغت المداخيل الجبائية المحققة في سنة 2023 ما قدره 45.218,664 م.د مقابل 40.788,014م.د في سنة 2022مسجلة بذلك زيادة قيمتها 4.430,650 م.د ونسبتها 10,86 %. وعلى هذا الأساس بلغ الضغط الجبائي من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023 نسبة 25,4 % وهي نفس النسبة المسجلة في سنة 2022.

- **نموّ المداخيل غير الجبائية بنسبة 8,26 %**

شهدت المداخيل غير الجبائية التي تمّ تحقيقها في سنة 2023(5.101,205 م.د) نموّا ملحوظا بمبلغ 389,115 م.د وبنسبة 8,26 % م.د.

- **تراجع الموارد المحصلة من الهبات**

بلغت الهبات التي تمّ تحصيلها لفائدة الميزانيّة لسنة 2023ما قدره 700,857 م.د مقابل 1.368,947 م.د في سنة 2022 أي ما يمثل تراجعا بمبلغ 668,090 م.د وبنسبة 48,4%.

2. تكاليف ميزانيّة الدولة

- ✓ **زيادة الدفوعات بنسبة 6,23 %.**

ارتفعت الدفوعات في سنة 2023 إلى حدود 52.726,441 م.د مسجلة نموّا بمبلغ 3.094,047 م.د وبنسبة 6,23% مقابل زيادة قدرها 7.084,649 م.د ونسبتها 16,65 % في سنة 2022.

- ✓ **تراجع حصة التأجير من جملة الدفوعات**

تراجعت حصة الدفوعات بعنوان التأجير من جملة الدفوعات في سنة 2023 إلى 41,16 % مقابل 42,56 % في سنة 2022.وبلغت الدفوعات بهذا العنوان ما قيمته 21.702,473 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 577,625 م.د وبنسبة 2,73 % مقارنة بسنة 2022.

- ✓ **تطور الدفوعات بعنوان نفقات التسيير بنسبة 14,21%**

ارتفعت الدفوعات بعنوان نفقات التسيير لسنة 2023 إلى غاية 2.451,126م.د مقابل 2.146,087 م.د في سنة 2022 أي بما نسبته 14,21% مقارنة بالتصرف السابق.

- ✓ **ارتفاع الدفوعات بعنوان نفقات الاستثمار بنسبة 20,76 %**

مثلت الدفوعات بعنوان نفقات الاستثمار والبالغة في سنة 2023 ما قيمته 4.256,857 م.د وما حصته 8,07% (7,1 % في سنة 2022) من جملة الدفوعات مسجلة بذلك ارتفاعا بمبلغ 731,805 م.د وبنسبة 20,76 %.

- ✓ **ارتفاع الدفوعات بعنوان نفقات التمويل**

بلغت الدفوعات بعنوان نفقات التمويل في سنة 2023 ما قدره 5.841,914 م. د مسجلة زيادة بمبلغ1289,421 م.د وبنسبة 28,32 % مقابل زيادة بمبلغ 864,450 م.د وبنسبة 23,44% في سنة 2022.

3- **نتيجة ميزانيّة الدولة**

❖ **زيادة عجز ميزانية الدولة بنسبة 7,32 %**

بلغ عجز ميزانية الدولة[8] في سنة 2023 ما قيمته 1.705,714 م.د مقابل 2.763,342 م.د في سنة 2022. ويرتفع هذا العجز بعد نقل فواضل الحسابات الخاصّة والبالغة ما جملته 9.612,240 م.د بصفة آليّة إلى تصرّف 2023 إلى 11.317,954 م.د مقابل 10.545,539م.د في سنة 2022. وهو ما يمثل على التوالي 7,7 % و 7,9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبرز الجدول الموالي عجز ميزانية الدولة لسنة 2023 مقارنة بتقديرات قوانين المالية الأصلي والتعديلي وبإنجازات السنوات السابقة (بحساب المليون دينار):

	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التعديلي	إنجازات 2020	إنجازات 2021	إنجازات 2022	إنجازات 2023
العجز (م.د)	7.497,000	10.711,000	11 .388,527	10.419,795	10.545,539	11.317,954

ب. عمليات الخزينة

1. موارد الخزينة

- **نموّ مداخيل الخزينة**

تمّ تسجيل في سنة 2023 موارد خزينة في حدود 398.633,459 م. د منها 381.109,640 م.د بعنوان موارد الخزينة الأخرى. ومقارنة بالتصرف السابق سجلت هذه الموارد زيادة قدرها 33.174,128 م.د ونسبتها 9,08 % .

- **تراجع موارد الاقتراض**

بلغت موارد الاقتراض المحصلة في سنة 2023 ما قدره 17.523,819 م.د مقابل 18.153,040 م.د سنة 2022 مسجلة انخفاضا بمبلغ 629,221 م.د وبنسبة 3,47 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

- **ارتفاع موارد الاقتراض الداخلي**

بلغت موارد الاقتراض الداخلي التي تمّ تحصيلها في سنة 2023 ما قيمته 13.248,029 م.د مقابل 11.502,613 م.د في سنة 2022 أي بارتفاع قدره 1.745,416 م. د ونسبته 15,17 %.

- **تراجع موارد الاقتراض الخارجي المحصلة**

تراجعت موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها في سنة 2023 (4.275,790 م.د) بما نسبته 35,71 %. وتأتت هذه الموارد أساسا من قروض دعم الميزانية وذلك في حدود 3.361,280 م.د.

2. تكاليف الخزينة

- **ارتفاع تكاليف الخزينة**

[8] باعتبار الهبات الخارجيّة والتخصيص والمصادرة.

بلغت تكاليف الخزينة المنجزة في سنة 2023 ما قدره 398.673,024 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 33.226,250 م.د وبنسبة 9,09 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

- **ارتفاع نفقات تسديد أصل الدين**

سجلت نفقات تسديد أصل الدين في سنة 2023 ارتفاعا بمبلغ 4.209,283 م.د وبنسبة 38,99 % مقارنة بالسنة السابقة لتبلغ 15.005,060 م.د.

ت النتائج العامة لتنفيذ العمليات المالية للدولة لسنة 2023

يبرز الجدول الموالي نتائج تنفيذ عمليات الميزانية وعمليّات الخزينة لسنة 2023 (بحساب المليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي	التقديرات النّهائيّة	الإنجازات	الفارق
المداخيل الجبائيّة	40536,000	-1048,000	39488,000	39488,000	45218,665	5 730,665
المداخيل غير الجبائيّة	5534,000	-1199,000	4335,000	4335,000	5101,205	766,205
الهبات	354,000	1183,000	1537,000	1537,000	700,857	-836,143
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة	0,000	0,000	0,000	214,840	0,000	-214,840
الترفيعات في تقديرات الحسابات الخاصّة	0,000	0,000	0,000	235,454	0,000	-235,454
جملة مداخيل ميزانيّة الدّولة (1)	**46424,000**	**-1064,000**	**45360,000**	**45810,294**	**51020,727**	**5 210,433**
نفقات التأجير	22772,485	0,000	22772,485	22433,731	21702,473	-731,258
نفقات التسيير + نفقات التدخّلات	19535,989	1946,300	21482,289	22015,556	20858,392	-1 157,164
نفقات الاستثمار	4692,499	0,000	4692,499	5136,630	4256,857	-879,773
نفقات العمليّات الماليّة	57,010	0,000	57,010	72,510	66,805	-5,705
نفقات التمويل	5307,000	535,000	5842,000	5842,000	5841,914	-0,086
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1556,017	-331,300	1224,717	1020,867	0,000	-1 020,867
جمللة نفقات ميزانية الدّولة (2)	**53921,000**	**2150,000**	**56071,000**	**56521,294**	**52726,441**	**-3 794,853**
الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة (باعتبار فائض الحسابات الخاصّة) (3) = 1-2	**-7497,000**	**-3214,000**	**-10711,000**	**-10711,000**	**-1705,714**	**9 005,286**
(4) استثناء فائض الحسابات الخاصّة للسّنة الحاليّة	0,000	0,000	0,000	0,000	-9612,240	-9 612,240
عجز الميزانيّة دون اعتبار فائض الحسابات الخاصّة (5) = 3+4	**-7497,000**	**-3214,000**	**-10711,000**	**-10711,000**	**-11317,954**	**-606,954**
موارد الاقتراض الخارجي	14 859,000	-4 296,000	10 563,000	10 563,000	4 275,790	-6 287,210
موارد الاقتراض الداخلي	9 533,000	1 835,000	11 368,000	11 368,000	13 248,029	1 880,029

موارد الخزينة الأخرى	902,000 -	4 850,000	3 948,000	3 948,000	381 109,640	377 161,640
جملة مداخيل الخزينة (6)	**23 490,000**	**2 389,000**	**25 879,000**	**25 879,000**	**398 633,459**	**372 754,459**
تسديد أصل الدين الخارجي	6 672,000	119,000 -	6 553,000	6 553,000	6 606,681	53,681
تسديد أصل الدين الداخلي	9 121,000	706,000 -	8 415,000	8 415,000	8 398,379	16,621 -
قروض وتسبقات الخزينة	200,000	-	200,000	200,000	138,882	61,118 -
بقيّة نفقات الخزينة	-	-	-	-	383 529,082	383 529,082
جملة نفقات الخزينة (7)	**15 993,000**	**825,000 -**	**15 168,000**	**15 168,000**	**398 673,024**	**383 505,024**
فائض (نقص) مقابيض الخزينة (8) = 7-6	7 497,000	3 214,000	10 711,000	10 711,000	39,565 -	10 750,565 -
فائض مقابيض الخزينة للسنة المنقضية (9)	-	-	-	-	4 666,313	4 666,313
النتيجة النهائيّة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة (10) = 8+9	**7 497,000**	**3 214,000**	**10 711,000**	**10 711,000**	**4 626,748**	**6 084,252 -**

IV. الملاحظات والتوصيات:

1. إيداع الحسابات لدى محكمة المحاسبات

نصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه يتعيّن عرض حساب التصرف لأمين المال العام على محكمة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة به وأن يسلّم لها حساب الدولة العام من قبل وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية قبل موفى السنة الموالية للسنة الخاصة به.

وخلافا لهذه الأحكام تواصل إحالة الحسابات من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. ويبرز الجدول الموالي تاريخ إيداع حساب أمين المال العام للسنوات المالية 2020 - 2023:

	حساب التصرف		الحساب العام للدولة	
سنة التصرف	تاريخ الإيداع	مدّة التأخير	تاريخ الإيداع	مدّة التأخير
2023	17 جانفي 2025	أكثر من 5 أشهر	03 مارس 2025	شهران
2022	29 ديسمبر 2023	5 أشهر	03 ماي 2024	4 أشهر
2021	28 ديسمبر 2022	5 أشهر	10 جويلية 2023	أكثر من 6 أشهر
2020	03 ديسمبر 2021	4 أشهر	16 جوان 2023	سنة و5 أشهر

وتضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2023 لمهمة المالية في مستوى برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص هدفا حول مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال. وتمّ ضبط مؤشر لقياسه تمثل في أجل تقديم الحساب العام للدولة والجداول المرفقة به إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليها. وتمّ ضبط هدف تقديم هذا الحساب العام في ظرف 12 شهر من نهاية السنة المعنية بالنسبة للسنوات المالية 2022 و2023، غير أنه لم يتمّ تحقيق هذا الهدف حيث تمّ تقديم الحساب العام للدولة في أجل 16 شهر و14 شهر على التوالي بالنسبة لسنة 2022 و2023.

وتعكس هذه الوضعية الإشكاليات التي تعترض المصالح المعنية بوزارة المالية في التوقيف النهائي لعمليات تنفيذ الميزانية والتي تؤدي إلى التأخير في إيداع مشروع قانون غلق الميزانية مرفقا بتقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانية لدى مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم للمصادقة عليه. وهو ما يؤثّر على تصنيف تونس في هذا المجال خاصة وأنّه يتم اعتماد مؤشر نشر تقرير محكمة المحاسبات وتاريخ المصادقة على قانون غلق الميزانية من قبل وكالات التصنيف عند تقييم أداء الحكومات بخصوص التصرف في الميزانية. كما يحدّ هذا التصرّف من جدوى النظر في هذه الوثائق عند فحص مشاريع قوانين المالية من قبل المجالس النيابية.

وخلافا لتبويب نفقات ميزانية الدولة المنصوص عليه بالفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وفي قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 حسب 7 أقسام (نفقات التّأجير ونفقات التسيير ونفقات التّدخّلات ونفقات الاستثمار ونفقات العمليّات الماليّة ونفقات التّمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة)، تواصل في سنة 2023 دمج نفقات التسيير مع نفقات قسم التدخلات ضمن بند بقية الأقسام بالجداول الملحقة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2023. بالرغم من تعهد سابق لوزارة المالية بالعمل على تفصيل النفقات منذ سنة 2021.

وأشارت وزارة المالية، في ردّها على التقرير عن غلق الميزانية لسنة 2023 إلى أن عملية التجميع المحاسبي على مستوى الخزينة العامة للبلاد التونسية تنجز بطريقة يدوية حيث لا توجد منظومة معلوماتية مجمّعة للحسابات مما يتطلب من المحاسب المركزي للدولة مزيدا من الحرص في نقل مجمل العمليات الحسابية في سجلاته ويؤثر على آجال إعداد وإيداع حساب تصرفه والحساب العام للدولة لدى محكمة المحاسبات. فقد تمت إحالة آخر جدول نهائي لتصرف سنة 2023 بتاريخ 18 ديسمبر 2024

ولئن أفادت وزارة المالية أنّه تمّ في موفى سنة 2024 إمضاء اتفاقية هبة مع الممول KFW قصد تمويل اقتناء النظام المحاسبي للدولة بهدف تحسين طرق تجميع الحسابيات فإنّ المحكمة **توصي بالتسريع في إنجازواستغلال المنظومة الإعلامية المذكورة لتجاوز الإشكاليات المعروضة وتؤكد على ضرورة التقيّد بالآجال القانونية لإيداع الحسابات.**

وفضلا عن ذلك، لوحظ عدم تناغم الأجل القانوني الوارد بمجلة المحاسبة العمومية مع المعايير الدولية ومع القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمؤرخ في 13 فيفري 2019[9] والتي تقتضي أن يتم إحالة مشروع قانون غلق الميزانية لسنة ما إلى المجالس النيابية قبل مناقشة قانون المالية للسنة الني تليها بسنتين. في المقابل، ينصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن الأجل الأقصى لتقديم الحساب العام هو نهاية السنة الموالية للسنة المعنية بالغلق. ولا يسمح هذا الأجل الأقصى بإنجاز تقرير غلق الميزانية وفق ما تمّ ضبطه بالقانون الأساسي للميزانية ووفق أفضل الممارسات الدولية.

وتوصي محكمة المحاسبات بضرورة تعديل مجلة المحاسبة العمومية حتى تتناغم الأحكام الواردة بها مع أحكام القانون الأساسي الجديد للميز انية.

2. إحالة مشروع قانون غلق الميز انية والقو ائم المالية للدولة إلى البرلمان:

نصّ الفصل 27 من القانون الأساسي للميزانيّة على ضرورة مسك المحاسبة العامّة حسب أسلوب القيد المزدوج وفق مبدأ إثبات الحقوق والتزامات الدولة. ونصّ الفصل 28 منه على أنّه تمسك محاسبة تحليلية لتحديد الكلفة الحقيقية للبرامج الموضوعة. ونصت الفقرة الأخيرة من الفصل 66 منه على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة.

ونصّ الفصل 72 من نفس القانون على أنّه تدخل أحكام الفصل 27 و28 والفقرة الأخيرة من الفصل 66 ابتداء من السنة المالية 2022 على أن تتمّ المصادقة على القوائم المالية المتعلقة بها من قبل محكمة المحاسبات في أجل أقصاه سنة 2023.

[9] الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية

وخلافا لهذه المقتضيات، لم تدخل الأحكام المذكورة حيّز النفاذ سواء تلك المتعلقة بغلق الميزانية أو بمسك المحاسبة أو بالتصديق على القوائم المالية وذلك لعدم الجاهزية خاصة من حيث توفير جملة من المتطلبات المتصلة باستكمال وضع المعايير المحاسبية وتطوير نظام المعلومات وجرد الأصول الثابتة وتقييمها وتأمين برامج التكوين لدخول هذه الإصلاحات في مجال الميزانية والمحاسبة حيّز التطبيق وهو ما يعكس وضعية غير قانونية في علاقة بحوكمة مسار إعداد الميزانية وتنفيذها وغلقها.

وأفادت وزارة المالية في ردها بأنه تم بتاريخ 22 أكتوبر 2020 إيداع مشروع قانون لدى مجلس نواب الشعب لتنقيح الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية ينصّ على تعويض عبارتي "سنة 2022" و"سنة 2023" الواردة به بعبارتي "سنة 2028" و"سنة 2029"، غير أنّه لم يتمّ بعد إصدار النص القانوني المتعلق بهذا التعديل.

وتوصي المحكمة مصالح وزارة المالية بضرورة تجاوز هذا الإشكال القانوني والتنسيق مع المجالس النيابية قصد تعديل القانون الأساسي للميزانية في اتجاه مراجعة الآجال القصوى ووضع الإصلاحات المذكورة حيّز التطبيق والتسريع في نسق وضع الأسس الضرورية للرفع من جاهزية الدولة التونسية لتنفيذ تلك الإصلاحات.

3. أداء تنفيذ ميزانية الدّولة

تمّ الإستئناس بالمؤشرات والمعايير التي تمّ ضبطها ضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA لتقييم أداء تنفيذ ميزانية الدولة من ناحية الموارد والنفقات حسب أفضل الممارسات الدولية. ويستند هذا التقييم إلى مقاربة الإنجازات مع التقديرات الأولية في مستوى مختلف مكونات الميزانية.

1.3 أداء تحصيل الموارد

- ✓ **تحصيل موارد الميزانية الجملية**

تقتضي المعايير المعتمدة أن يتمّ تحصيل التقديرات الأصلية لموارد ميزانية الدولة الجملية في حدود نسبة تتراوح بين 97 % و106 %.

وبلغت التقديرات الأصلية لموارد ميزانية الدولة 46.424,000 م.د وبلغت المبالغ المستخلصة فعليا 51.020,727 م.د. وبلغت نسبة تحصيل التقديرات الأصلية للموارد باعتبار فواضل الحسابات من السنة السابقة ما نسبته 109,9 %. وعند استثناء فواضل الحسابات الخاصة من السنة السابقة (7.782,197 م.د) بلغت موارد الميزانية المستخلصة ما قيمته 43.238,530 م.د وهو ما يمثل نسبة تحصيل للتقديرات الأولية بما قدره 93,14 %. وبالتالي لم يستجب تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 فيما يتعلق بتحصيل الموارد إلى أفضل الممارسات الدولية حسب المعيار المذكور أعلاه. وهو ما يعكس ضعف أداء في تحصيل التقديرات الأولية لموارد الميزانية.

- ✓ **تحصيل موارد ميزانية الدولة حسب هيكلتها**

تقتضي المعايير ألا يتجاوز الفارق بين الموارد المنجزة فعليا والتقديرات الأصلية حسب التصنيفات المعتمدة لتلك الموارد ما نسبته 5 %.

ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد ميزانية الدولة لسنة 2023 حالسب الأقسام بالمليون دينار.

أقسام موارد الدولة	التقديرات الأصلية	الإنجازات	نسبة تحصيل التقديرات الأصلية	نسبة فارق الإنجازات عن التقديرات الأصلية
قسم 1: المداخيل الجبائية	40.536,000	45.218,665	111,55	11,55
قسم 2: المداخيل غير الجبائية	5.534,000	5.101,205	92,18	-7,82
قسم 3: الهبات	354,000	700,857	197,98	97,98
مجموع موارد ميزانية الدولة	46.424,000	51.020,727	109,90	9,90

يلاحظ من خلال الجدول أنّ الإنجازات المتعلقة بتحصيل الموارد تختلف عن تقديراتها الأصلية بنسبة تتجاوز نسبة 5 % بالنسبة للثلاث الأقسام الأساسية لتصنيف الموارد. وهو ما لا يستجيب تنفيذ الموارد حسب أصنافها لأفضل الممارسات الدولية في الغرض.

وعند استثناء فواضل الحسابات الخاصة من السنة الفارطة (فواضل الحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة للموارد الجبائية وفواضل حسابات أموال المشاركة بالنسبة للموارد غير الجبائية) فإنّ نسب تحصيل الموارد تتجلى كما يلي (بحساب الدينار):

أقسام موارد الدولة	التقديرات الأصلية	الإنجازات	نسبة تحصيل التقديرات الأصلية	نسبة فارق الإنجازات عن التقديرات الأصلية
قسم 1: جملة المداخيل الجبائية	40 536 000 000,00	38 037 193 093,97	93,84%	-6,16%
قسم2: جملة المداخيل غير ا لجبائية	5 534 000 000,00	4 500 479 713,70	81,32%	-18,68%
قسم 3: الهبات	354 000 000,00	700 857 090,57	197,98%	97,98%
المجموع	46 424 000 000,00	43 238 529 898,24	93,14%	-6,86%

يتضح من خلال الجدول ضعف الأداء في استخلاص التقديرات الأولية بالنسبة للثلاث أقسام المكوّنة للموارد حسب المعيار المذكور أعلاه وبالتالي لا يستجيب تنفيذ الموارد حسب أصنافها لأفضل الممارسات الدولية في الغرض.

ومن جهة أخرى، تضمّن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2023 لمهمة المالية في مستوى برنامج مصالح الميزانية هدفا يتمثل في تطوير جودة التقديرات في مستوى الموارد. وتمّ ضبط مؤشر تمثّل في الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية دون أن يشمل بقية أصناف الموارد.

4. أداء إنجاز نفقات ميز انية الدولة

- ✓ **نفقات الميز انية الجملية المنجزة**

تقتضي المعايير أن يتمّ إنجاز النفقات الجملية للميزانية في حدود ما بين 95 % و105 % من تقديرات قانون المالية الأصلي.

وبلغت النفقات الجملية المنجزة خلال سنة 2023 ما قيمته 52.726,441 م.د وبلغت التقديرات الأصلية 53.921,000 م.د. وهو ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 97,78 %. وبالتالي يستجيب تنفيذ النفقات الجملية بميزانية سنة 2023 إلى هذا المعيار حسب أفضل الممارسات الدولية (حساب بالدينار).

بيان المهمة	الإعتمادات الأصلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	نسبة إستهلاك الاعتمادات الأصلية	نسبة الفارق بين الدفوعات والتقديرات الأصلية
مجلس نواب الشعب	36 000 000 000	36 000 000 000	32 094 985 669	89,15%	-10,85%
رئاسة الجمهورية	191 000 000 000	198 119 291 000	178 158 072 419	93,28%	-6,72%
رئاسة الحكومة	252 613 000 000	265 053 342 000	241 497 321 926	95,60%	-4,40%
مهمة الداخلية	5 697 400 000 000	5 706 488 351 000	5 552 080 294 447	97,45%	-2,55%
مهمة العدل	908 000 000 000	921 715 000 000	898 760 599 497	98,98%	-1,02%
مهمة الشؤون الخارجية	331 000 000 000	335 901 967 000	323 517 117 275	97,74%	-2,26%
مهمة الدفاع الوطني	3 750 000 000 000	3 912 985 227 000	3 837 238 713 834	102,33%	2,33%
مهمة الشؤون الدينية	180 140 000 000	180 140 000 000	177 722 572 233	98,66%	-1,34%
مهمة المالية	1 184 000 000 000	1 284 243 514 000	1 158 499 402 847	97,85%	-2,15%
مهمة الاقتصاد	930 000 000 000	930 000 000 000	695 650 031 105	74,80%	-25,20%
مهمة املاك الدولة	83 500 000 000	102 728 303 000	97 568 865 028	116,85%	16,85%
مهمة الفلاحة	1 965 000 000 000	1 986 496 108 000	1 857 427 563 121	94,53%	-5,47%
مهمة الصناعة	5 971 200 000 000	7 333 409 000 000	7 184 125 217 767	120,31%	20,31%
مهمة التجارة	2 689 280 000 000	3 976 351 000 000	3 934 415 138 470	146,30%	46,30%
مهمة تكنولوجيات الاتصال	150 150 000 000	165 650 000 000	146 513 912 165	97,58%	-2,42%
مهمة السياحة	174 000 000 000	176 330 087 000	107 240 723 196	61,63%	-38,37%
مهمة التجهيز والاسكان	1 883 500 000 000	1 894 929 724 000	1 610 177 645 591	85,49%	-14,51%
مهمة البيئة	414 562 000 000	483 724 510 000	396 646 418 481	95,68%	-4,32%
مهمة النقل	1 011 475 000 000	1 011 512 000 000	935 525 315 417	92,49%	-7,51%
مهمة الشؤون الثقافية	395 000 000 000	399 000 000 000	371 758 805 344	94,12%	-5,88%
مهمة الشباب والرياضة	856 000 000 000	856 000 000 000	790 065 253 384	92,30%	-7,70%
مهمة الاسرة	239 000 000 000	239 000 000 000	218 716 902 901	91,51%	-8,49%
مهمة الصحة	3 660 000 000 000	3 708 120 617 000	3 520 007 566 815	96,18%	-3,82%
مهمة الشؤون الإجتماعية	3 302 000 000 000	2 712 284 500 000	2 585 339 024 428	78,30%	-21,70%
مهمة التربية	7 550 000 000 000	7 573 296 128 000	7 034 846 293 491	93,18%	-6,82%
مهمة التعليم	2 153 000 000 000	2 153 000 000 000	2 062 448 546 463	95,79%	-4,21%
مهمة التشغيل	990 612 000 000	1 006 341 000 000	839 202 950 191	84,72%	-15,28%

المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051 000 000	4 051 000 000	723 859 270	17,87%	-82,13%
محكمة المحاسبات	31 500 000 000	31 557 000 000	31 307 599 578	99,39%	-0,61%
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	74 000 000 000	74 000 000 000	65 250 000 000	88,18%	-11,82%

ولئن جاء في ردّ وزارة المالية أنّ نسب الإنجاز يجب أن تحتسب بناء على التقديرات المعدّلة بمقتضى قانون الماليّة التعديلي، فإنّ المحكمة تؤكّد أنّ الهدف الرئيسي من اعتماد تقديرات قانون الماليّة الأصلي هو قياس "موثوقية الميزانية" وفقا لإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA). ويعدّ الالتزام بالتقديرات الأولية مؤشّرا أساسياً على جودة ودقة التقديرات.

- ✓ **نفقات الميزانية المنجزة حسب تصنيفها**

  - ❋ **نفقات الميزانية حسب المهمات**

تقتضي المعايير ألا يتجاوز الفارق بين النفقات المنجزة فعليا للميزانيات المهيكلة حسب الوحدات الإدارية والوظيفية التقديرات الأصلية ما نسبته 5 %.

ويبرز الجدول الموالي نسبة الفارق بين الإنجازات وتقديرات الاعتمادات الأصلية بالنسبة لتنفيذ ميزانية سنة 2023.

يلاحظ من خلال الجدول وجود فوارق بين الدفوعات والاعتمادات الأصلية في خصوص تنفيذ ميزانيات 18 وحدة إدارية (مهمات) من جملة 30 وحدة. وهو ما يعني أن قرابة ثلثي المهمات لم تستجب لمعيار التنفيذ الدقيق للتقديرات الأصلية لنفقاتها.

وكانت بالتالي نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية لتلك المهمات أقل من 95 % أو أكثر من 105 %. فقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية 61,63 % فقط بالنسبة لمهمة السياحة. وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية 146,30% بالنسبة لمهمة التجارة. ويعتبر أداء استهلاك الاعتمادات حسب هذا المعيار غير جيّد خاصة وأنّ هناك 6 مهمات[10] كانت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية فيها أقلّ من 85 % أو أكثر من 115 %.

وتوصي المحكمة جميع المهمات المعنية بضرورة توخي الدقة في ضبط تقديراتها الأولية وضبط هدف في خصوص أداء استهلاكها لاعتماداتها الأولية حسب المعايير الدولية التي تمّ ضبطها في الغرض بإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية.

  - ❋ **نفقات الميزانية حسب الأقسام**

[10] تمّ استثناء مهمة المجلس الأعلى للقضاء باعتباره لم ينشط كامل سنة 2023 وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية أقلّ من 18 %.

تقتضي المعايير ألا تبتعد الإنجازات الفعلية لتنفيذ نفقات الميزانية حسب أصنافها عن التقديرات الأصلية بما نسبته 5 %.

وبالنسبة لتنفيذ ميزانية سنة 2023، يبرز الجدول الموالي نسبة ابتعاد الإنجازات عن تقديرات الأصلية (بحساب المليون الدينار).

النفقات	الإعتمادات الأصلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	نسبة إستهلاك الاعتمادات الأصلية	نسبة الفارق بين الدفوعات والاعتمادات الأصلية
نفقات التأجير	22 772,485	22 433,731	21 702,473	95,30	- 4,70
نفقات التسيير	2 314,328	2 597,611	2 451,126	105,91	5,91
نفقات التدخلات	17 221,661	19 417,945	18 407,267	106,88	6,88
نفقات الاستثمار	4 692,499	5 136,630	4 256,857	90,72	- 9,28
نفقات العمليات المالية	57,010	72,510	66,804	117,18	17,18
نفقات التمويل	5 307,000	5 842,000	5 841,914	110,08	10,08
المجموع	53 921,000	56 521,294	52 726,441	97,78	- 2,22

وخلافا لمعيار التنفيذ الدقيق للتقديرات الأصلية، يلاحظ من خلال الجدول وجود فوارق هامة بين الدفوعات والاعتمادات الأصلية في خصوص 5 أقسام من جملة 6 أقسام. فقد تم احترام هذه النسبة فقط في مستوى نفقات الاستثمار حيث بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية لهذا القسم 90,72 %. وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأولية 117,18 % لقسم نفقات العمليات المالية و110,08 % بالنسبة لقسم نفقات التمويل.

ومن ناحية أخرى، تضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2023 لمهمة المالية في مستوى برنامج مصالح الميزانية هدفا يتمثل في تطوير جودة التقديرات في مستوى النفقات وتمّ ضبط مؤشر لقياسه تمثّل في الفارق بين التقديرات والإنجازات في خصوص نفقات الاستثمار دون أن يشمل بقية أصناف النفقات الأخرى.

وتوصي المحكمة وزارة المالية بضرورة متابعة مدى احترام الإنفاق حسب الأقسام بالنسبة لجميع المهمات حسب المعايير الدولية التي ضبطها إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية في الغرض بما يمكّن من حسن ضبط التقديرات وترشيد الإنفاق.

5. عجز الميزانية:

ضبط قانون المالية عجز الميزانية في حدود 7.497,000 م.د ثمّ تم تعديل حجم هذا العجز عبر قانون المالية التعديلي ليبلغ 10.711,000 م.د.

وبعد تنفيذ الميزانية فعليا، بلغ الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة ما قيمته 1.705,714 م.د غير أنّ هذه النتيجة تضمّنت احتساب فواضل الحسابات الخاصة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة) ضمن موارد الميزانية في حين أنّ تقديرات قانون المالية الأصلي أو التعديلي لم تأخذ بعين الاعتبار لهذه الفواضل الباقية من السنة السابقة.

وعند استثناء فوائض الحسابات الخاصة، يصبح حجم عجز الميزانية في حدود 11.317,954 م.د. ويمثل هذا العجز ما نسبته 7,7 من الناتج الداخلي الخام. ويشار إلى أن المرجعيات الدولية على غرار دول الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت لسنة 1992)حدّدت هذا العجز في مستوى 3 % من الناتج الداخلي الخام.

ومن خلال دراسة هيكلة نفقات الميزانية تبين أن هذا العجز كان ناتجا جزئيا عن عدم قدرة الموارد الذاتية على تغطية النفقات التصرف العادية (تأجير وتدخلات وتسيير). وتمّ تمويل نفقات التصرف العادي للدولة بموارد اقتراض بحصة تمثل أكثر من 70 % من عجز الميزانية لسنة 2023، في حين تقتضي أفضل الممارسات أن يخصص الاقتراض لسداد الديون وتمويل الاستثمار.

وتدعو المحكمة إلى ضرورة التحكّم في نسبة عجز الميزانية عبر تدعيم الموارد الذاتية وترشيد النفقات والنظر في تعديل القانون الأساسي للميزانية في اتجاه وضع حدود قصوى لعجز الميزانية وتخصيصه حصرا لتمويل نفقات الاستثمار.

6. الحاجة إلى التمويل:

تتمثل الحاجة إلى التمويل في حجم الموارد المالية اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتسديد أصل الدين الداخلي والخارجي بالنسبة لسنة معينة. وبلغت الحاجة إلى التمويل بالنسبة للدولة خلال سنة 2023 ما قيمته 26.323,014 م.د. وتمّ تغطية هذه الحاجة عبر موارد اقتراض بما قيمته 17.523,819 م.د من السوق الداخلية والخارجية واستعمال ما تتوفر عليه الخزينة من سيولة بما قدره 8.799,195 م.د. علما بأن التقديرات في خصوص استعمال موارد الخزينة ضبطت في حدود 3.948,000 م.د فقط في إطار قانون المالية التعديلي. ويرجع هذا التجاوز إلى عدم تعبئة موارد الاقتراض التي تمّ تقديرها في حدود 21.931,000 م.د ضمن قانون المالية التعديلي حيث لم يتمّ تحصيل سوى 17.523,819 م.د أي ما يمثل نسبة قدرها 66,57 % من الحجم الكلي للحاجة إلى التمويل.

وأدى عدم التلاؤم بين حجم الحاجة إلى التمويل وحجم موارد الاقتراض المعبأة إلى الاعتماد على ما تتوفر عليه الخزينة من سيولة تحت تصرّفها بما من شأنه أن يخلق صعوبات في توفر السيولة الكافية لأداء الدولة لنفقاتها سواء في إطار الميزانية أو خارج الميزانية.

لذا تدعو المحكمة مصالح وزارة المالية إلى إحكام تعبئة الموارد المقدرة بعنوان موارد الاقتراض والتحكّم في حجم الحاجة إلى التمويل بما يحدّ من اللجوء المفرط لما تتوفر عليه الخزينة من سيولة.

7. وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة

نصّ الفصل 65 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه يضبط مشروع قانون غلق ميزانية الدولة المبلغ النهائي للموارد المستخلصة ولأوامر الصرف المؤشر عليها خلال سنة التصرّف ويلغي الاعتمادات الباقية ويرخص في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة وذلك مع مراعاة أحكام الفصلين 32 و37 من هذا القانون.

وبلغت نتيجة سنة 2023 حسب ما تمّ تسجيله بحساب التصرف لأمين المال العام للبلاد التونسية 11.317,954 م.د. وهو ما يعكس أنّ كامل الموارد المنجزة والمتأتية سواء من موارد الميزانية ومن موارد الخزينة لم

تغطّ كامل المصاريف المنجزة والمتكونة سواء من مصاريف الميزانية ومن مصاريف الخزينة. وبالتالي تمّ تغطية هذا الفارق باللجوء إلى متوفرات الخزينة سواء تلك التي تملكها وتمثل أصولها أو تلك التي تحت تصرّفها والتي تمثل خصومها على غرار إيداعات صندوق الادخار البريدي والأمانات وإيداعات وفوائض مقابيض الخزينة الراجعة للمؤسسات العمومية وغيرها.

وتبيّن من خلال متابعة تطور رصيد الحساب القار لتسبقات الخزينة تواتر النتائج السلبية في تنفيذ الميزانيات المتعلقة بالفترة من 2018 إلى 2023 بلغ مجموعها 44.548,088 م.د. ويرتفع الرصيد المدين لهذا الحساب إلى 54.659,241 م.د. ويرجع تواصل تسجيل النتائج السلبية في تنفيذ الميزانية إلى النقص في دقة تقدير موارد الميزانية العامة للدولة بما لا يمكّنها من تغطية كامل نفقاتها المبرمجة لكلّ سنة.

وتدعو المحكمة مصالح وزارة المالية إلى ضرورة توخي الدقة في تقدير موارد ونفقات الميزانية العامة للدولة بهدف تحقيق التوازن بين موارد ونفقات كلّ من الميزانية والخزينة وحصر حجم الإنفاق في حدود حجم الموارد الممكن تحصيلها فعليّا.

8. تعبئة موارد الاقتراض:

تتكون موارد الخزينة، حسب أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019، أساسا من موارد الاقتراض الداخلي والخارجي. وتخصّص هذه الموارد لتغطية الحاجة السنوية من التمويل (عجز الميزانية ولسداد أصل الدين الداخلي والخارجي).

وقد تمّ تقريبا تعبئة 17.523,819 م.د من موارد الاقتراض من جملة 21.931,000 م.د مبرمجة. وساهم في ضعف تعبئة هذه الموارد أساسا عدم تحصيل موارد الاقتراض الخارجي إلاّ في حدود 40,48 % حيث تمّ تعبئة 4.275,790 م.د فقط من جملة 10.563,000 م.د مبرمجة.

ولتدارك هذا النقص، فقد تمّ مضاعفة حجم الاقتراض الداخلي المنجز فعليا ليتجاوز التقديرات المضبوطة في شأنه بنسبة 16,54 %. حيث تمّ تعبئة 13.248,029 م.د مقابل 11.368,000 م.د مبرمجة.

وفي المقابل، وبالنسبة لإنجاز تقديرات نفقات تسديد الدين الداخلي والخارجي، فقد كانت الإنجازات تقريبا في مستوى التقديرات، حيث تمّ إنجاز ما نسبته 100,25 % منها. وتوزعت هذه النسبة بين سداد 99,80 % من تقديرات تسديد أصل الدين الداخلي و100,82 % من تقديرات تسديد أصل الدين الخارجي.

وتوصي المحكمة وزارة المالية بضرورة إحكام ضبط تقديرات موارد الاقتراض في حدود الموارد التي يمكن تحصيلها فعليا واحترام مبدأ المصداقية الذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية[11].

[11] حسب الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019

9. العمليات المالية للحسابات الخاصة:

تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخيل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخيل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. وتشتمل الحسابات الخاصة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

ونصّت الفقرة الأخيرة من الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 03 فيفري 2019 على أنّه **تلغى وجوبا** الحسابات الخاصة التي لم تسجل نفقات خلال ثلاث سنوات متتالية طبقا لأحكام الفصلين 30 و31 من هذا القانون.

ومن خلال النظر في النفقات المنجزة على الحسابات الخاصة تبين وجود 51 حساب (6 حسابات خاصة في الخزينة و45 حساب أموال مشاركة) لم يتمّ إنجاز أي نفقات عليها خلال الأربع سنوات الأخيرة (من سنة 2020 إلى سنة 2023) أي منذ دخول القانون الأساسي للميزانية الجديد حيّز النفاذ. وبلغ رصيد فوائضها في نهاية سنة 2023 ما قيمته 824,003 م.د.

ولم يتمّ إنجاز أي نفقات على الحسابات الخاصة في الخزينة خلال 4 سنوات متتالية من سنة 2020 إلى سنة 2023. ويبرز الملحق عدد 1 قائمة في هذه الحسابات والمهمات المعنية بها وقيمة رصيد فوائضها.

وبلغ مجموع رصيد فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة في نهاية سنة 2023 ما قيمته757,434 م.د. وتعلقت بما عدده 4 مهمات. وشملت أساسا الصندوق العام للتعويض والراجع بالنظر لمهمة التجارة وتنمية الصادرات والذي بلغ رصيد فوائضه 715,765 م.د. ويعود ارتفاع هذا الرصيد إلى أنّه يتمّ سنويا تحصيل موارد جبائية مخصصة له في المقابل يتمّ إنجاز النفقات المتعلقة بالتعويض وبالدعم على الاعتمادات التي يتمّ رصدها سنويا للمهمة على الموارد العامة للميزانية. كما بلغت فوائض حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد والراجع بالنظر لمهمة الشؤون الاجتماعية ما قيمته 26,952 م.د وصندوق النهوض بالصادرات الراجع بالنظر لمهمة التجارة وتنمية الصادرات ما قيمته 11,902 م.د.

كما تبيّن وجود 45 حساب أموال مشاركة من جملة 78 حساب مفتوح لدى أمين المال العام لم يتمّ إنجاز أي نفقات عليها خلال الفترة 2020 - 2023. ويبرز الملحق عدد 1 قائمة في هذه الحسابات والمهمات المعنية بها وقيمة رصيد فوائضها.

وبلغ مجموع رصيد فوائض هذه الحسابات في نهاية سنة 2023 ما قيمته66,569 م.د. وتعلقت بما عدده 20 مهمة. وشملت هذه الحسابات أساسا حساب القروض الجامعية والراجع بالنظر لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي والذي بلغ رصيد فوائضه 22,855 م.د وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 والراجع بالنظر لمهمة المالية والذي بلغ رصيد فوائضه 12,275 م.د وحساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد الراجع بالنظر لمهمة الشؤون الاجتماعية والذي بلغ رصيد فوائضه 8,034 م.د.

في المقابل، تبيّن وجود حسابات مازالت مفتوحة بالرغم من ضعف قيمة فوائضها وعدم إنجازها لموارد أو نفقات منذ مدّة. وتمّ تسجيل وجود 5 حسابات لم تجاوز فوائضه دينارا واحدا ووجود 4 حسابات لم يتجاوز رصيدها 100 دينار ووجود حساب بلغ رصيده 306 دينار.

وإزاء هذا الوضع يتعين العمل على ملاءمة تدخلات الحسابات الخاصة مع الموارد المتوفرة بعنوانها وعلى تطهير الحسابات التي انتهت الحاجة إليها وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية عبر إلغاء هذه الأخيرة وتحويل فوائضها إلى ميزانية الدولة.

10. عدم الغاء صندوق التعاون بين الجماعات المحلية وعدم تعويضه بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:

نصّ الفصل 13 من القانون عدد 46 لسنة 2020 والمؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021 على أنّه يحذف الحساب الخاص في الخزينة والمسمى " صندوق التعاون بين الجماعات المحلية" وتحوّل بقايا موارده لفائدة صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والمحدث بموجب نفس الفصل.

وتبيّن من خلال فحص حساب التصرّف لأمين المال العام والحساب العام للدولة أنّه ما زال أمين المال يسجّل بكتاباته لحساب صندوق التعاون بين الجماعات المحلية ولم يتمّ تعويضه بالحساب الجديد صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. وهو ما يقتضي تدارك هذه الوضعية المحاسبية.

وبلغت الفوائض بهذا الحساب في نهاية سنة 2023 ما قيمته 230,590 م.د. وتمّ تحصيل به لمداخيل خلال سنوات 2021 و2022 على التوالي بقيمة 139,988 م.د و90,602 م.د.

وتعهدت المصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص ومصالح الخزينة العامة ضمن ردّها بتفعيل التوصية بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والهيئة العامة للتصرّف في ميزانيّة الدولة.

11. عدم تضمين الأثر المالي للإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية لسنة 2023

تضمن قانون المالية لسنة 2023 أحكاما جبائية ترمي إلى مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الإستثمار وتعبئة الإدخار وتشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ومواصلة الإصلاح الجبائي والتشجيع على الرقمنة والدفع الالكتروني ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب وتعبئة موارد إضافية للدولة وإجراءات ذات طابع اجتماعي وصحي وإجراءات لدعم المصالحة والامتثال الضريبي. غير أنه لا يتم تضمين الأثر المالي لهذه الإجراءات في مستوى التقرير حول مشروع قانون المالية. وتتمثل أهم هذه الإجراءات في:

- ✓ **مساندة الصناديق الاجتماعية على الإيفاء بالتزاماتها إزاء منظوريها ومراعاة المقدرة الشرائية للأفراد (الفصل 22):**

في إطار مساندة الصناديق الاجتماعية على استعادة توازناتها المالية والإيفاء بالتزاماتها إزاء منظوريها المتعلقة بصرف الجرايات والتغطية الاجتماعية، تم مراجعة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية المستوجبة لفائدة الصناديق الاجتماعية وذلك ب:

- التخفيض بصفة ظرفية في مقدار المساهمة بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين،
- مواصلة الترفيع بصفة ظرفية في مقدار المساهمة بالنسبة إلى الشركات والمؤسسات والصناديق الخاضعة للضريبة على الشركات،

- الترفيع في الحد الأدنى للمساهمة بالنسبة إلى الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وفي مقدار المساهمة بالنسبة إلى المؤسسات المعفاة من الضريبة على الشركات أو المنتفعة بالطرح الكلي لأرباحها المتأتية من الاستغلال بصرف النظر عن الضريبة الدنيا.

✓ **إحداث الضريبة على الثروة العقارية (الفصل 23):**

تمّ بموجب قانون الماليّة لسنة 2023 إحداث الضريبة على الثروة العقارية بنسبة 0,5 % على مكاسب كل شخص طبيعي من العقارات التي تساوي أو تفوق قيمتها التجارية الحقيقية 3 مليون دينار.

✓ **توحيد نسب الضريبة على الشركات (الفصل 40):**

تم تعميم النسبة العامة للضريبة على الشركات وذلك بالحذف التدريجي لنسبة الضريبة المحددة ب 10 % بالنسبة إلى بعض أنشطة المساندة. ويتعلّق هذا الإجراء أساسا بالمؤسسات الناشطة في القطاع الخاص للتربية والتعليم والبحث العلمي والمؤسسات الخاصة للتكوين المهني وكذلك بالمؤسسات التي تنجز استثمارات في مشاريع السكن الجامعي الخاص والمؤسسات الصحية والاستشفائية الخاصة.

✓ **مراجعة النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات (الفصل 42):**

تمت مراجعة النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات وذلك بإخضاع القيمة الزائدة المتأتية من التفويت أو إعادة احالة الأسهم غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس والمنابات الاجتماعية وحصص الصناديق والحقوق المتعلقة بها قبل انتهاء السنة الموالية لسنة الاكتتاب أو الاقتناء إلى نسبة 15 % عوضا عن 10 %. كما تم حذف التخفيض في مبلغ القيمة الزائدة القابل للطرح المحدد ب10.000 دينار سنويا.

✓ **ترشيد الامتيازات الجبائية بعنوان القيمة الزائدة العقارية (الفصل 43):**

في إطار ترشيد الامتيازات الجبائية تم إخضاع القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في الأراضي الفلاحية للضريبة على الدخل وترشيد الإعفاء بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من أول عملية تفويت في محل واحد معد للسكنى لا تتعدى مساحته الجملية 1000 متر مربع وذلك بحصره في عمليات التفويت في المحلات التي يقل سعر التفويت المصرح به أو الذي تم الترفيع فيه إثر عملية المراقبة الجبائية إلى 500.000 دينار

✓ **مراجعة نسبة الأداء على القيمة المضافة المطبقة على الخدمات المسداة من قبل بعض أصحاب المهن غير التجارية (الفصل 44):**

تم الترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظفة على الخدمات المسداة من قبل أصحاب المهن غير التجارية من 13% إلى 19% .

✓ **مراجعة تعريفة الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري (الفصل 55):**

تم الترفيع في الضريبة الدنيا المستوجبة على رقم المعاملات الذي يساوي أو يقل عن 10 آلاف دينار من 100دينار إلى 200 دينار سنويا بالنسبة إلى المؤسسات المنتصبة خارج المناطق البلدية ومن 200 دينار إلى 400 دينار بالنسبة إلى المؤسسات المنتصبة داخل المناطق المذكورة.

- ✓ **دعم الامتثال الضريبي ومقاومة التهرب الجبائي**

تم بموجب **الفصل 58** الترفيع في نسبة التسبقة على مواد الاستهلاك الموردة من 10% إلى 15% بالنسبة للمؤسسات التي في وضعية اغفال جبائي (en défaut de déclaration fiscale) والتي لها ديون جبائية غير مستخلصة (des dettes fiscales impayées) والتي في وضعية عدم امتثال جبائي (en situation de non-conformité fiscale).

كما تم اتخاذ إجراءات لحفز الامتثال الضريبي وملاءمة الخطايا مع كلفة الاقتراض وذلك عبر الترفيع بموجب الفصل 59 في نسب خطايا التأخير المنصوص عليها في مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ومجلة المحاسبة العمومية ومجلة الديوانة وذلك بهدف حث المطالبين بالأداء على الإمتثال الضريبي وإضفاء مزيد من النجاعة على منظومة خطايا التأخير ودعم دورها في الحد من التهرب الضريبي.

الجزء الثاني: تحليل موارد وتكاليف الدولة

العنوان الأول : موارد الدّولة

طبقا للفصل الأوّل من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة تشمل موارد الدّولة موارد الميزانيّة التي تمثّل الموارد الذاتية للدولة وموارد الخزينة التي توظّف في تمويل الميزانيّة.

ويبرز الجدول الموالي موارد الدّولة المحصّلة في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022:

بالدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2021/2022	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة	40 788 014 427	45 218 665 083,355	4 430 650 656	10,86
المداخيل غير الجبائيّة	4 712 089 988	5 101 204 987	389 115 000	8,26
الهبات	1 368 947 279	700 857 091	- 668 090 188	-48,80
جملة موارد ميزانية الدّولة	**46 869 051 694**	**51 020 727 161**	**4 151 675 468**	**8,86**
جملة موارد الخزينة	**365 459 331 243**	**398 633 458 891**	**33 174 127 648**	**9,08**
موارد الاقتراض الخارجي	6 650 426 873	4 275 789 699	- 2 374 637 174	-35,71
موارد الاقتراض الداخلي	11 502 613 520	13 248 029 230	1 745 415 710	-15,17
موارد الخزينة الأخرى	347 306 290 850	381 109 639 962	33 803 349 112	9,73
جملة موارد الدولة	**412 328 382 937**	**449 654 186 052**	**37 325 803 115**	**9,05**

وتتضمن التّحاليل المتعلقة بهذا العنوان موارد ميزانيّة الدّولة وموارد الخزينة لسنة 2023.

المحور الأوّل: موارد ميزانية الدّولة

بنيت تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2023 على جملة من الفرضيات من أهمها نموّ النّاتج المحلي بالأسعار القارّة بنسبة 1,8 % واعتماد معدل سعر برميل النفط الخام في حدود 89 دولار للبرميل وإمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتهدف هذه التّقديرات إلى التقليص في نسبة عجز الميزانيّة دون الهبات والمصادرة إلى حدود 5,2 % من الناتج المحلي الإجمالي بما يمكّن من التخفيض في نسبة المديونية إلى حدود 76,7 %[12].

وضبط المرسوم عدد 79 لسنة 2022 مؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2023 التّقديرات الأوليّة لموارد ميزانية الدّولة بمبلغ 46.424 م.د مقابل 38.618 م.د في سنة 2022 أي بنمو نسبته 25,39 %. وتم

[12] التقرير حول ميزانيّة الدولة لسنة 2023 (ملحق عدد 1).

بموجب القانون عدد 12 لسنة 2023 المؤرّخ في 23 نوفمبر 2023 والمتعلّق بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 التقليص في هذه التّقديرات بمبلغ 1.064 م.د ونسبته 2,3 % مقارنة بالتّقديرات الأوّلية لتبلغ بالتالي تقديرات موارد الميزانية ما قدره 45.360 م.د. وشملت التنقيحات التخفيض في تقديرات كلا من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية على التوالي في حدود 1.048 م.د و1.199 م.د والترفيع في تقديرات الهبات بمبلغ 1.183 م.د.

كما تم بموجب قرارات صادرة عن وزير المالية الترفيع في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 235,453 م.د وحسابات أموال المشاركة بمبلغ 214,840 م.د. ونتيجة لمختلف هذه التعديلات، بلغت التقديرات النّهائيّة لمداخيل ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 ما قيمته 45.810,294 م.د.

ولئن تمّ إدراج المداخيل الموظفة لفائدة الحسابات الخاصّة[13] ضمن المداخيل الجبائيّة وتحديدا بالصّنف الخامس "معاليم وأداءات أخرى" والمداخيل غير الجبائيّة وتحديدا بالصّنف التاسع "مداخيل غير جبائيّة أخرى" والهبات الموظفة بالصنف الحادي عشر، إلا أن الموارد التي بتم ادراجها على إثر الترفيع بعنوان الحسابات بقيت غير مبوبة بين ما هو جبائي وغير جبائي وذلك بهدف تصنيف وتجميع الموارد ذات الطبيعة المتجانسة بما يمكّن من تسهيل معالجة البيانات وتحليلها.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للميزانيّة في سنة 2023 ما قيمته 51.020,727 م.د أي بنسبة إنجاز 109,90 %مقارنة بالتقديرات الأولية ومتجاوزة بذلك التّقديرات النهائيّة بما قدره 5.210,433 م.د وما نسبته 11,37% وتعكس هذه الفوارق نقصا في دقّة ضبط تقديرات الميزانيّة بالرغم من إعتماد قانون المالية التعديلي في موفى السنة وذلك خلافا لمبدأ المصداقيّة المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم في تقديرات الموارد والنفقات المضمّنة بقوانين الماليّة.

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2023 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالدينار

البنود	تصرّف 2023				فارق الانجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون الماليّة التعديلي	التّقديرات النهائيّة	الإنجازات	بتقديرات قانون المالية الاصلي	بالتقديرات النهائية
المداخيل الجبائية	40 536 000 000	39 488 000 000	39 488 000 000	45 218 665 083	4 682 665 083	5 730 665 083
المداخيل غير الجبائية	5 534 000 000	4 335 000 000	4 335 000 000	5 101 204 987	- 432 795 013	766 204 987
الهبات	354 000 000	1 537 000 000	1 537 000 000	700 857 091	346 857 091	- 836 142 909
الترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة	-	-	235 453 796	-	-	-
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة	-	-	214 840 688	-	-	-
جملة موارد ميزانية الدّولة	**46 424 000 000**	**000 45 360 000**	**45 810 294 484**	**51 020 727 161**	**4 596 727 161**	**5 210 432 677**

[13] وفقا للفصل 29 من القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 تشتمل الحسابات الخاصّة على الحسابات الخاصّة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق تطورت موارد ميزانية الدولة المحصلة بمبلغ 4.151,675 م.د وبنسبة 8,86 % مقابل 8.885,783 م.د ونسبة 23,39% في سنة 2022. وتأتت الزيادة في تحصيل الموارد في سنة 2023 من النمو الذي شهدته المداخيل الجبائية بمبلغ 4.430,650 م.د أي بنسبة 10,86 % والمداخيل غير الجبائيّة بمبلغ 389,115 م.د وبنسبة 8,26% مقابل تراجع في مداخيل الهبات بمبلغ 668,090 م.د وبنسبة 48,8 %.

سُجّل ارتفاع في الموارد الجبائية خلال سنة 2023، ويُعزى ذلك بالأساس إلى إقرار برنامج الزيادة في الأجور بالوظيفة العمومية والقطاع العام بدايةً من شهر أكتوبر 2022، وبالقطاع الخاص ابتداءً من شهر جانفي 2023، وذلك تنفيذًا للاتفاقات الاجتماعية المبرمة مع الشركاء الاجتماعيين. كما يُفسَّر هذا التطوّر بالإجراءات الجبائية التي تمّ اعتمادها ضمن أحكام قانون المالية الأصلي لسنة 2023، لاسيّما:

- الترفيع في الأداء على القيمة المضافة الموظّف على المهن غير التجارية، طبقًا لأحكام الفصل 44 من قانون المالية لسنة 2023،
- الترفيع في نسبة المساهمة الظرفية التضامنية المستوجبة على الشركات، وفقًا لأحكام الفصل 22 من القانون ذاته.

وتُخصّص موارد هذه المساهمة لتمويل الحساب الخاص في الخزينة العامة للدولة بعنوان "**حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي**"، المُحدث بمقتضى أحكام قانون المالية لسنة 2022، وذلك في إطار دعم توازنات منظومة الضمان الاجتماعي وتعزيز ديمومتها المالية.

وبخصوص الموارد غير الجبائيّة، فإن الزيادة ترجع أساسا إلى تحسن العائدات المتأتية من معاليم عبور أنابيب الغاز نتيجة تنامي أتاوة الغاز بعنوان مرور أنبوبي الغاز العابرين للقارات المتفق عليها بموجب العقود المبرمة مع الشركاء الأجانب. كما ساهمت مداخيل عائدات المساهمات بدورها في دعم هذا الارتفاع، خاصة تلك المتأتية من مرابيح البنك المركزي التونسي، التي عرفت تطورًا ملحوظًا تبعًا لتحسّن نتائج نشاط البنك.

وحسب التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024، سجّلت نسبة الضغط الجبائي استقرارا في حدود 25,4% في سنتي 2022 و2023. ويشار إلى تطوّر الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة ليبلغ 149.733,800 م.د مقابل 139.444,500 م.د سنة 2022[14].

ويتضمّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022:

بالدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة	40 788 014 427	45 218 665 083	4 430 650 656	10,86
(نسبة الضغط الجبائي)	25,4 %	25,4 %		
المداخيل غير الجبائيّة	4 712 089 988	5 101 204 987	389 115 000	8,26

[14] المعهد الوطني للإحصاء.

الهبات	1 368 947 279	700 857 091	-668 090 188	-48,80
جملة موارد ميزانية الدّولة	**46 869 051 694**	**51 020 727 161**	**4 151 675 468**	**8,86**

وعلى مستوى هيكلة موارد الميزانيّة لسنة 2023، بلغت حصّة الموارد الجبائية ما نسبته 88,63 % وحصة الموارد غير الجبائية ما نسبته 10 % وبلغت حصة الهبات التي وقع تعبئتها 1,37 %.

وتوصي محكمة المحاسبات بالعمل على تدعيم المداخيل غير الجبائيّة للدّولة بما يمكّن من تعزيز مواردها الذّاتيّة ودون التعويل المفرط على المداخيل الجبائيّة.

ويبيّن الرّسم البياني التّالي تطوّر حجم موارد الميزانية حسب طبيعتها من موارد جبائيّة وغير جبائيّة والهبات (بحساب الدينار) خلال الفترة 2019-2023:

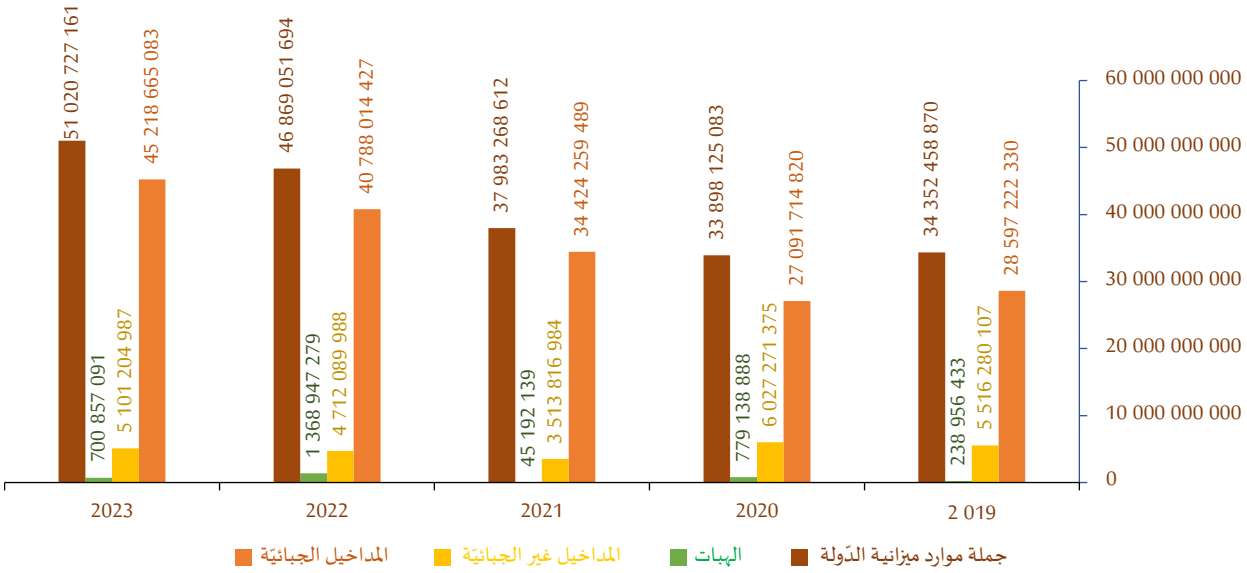

وتتعلّق التّحاليل التّالية بالمداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والمداخيل المتأتّية من الهبات.

أوّلا: المداخيل الجبائيّة

تبوّب المداخيل الجبائيّة وفقا للفصل الثاني من قرار[15] وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019، حسب خمسة أصناف وهي الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة والأداءات على النّقل والأداءات على السّلع والخدمات والأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة وأداءات ومعاليم أخرى.

ضبطت التقديرات الأوليّة بعنوان المداخيل الجبائيّة في حدود 40.536 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي بما قيمته 1.048 م.د لتصبح في حدود 39.488 م.د. ونتج ذلك أساسا عن التخفيض في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان معاليم على النقل ومنتوجات أخرى بمبلغ 638 م.د وأداءات ومعاليم ديوانية بمبلغ 190

[15] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 والمتعلّق بضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة

م.د والأداء على القيمة المضافة بمبلغ 414 م.د حدّ منه الترفيع في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 15 م.د.

ومقارنة بالتصرف السابق، شهدت المداخيل الجبائية نموا بصفة ملحوظة في سنة 2023 حيث بلغت ما جملته 45.218,665 م.د مقابل 40.788,014 م.د في التّصرف السابق أي بتطور بمبلغ 4.430,650 م.د وبنسبة 10,86% وبزيادة بمبلغ 4.682,665 م.د عن التقديرات الأولية وبمبلغ 5.730,665 م.د عن التّقديرات النّهائيّة. واستمد هذا النمو أساسا من الزيادة في نسق تطور كل من الموارد المحصّلة بعنوان معاليم وأداءات أخرى بمبلغ 2.276,888 م.د وبنسبة 22,83 % والموارد المحصلة بعنوان الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة بمبلغ 1.638,804 م.د وبنسبة 11,39 %. كما سجلت المداخيل المتأتية من الأداءات على السلع والخدمات في سنة 2023 تطورا قدره 479,082 م.د وبنسبة 3,38 % مقارنة بالتصرف السابق غير أنّ حصّتها ضمن الموارد الجبائية تراجعت حيث مثلت ما نسبته 32,42 % مقابل 34,77 % في سنة 2022.

ويبرز الجدول التالي مقابيض المداخيل الجبائية في سنة 2023 مقارنة بتقديرات السّنة وبمقابيض سنة 2022:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات النهائية	الفارق 2022/2023	
	2023	2022	2023		القيمة	النسبة %
الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	16 171 000 000	14 391 946 478	16 030 750 722	-140 249 278	1 638 804 243	11,39
الأداءات على النّقل	481 000 000	454 907 766	424 901 412	-56 098 588	-30 006 354	-6,60
الأداءات على السّلع والخدمات	15 282 000 000	14 182 992 710	14 662 075 090	-619 924 910	479 082 380	3,38
معاليم على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1 870 000 000	1 783 119 647	1 849 002 281	-20 997 719	65 882 634	3,69
معاليم وأداءات أخرى	5 684 000 000	9 975 047 825	12 251 935 578	6 567 935 578	2 276 887 754	22,83
جملة المداخيل الجبائيّة	**39 488 000 000**	**40 788 014 427**	**45 218 665 083**	**5 730 665 083**	**4 430 650 656**	**10,86**

وتشمل التّحاليل التالية الموارد المحصلة بعنوان جميع أصناف المداخيل الجبائية.

أ. الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة

بلغت التقديرات الأولية بعنوان الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة لسنة 2023 ما جملته 16.290 م.د وتمّ التعديل فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي إلى 16.171 م.د أي بتخفيض قدره 119 م.د. وتمّ تحقيق هذه التقديرات في حدود 16.030,750م.د أي بنسبة تحصيل في حدود 98,40 % مقارنة بالتقديرات الأولية.

ويبين الجدول التالي الموارد المحصلة بهذا العنوان في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	9 968 887 688	11 373 603 961	1 404 716 273	14,09
الضريبة على الشّركات	4 423 058 790	4 657 146 760	234 087 970	5,29
جملة الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	**14 391 946 478**	**16 030 750 722**	**1 638 804 243**	**11,39**

ومقارنة بالتصرف السابق، سجلت مداخيل الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة في سنة 2023 تطورا قيمته 1.638,804 م.د ونسبته 11,39 %. ويعود هذا التطور إلى الزيادة في الموارد المتأتية الضّريبة على دخل الأشخاص الطّبيعيين بمبلغ 1.404,716 م. د وتلك المتأتية من الضريبة على الشركات بمبلغ 234,088 م. د.

أ.1. الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

سجلت المداخيل بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين تطورا قدره 1.404,716 م.د وبنسبة 14,09 % في سنة 2023 مقارنة بالتصرف السابق. وساهم في هذه الزيادة أساسا نمو مداخيل المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة بمبلغ 843,047 م.د ومداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الأموال المنقولة بمبلغ 210,632 م.د وفوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك بمبلغ 133,860 م.د ومكافاة وعمولة ووساطةو أجور ظرفية وأكرية بمبلغ 79,153 م.د.

ويفسر نمو الموارد المتأتية من المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة في سنة 2023 بصرف القسط الأول من الزيادة[16] في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية المنصوص عليه بالأمر الحكومي عدد 797 لسنة 2022 المؤرخ في 08 نوفمبر 2022 والزيادة في الأجور لأجراء القطاعات التي تحكمها اتفاقيات مشتركة[17].

وبخصوص هيكلة الضّريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، استأثرت المداخيل المتأتّية من المرتّبات والأجور والجرايات العمريّة بالحصّة الأوفر منها وذلك بمبلغ 7.905,480 م.د وبنسبة 69,50 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
المرتبات و الأجور و الجرايات و الإيرادات العمريّة	7 062 432 915	7 905 480 205	843 047 290	11,94
مكافاة ،عمولة ، وساطة، أجور ظرفية وأكرية . .	630 053 848	709 207 432	79 153 584	12,56

[16] بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بداية من أكتوبر2022 .

[17] الزيادة في القطاع الخاص بعنوان سنة 2023 منذ بداية شهر جانفي 2023.

فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	422 554 275	556 414 870	133 860 594	31,68
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الأموال المنقولة	881 576 883	1 092 209 259	210 632 375	23,89
اتاوات لغير المقيمين	74 672 384	94 274 176	19 601 791	26,25
تسبقات على مواد الاستهلاك الموردة	1 129 358	3 208 603	2 079 245	184,11
تسبقات على الصفقات العموميّة:خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت	156 286 327	162 504 867	6 218 540	3,98
الأرباح الصّناعيّة و التّجاريّة	276 057 849	285 944 553	9 886 704	3,58
أرباح المهن غير التّجاريّة	183 280 703	215 580 895	32 300 192	17,62
الضريبة التقديرية	81 531 676	109 978 163	28 446 487	34,89
أرباح الاستغلال الفلاحي والصيد البحري	42 694 899	52 108 767	9 413 868	22,05
المداخيل العقاريّة	145 136 250	174 774 530	29 638 280	20,42
ضرائب أخرى على دخل الاشخاص الطبيعيّين	11 480 320	11 917 643	437 322	3,81
جملة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	**9 968 887 688**	**11 373 603 961**	**1 404 716 273**	**14,09**

ويعود تطور مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الأموال المنقولة إلى مراجعة النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات المنصوص عليها بالفصل 42 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2023 وذلك بإخضاع القيمة الزائدة المتأتية من التفويت أو إعادة احالة الأسهم غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس والمنابات الاجتماعية وحصص الصناديق والحقوق المتعلقة بها قبل انتهاء السنة الموالية لسنة الاكتتاب أو الاقتناء إلى نسبة 15 % عوضا عن 10 % وإلى حذف التخفيض في مبلغ القيمة الزائدة القابل للطرح المحدد ب10.000 دينار سنويا.

كما ساهم في نمو المداخيل بعنوان فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك ارتفاع الإيداعات في سنة 2023 حيث ناهزت الزيادة نسبة 10,2% بعد أن سجلت انخفاضا بنسبة - 3,9% في التصرف السابق [18].

بالإضافة إلى ذلك، ساهم الترفيع في نسبة التسبقة على مواد الاستهلاك الموردة من 10% إلى 15% المنصوص عليها بالفصل 58 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2023 بالنسبة للمؤسسات التي في وضعية اغفال جبائي (en défaut de déclaration fiscale) والتي لها ديون جبائية غير مستخلصة (des dettes fiscales impayées) والتي في وضعية عدم امتثال جبائي (en situation de non-conformité fiscale)[19] في ارتفاع الموارد المحصلة بهذا العنوان بقيمة 2,079 م.د وبنسبة 184,11%.

أما بخصوص نمو المداخيل العقارية بمبلغ 29,638 م.د ونسبة 20,42%، فيعزى ذلك إلى إقرار الضريبة على الثروة العقارية بنسبة 0,5 % بالفصل 23 من قانون المالية لسنة 2023 وهو ما مكن من تحصيل 13,512 م.د وترشيد الامتيازات الجبائية بعنوان القيمة الزائدة العقارية المنصوص عليها بالفصل 43 من قانون المالية لسنة

[18] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2023 (ص 161).

[19] تقرير قانون المالية لسنة 2023 (ص 189).

2023 وذلك من خلال إخضاع القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في الأراضي الفلاحية للضريبة على الدخل و ترشيد الإعفاء بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من أول عملية تفويت في محل واحد معد للسكنى لا تتعدى مساحته الجملية 1000 متر مربع وذلك بحصره في عمليات التفويت في المحلات التي يقل سعر التفويت المصرح به أو الذي تم الترفيع فيه إثر عملية المراقبة الجبائية 500.000 دينار.

وعلى صعيد أخر، تم بمقتضى الفصل 55 من قانون المالية لسنة 2023 الترفيع في الضريبة الدنيا المستوجبة على رقم المعاملات الذي يساوي أو يقل عن 10 آلاف دينار من 100دينار إلى 200 دينار سنويا بالنسبة إلى المؤسسات المنتصبة خارج المناطق البلدية ومن 200 دينار إلى 400 دينار بالنسبة إلى المؤسسات المنتصبة داخل بالمناطق المذكورة مما ساهم في تطور في المداخيل بعنوان الضريبة التقديرية بمبلغ 28,446 م.د وبنسبة 34,89 %.

أ.2. الضريبة على الشّركات

حددت التقديرات الأولية لسنة 2023 بعنوان الضّريبة على الشّركات في حدود 5.075 م.د وتم تعديلها بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ 4.941 م.د. وكانت الاستخلاصات المنجزة بعنوانها بمبلغ 4.657,147 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 91,76 % مقارنة بالتقديرات الأولية و94,61 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة.

ومقارنة بالتّصرّف السّابق، سجّلت الضريبة على الشركات في سنة 2023 تطورا بقيمة 234,088 م.د وبنسبة 5,29 % وذلك أساسا نتيجة نمو كلّ من الموارد المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية بمبلغ 673,198 م.د وبنسبة 26,98 % ومن مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الاموال المنقولة بمبلغ 15,642 م.د وبنسبة 27,21 % حدّ منه التراجع في الموارد بعنوان الضرائب على أرباح الشركات البترولية بمبلغ 444,948 م.د وبنسبة 31,46 %.

ويفسر التطور المسجل في الموارد المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية إلى مردود العفو الجبائي الذي تم اقراره بمقتضى الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2022 وإلى تعميم النسبة العامة للضريبة على الشركات بموجب الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2023 وذلك بالحذف التدريجي لنسبة الضريبة المحددة ب 10 % بالنسبة إلى بعض أنشطة المساندة ويتعلّق الإجراء أساسا بالمؤسسات الناشطة في القطاع الخاص للتربية والتعليم والبحث العلمي والمؤسسات الخاصة للتكوين المهني وكذلك المؤسسات التي تنجز استثمارات في مشاريع السكن الجامعي الخاص والمؤسسات الصحية والاستشفائية الخاصة.

أما الموارد المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات البترولية فقد شهدت مسارا معاكسا في سنة 2023 حيث تراجعت بمبلغ 444,948 م.د وبنسبة 31,46 % وذلك تبعا بتقلص الإنتاج الوطني للمحروقات الذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من معدل 101.2 دولار للبرميل سنة 2022 إلى 82.6 دولار سنة 2023[20].

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على الشركات في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022:

[20] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2023 (ص 77).

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
الضرائب على أرباح الشركات البترولية	1 414 207 149	969 258 780	-444 948 370	-31,46
الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية	2 494 875 597	3 168 073 737	673 198 140	26,98
تسبقات على الصفقات العموميّة:خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت	44 532 306	49 645 704	5 113 398	11,48
تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة	382 532 607	371 140 226	-11 392 382	-2,98
مكافأة، عمولة، وساطة أجور ظرفيّة و أكرية	4 980 740	5 690 205	709 465	14,24
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الاموال المنقولة	57 486 916	73 129 161	15 642 245	27,21
الأتاوة المدفوعة لغير المقيمين	12 302 329	14 523 721	2 221 391	18,06
المداخيل العقاريّة	850 623	828 898	-21 726	-2,55
آداءات أخرى على الشركات	11 290 519	4 856 329	-6 434 191	-56,99
جملة الضريبة على الشّركات	**4 423 058 790**	**4 657 146 760**	**234 087 970**	**5,29**

ب. الأداءات على النقل

تم ضبط التقديرات الأولية لسنة 2023 بعنوان الأداءات على النقل بمبلغ 531 م.د وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى 481 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 424,901 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 79,84 % مقارنة بالتقديرات الأولية وبنسبة 88,15 % مقارنة بالتقديرات النهائية. ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت المداخيل بهذا العنوان تراجعا قدره 30,006 م.د ونسبته 6,60 %.

ويبين الجدول التّالي الموارد المحصلة بعنوان الأداءات على النقل خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
معاليم على نقل العقارات المنقولة	403 107 338	368 118 938	-34 988 400	-8,68
معاليم على نقل الممتلكات	5 068 796	6 760 920	1 692 125	33,38
حصص التسجيل العقاري	46 731 633	50 021 554	3 289 921	7,04
جملة الأداءات على النقل	**454 907 766**	**424 901 412**	**-30 006 354**	**-6,60**

ويعود تراجع الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات على النقل في سنة 2023 أساسا إلى تراجع الموارد المحصلة بعنوان المعاليم على نقل العقارات المنقولة بمبلغ 34,988 م.د وبنسبة 8,68 % والتي تمثل نسبة 86,64 % من جملة الأداءات على النقل وذلك نظرا للانزلاق السنوي العام لمؤشر أسعار العقارات[21] نتاجا عن ضعف البيوعات

[21] المعهد الوطني للإحصاء.

العقارية في سنة 2023 على غرار تراجع مؤشر أسعار العقارات من نوع الشقق حيث بلغ ما نسبته 1,4 % في الثلاثية الرابعة مقابل 15% خلال نفس الفترة من سنة 2022.

ت. الأداءات على السلع والخدمات

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2023 بعنوان الأداءات على السلع والخدمات بما قيمته 15.920 م.د و التقديرات النهائية في حدود 15.282 م.د وبلغت المقابيض الحاصلة بهذا العنوان ما قيمته 14.662,075 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 92,10 % مقارنة بالتقديرات الأولية وبزيادة بمبلغ 479,082 م.د بنسبة 3,38 % مقارنة بالتصرف السابق. ويعود هذا النمو أساسا إلى ارتفاع كل من الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 287,268 م.د والموارد المتأتّية من المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 205,366 م.د.

واستأثرت الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بالحصّة الأكبر بمبلغ 10.464,041 م.د أي بنسبة 71,37 % تليها الموارد المستخلصة بعنوان المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 3.809,402 م.د أي بنسبة 25,98 %.

ويشار إلى تراجع معاليم على النقل ومنتوجات أخرى بمبلغ 13,551 م.د وبنسبة 3,37 % وذلك إثر إقرار إلغاء المعلوم الموظف على منظمي ألعاب الرهان والحظ عبر الأنترنات بنسبة 15 % بموجب الفصل 41 من قانون المالية لسنة 2023.

ويبين الجدول التالي تطوّر حجم الأداءات على السلع والخدمات بين سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
الأداء على القيمة المضافة	10 176 773 785	10 464 041 861	287 268 076	2,82
المعلوم عل الاستهلاك	3 604 036 736	3 809 402 768	205 366 031	5,70
معاليم على النقل ومنتوجات أخرى	9402 182 18	388 630 462	-13 551 727	-3,37
جملة الأداءات على السّلع والخدمات	**14 182 992 710**	**14 662 075 090**	**479 082 380**	**3,38**

ت.1. الأداء على القيمة المضافة

شهدت الإنجازات بعنوان الأداء على القيمة المضافة لسنة 2023 والبالغة 10.464,041 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 92,77 %مقارنة بالتّقديرات الأولية و 96,30 % مقارنة بالتّقديرات النهائية.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت المداخيل بهذا العنوان نموا قدره 287,268 م.د ونسبته 2,82 % مقابل 1.411,020 م.د و 16,10 % في سنة 2022. ويعود التطور في تعبئة الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة إلى نمو الأداء على القيمة المضافة عند الاقتناء محليا بقيمة 359,012 م.د حد منه تراجع الأداء على القيمة المضافة عند التوريد بمبلغ 71,743 م.د.

وساهم الترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13 % إلى 19 % الموظفة على الخدمات المسداة من قبل أصحاب المهن غير التجارية تطبيقا لمقتضيات الفصل 44 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 مؤرخ في 22 ديسمبر

2022 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2023 في تأكيد المسار التصاعدي للأداء على القيمة المضافة عند الاقتناء محليا.

ومن جهة أخرى تميزت هيكلة الأداء على القيمة المضافة في سنة 2023 بتطور مناب الأداء على القيمة المضافة بالنظام المحلي لصالح مناب الأداء على القيمة المضافة عند التوريد لتبلغ ما نسبته 50,04 % مقابل 47,91 % في سنة 2022.

ويبرز الجدول التّالي الموارد المحصلة بعنوان الأداء على القيمة المضافة في سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
الأداء على القيمة المضافة : نظام ديواني	5 300 002 187	5 228 258 402	-71 743 785	-1,35
الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	84 876 771 59	5 235 783 459	359 011 861	7,36
جملة الأداء على القيمة المضافة	**10 176 773 785**	**10 464 041 861**	**287 268 076**	**2,82**

ت.2. المعلوم على الاستهلاك

بلغت مداخيل الميزانية المتأتية من المعلوم على الاستهلاك 3.809,403 م.د في سنة 2023 وبقيت دون التقديرات المحددة في شأنها بمبلغ 421,597 م.د وذلك رغم التخفيض الذي أقره قانون المالية التعديلي بمبلغ 220 م.د.

ومقارنة بالتصرف السابق، سجلت الموارد المتأتية من المعلوم على الاستهلاك سنة 2023 تطوّرا بمبلغ 205,366 م.د وبنسبة 5,70 % مقابل 402,278 م.د و 12,56 % في سنة 2022. ونجم ذلك عن تطوّر كل من المعلوم على الإستهلاك عند التّوريد بمبلغ 129,764 م.د وبنسبة 7,03 % والمعلوم على الإستهلاك عند الإقتناء محليّا بمبلغ 75,601 م. د وبنسبة 4,30%.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
المعلوم على الاستهلاك: نظام ديواني	1 845 115 247	1 974 879 752	129 764 505	7,03
المعلوم على الاستهلاك: نظام داخلي	1 758 921 490	1 834 523 016	75 601 526	4,30
جملة المعلوم على الاستهلاك	**3 604 036 736**	**3 809 402 768**	**205 366 031**	**5,70**

ويعود تطوّر المعلوم على الاستهلاك إلى نمو مردود معلوم على الاستهلاك الموظف على الخمر والجعة ومشروبات كحولية أخرى (محليا وعند التوريد) بمبلغ 111,426 م.د والمعلوم على الاستهلاك الموظف على التبغ والوقيد (عند التوريد) بمبلغ 64,535 م.د ومعلوم الزّيادة الخصوصيّة على التّبغ والوقيد بمبلغ 35,350 م.د والمعلوم على الاستهلاك بعنوان منتوجات مختلفة (نظام داخلي) بمبلغ 27,776 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنه بهدف التحكم في النفقات وترشيد الإمتيازات الجبائية الممنوحة للعربات السيارة المعدّة خصيصا لاستعمال المعوقين جسديا وحصرها في مستحقيها، تم بمقتضى الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2023 حصر التخفيض في نسبة المعلوم على الاستهلاك في السيارات التي لا تتجاوز سعة أسطوانتها 1300 صم ^{3} بالنسبة إلى العربات التي تشتغل بالبنزين و 1600 صم ^{3} بالنسبة إلى العربات التي تشتغل بالغازوال.

ث. الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 ضبط التقديرات الأولية بعنوان الأداءات والمعاليم الديوانية بما قدره 2.060 م.د مقابل 1.856 م.د في سنة 2022. وحصّلت في حدود 1.849,002 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 89,75 % وبنمو بمبلغ 65,882 م.د مقارنة بالتّصرّف السّابق.

وتأتت الزيادة الحاصلة بهذا العنوان في سنة 2023 بالأساس من نمو المداخيل بعنوان المعاليم الديوانية بمبلغ 73,304 م.د حد منه تراجع المداخيل بعنوان أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانية بمبلغ 7,422 م.د وذلك بالرغم من تسجيل تطور الصادرات بنسبة 7,9 % وانخفاض الواردات بنسبة 4,4 % [22] في سنة 2023.

وتعود الزيادة المسجلة في الموارد المحصلة بعنوان المعاليم الديوانية إلى ترشيد منح الإعفاء على الشاحنات المورّدة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج في إطار المشاريع وذلك عبر توظيف نسبة 10 % من المعاليم والأداءات المستوجبة عليها طبقا لأحكام الفصل 70 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 مؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2023.

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
المعاليم الديوانيّة	1 446 429 102	1 519 733 810	73 304 708	5,07
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التوريد	296 628 946	290 651 250	-5 977 696	-2,02
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التصدير	40 061 600	38 617 221	-1 444 378	-3,61
الجملة	**1 783 119 647**	**1 849 002 281**	**65 882 634**	**3,69**

ج. أداءات ومعاليم أخرى

ضبط قانون المالية لسنة 2023 التّقديرات الأولية بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى في حدود 5.735 م.د. وتم تعديلها بمقتضى قانون المالية التعديلي إلى 5.684 م.د. وتمّ في شأنها تحصيل ما قيمته 12.251,935 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 215,53 % وبتطور مقارنة بالتصرف السابق بمبلغ 2.276,888 م.د وبنسبة 22,83 %. ويعود هذا

[22] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2023 (ص 62).

النمو أساسا لتطور الموارد المتأتية من المداخيل الجبائيّة الموظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة[23] بمبلغ 2.017,525 م.د ومن خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة بمبلغ 159,565 م.د ومن معاليم الطابع الجبائي بمبلغ 65,699 م.د.

وفي ظلّ تواصل وضعية المالية العمومية وحرصا على تحسين مردود المساهمة الاجتماعية التضامنية ومساندة الصناديق الاجتماعية على استعادة توازناتها المالية قصد الإيفاء بالتزاماتها إزاء منظوريها المتعلقة بصرف الجرايات والتغطية الاجتماعية، تم من خلال قانون المالية لسنة 2023 مواصلة العمل خلال السنوات 2023 و 2024 و 2025بالترفيع الظرفي في المساهمة الاجتماعية التضامنية المذكورة على أن يشمل هذا الترفيع كلّ الشركات والصناديق الخاضعة للضريبة على الشركات مما أدى إلى تطور المداخيل الجبائيّة الموظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 2.017,525 م.د وبنسبة 23,99 %.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم تحيين معلوم الطابع جبائي الموظف على الفواتير من 0,600 دينارا إلى 1,000 دينارا وإخضاع أذون طلبات التزوّد والشهادات في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعاليم الأخرى الموظّفة على رقم المعاملات لمعلوم طابع جبائي تطبيقا لمقتضيات الفصل 69 من قانون الماليّة لسنة 2023 في تطور مداخيل معاليم الطابع الجبائي في سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن اخضاع التواكيل وجوبا لإجراءات التسجيل بداية من سنة 2023 طبقا لأحكام الفصل 65 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2023 ساهم في نمو مردود معاليم التسجيل.

ويفسر نمو الموارد بعنوان خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة بمبلغ 159,565 م.د ونسبة 44,13 % بإقرار التخلي كليا أو جزئيا عن الخطايا والعقوبات المالية ومصاريف التتبع المستوجبة من قبل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين ينخرطون في إجراءات التسوية المنصوص عليها بموجب الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2022والمتعلقة بالديون الجبائية وبالخطايا والعقوبات المالية أو بالخطايا الجبائية الإدارية أو بالإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء أو بالتصاريح الجبائية المنقوصة.

يبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى خلال سنتي2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
معاليم الطابع الجبائي	541 746 593	607 446 434	65 699 841	12,13
معاليم على العقود والمبادلات	350 567 119	354 032 571	3 465 452	0,99
معاليم مقابل موجبات إداريّة أخرى	2 603 500	2 652 621	49 121	1,89
المعلوم الوحيد على التّأمينات	244 344 173	265 669 659	21 325 485	8,73
خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة	361 571 097	521 136 517	159 565 419	44,13

[23] بلغت الموارد المحصلة لفائدة الحساب الخاصّ في الخزينة "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" في سنة 2023 ما قيمته 952,908 م.د.

أداءات أخرى	64 105 057	73 362 335	9 257 278	14,44
مداخيل جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	8 410 110 284	10 427 635 442	2 017 525 158	23,99
جملة أداءات ومعاليم أخرى	**9 975 047 825**	**12 251 935 578**	**2 276 887 754**	**22,83**

ثانيا: المداخيل غير الجبائيّة

وفقا للفصل الثالث من قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019[24] تبوّب المداخيل غير الجبائيّة إلى أربعة أصناف وهي مداخيل الملكية ومبيعات سلع وخدمات وخطايا وعقوبات ومصادرات ومداخيل غير جبائيّة أخرى.

وبلغت التقديرات الأولية بعنوان المداخيل غير الجبائيّة لسنة 2023 ما قدره 5.534 م.د وتم بموجب قانون المالية التعديلي ضبط التقديرات النهائية في حدود 4.335 م.د وتمّ تحصيلها إلى غاية 5.101,205 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 92,17 % مقارنة بالتقديرات الأوّلية.

ومقارنة بالتّصرّف السّابق، سجّلت المداخيل غير الجبائيّة تطوّرا بما قدره 389,115 م.د ونسبته 8,26%. وتأتى هذا النّمو أساسا من الزيادة في مداخيل غير جبائية أخرى بمبلغ 450,515 م.د وبنسبة 51,89 % حدّ منها تراجع مداخيل الملكية بمبلغ 40,074 م.د وبنسبة 1,11 % ومداخيل بعنوان خطايا وعقوبات ومصادرات بمبلغ 25,242 م.د وبنسبة 13,93 %.

وعلى مستوى الهيكلة، بلغت مداخيل الملكيّة ما قدره 3.568,812 م.د وهو ما يمثل 69,96 %من جملة المداخيل غير الجبائيّة تليها المداخيل الجبائية الأخرى بمبلغ 1.318,662 م.د وحصّتها 25,85 %.

ويبين الجدول التالي الموارد المستخلصة بعنوان المداخيل غير الجبائية لسنة 2023 مقارنة بتقديرات السّنة وبسنة 2022:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق بين إنجازات 2022/2023	
	2023	2022	2023		القيمة	النسبة %
مداخيل الملكيّة	3 642 100 000	3 608 886 657	3 568 812 585	-73 287 415	-40 074 071	-1,11
مبيعات سلع وخدمات	7 000 000	53 855 367	57 771 711	50 771 711	3 916 344	7,27
خطايا وعقوبات ومصادرات	156 000 000	181 201 120	155 958 622	-41 378	-25 242 498	-13,93
مداخيل غير جبائيّة أخرى	529 900 000	868 146 845	1 318 662 070	788 762 070	450 515 225	51,89
جملة المداخيل غير الجبائيّة	**4 335 000 000**	**4 712 089 988**	**5 101 204 987**	**766 204 987**	**389 115 000**	**8,26**

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر المداخيل غير الجبائيّة (بحساب م.د) وحصّتها خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023:

[24] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 والمتعلّق بضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة

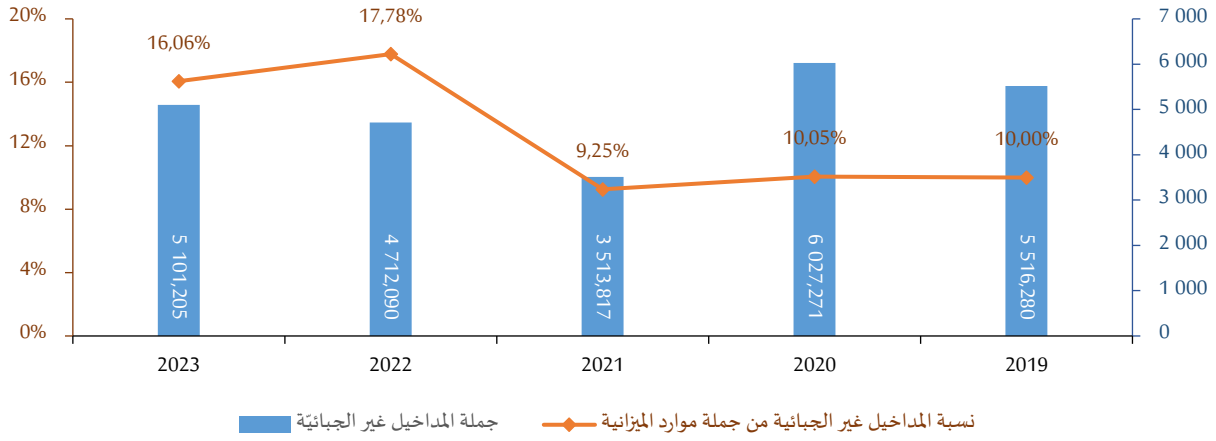

أ. مداخيل الملكية

تمّ ضبط التقديرات الأولية لسنة 2023 بعنوان مداخيل الملكية في حدود 4.241 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 3.642,100 م.د وتمّ تحقيقها بنسبة 84,15 % مقارنة بالتقديرات الأوّليّة. وبلغت الإنجازات بهذا العنوان ما جملته 3.568,812 م.د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 40,074 م.د وبنسبة 1,11 % مقارنة بالتصرف السابق.

وتأتى التراجع في الموارد المحصلة في سنة 2023 أساسا من تدني الموارد بعنوان أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة بمبلغ 54,014 م.د وبنسبة 1,91 % و بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العموميّة بمبلغ 39,739 م.د وبنسبة 7,66 % حد منه نمو الموارد بعنوان الفوائد بمبلغ30,011 م.د وبنسبة 20,01 % وبعنوان حصص المرابيح بمبلغ 23,668 م.د وبنسبة 22,24 %.

وساهمت الموارد بعنوان أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة بالحصة الأكبر بمبلغ 2.779,999 م.د وبنسبة 77,90 % تليها الاستخلاصات بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العمومية بمبلغ 478,734 م.د وبنسبة 13,41 %.

ويبرز الجدول الموالي الفارق بين الانجازات بعنوان مداخيل الملكية خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
الفوائد	2149 955 27	179 966 779	30 011 507	20,01
حصص المرابيح	5106 443 14	130 111 693	23 668 549	22,24
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	518 473 864	478 734 310	-39 739 554	-7,66
أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة	62 834 014 37	2 779 999 803	-54 014 573	-1,91
جملة مداخيل الملكيّة	**3 608 886 657**	**3 568 812 585**	**-40 074 071**	**-1,11**

أ.1. الفوائد

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2022 بعنوان الفوائد بمبلغ 136 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتصل حدّ 150 م.د. وبلغت الإنجازات 179,966 م.د أي بنسبة إنجاز تساوي 119,97 % بالمقارنة مع التقديرات النهائية. ومقارنة بإنجازات سنة 2022 شهد مردود الفوائد تطورا بما قيمته 30,011 م.د وما نسبته 20,01 %.

ويبرز الجدول الموالي تطور الموارد التي تمّ تحصيلها بعنوان الفوائد بين سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الانجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة (%)
مرابيح الخزينة فوائد السندات المضمونة	20 247 909	24 862 284	4 614 376	22,79
إستخلاص فوائد القروض	60 704 362	82 375 497	21 671 135	35,70
فوائد القروض الموثوقة برهن	406 382	290 258	-116 125	28,58-
فوائض صكوك بدون رصيد	262 877	233 076	-29 800	11,34-
مداخيل مالية أخرى	23 024	348 836	325 812	1415,08
مرابيح الخزينة نتيجة تحويل العملة	68 274 513	71 856 828	3 582 314	5,25
مرابيح الخزينة بعناوين مختلفة	36 205	-	-	-
مجموع الفوائد	**149 955 272**	**179 966 779**	**30 011 507**	**20,01**

ويعزى هذا التطور في سنة 2023 أساسا لتحسن في مردود كلّ من إستخلاص فوائد القروض بمبلغ 21,671 م.د وبنسبة 35,70 % ومرابيح الخزينة المتأتية من فوائد السندات المضمونة بمبلغ 4,614 م.د وبنسبة 22,79 % و مرابيح الخزينة نتيجة تحويل العملة بمبلغ 3,582 م.د وبنسبة 5,25 % حدّ منه تراجع فوائد القروض الموثوقة برهن بقيمة 0,116 م.د و فوائض صكوك بدون رصيد بمبلغ 0,029 م.د.

أ.2. حصص المرابيح

سجلت الموارد بعنوان حصص المرابيح تطورا في سنة 2023 بمبلغ 23,668 م.د وبنسبة 22,24 % مقارنة بالتصرف السابق. وتأتى هذا النمو من تطور كل من الموارد بعنوان حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية بمبلغ 18,596 م.د وبنسبة 1325,48 % وبعنوان حصص المرابيح على الشّركات البترولية بمبلغ 5,071 م.د وبنسبة 4,83%.

ويبرز الجدول التالي الفارق بين الإنجازات بعنوان حصص المرابيح خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023[25]	القيمة	النسبة %
حصص المرابيح على الشّركات البترولية	105 040 111	110 111 693	5 071 583	4,83
حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية	1 403 034	20 000 000	18 596 966	1325,48
جملة حصص المرابيح	**106 443 145**	**130 111 693**	**23 668 549**	**22,24**

أ.3. فوائض مرابيح المنشآت العموميّة

مقارنة بالتصرف السابق، شهدت فوائض مرابيح المنشآت العمومية تراجعا في سنة 2023 بمبلغ 39,739 م.د وبنسبة 7,66 %. ويعود ذلك لانخفاض فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية بمبلغ 85,742 م.د حد منه نمو في حصّة الدّولة من مرابيح البنك المركزي بمبلغ 46,002 م.د.

ويبين الجدول التّالي الموارد المستخلصة بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العموميّة خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
مرابيح البنك المركزي	360 723 864	406 726 292	46 002 428	12,75
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية	157 750 000	72 008 018	-85 741 982	-54,35
جملة فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	**518 473 864**	**478 734 310**	**-39 739 554**	**-7,66**

أما ارتفاع مساهمة البنك المركزي التونسي فمردها تطور مرابيحه بعنوان سنة 2022 وذلك نتيجة ارتفاع مجموع ايراداته بما يناهز 715,200 م.د مقابل 451,200 م.د في السنة السابقة. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية بمبلغ 138,900 م.د حيث بلغت هاته الإيرادات 808 م.د سنة 2022 مقابل 681,100 م.د سنة 2021 [26]. وهوما ترتب عنه تطور القسط الراجع للدولة ليبلغ 406,726 م.د وبنسبة 84,95 %مقابل 360,724 م.د وبنسبة 79,94 % في سنة 2022.

وبخصوص تراجع فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية فيعود ذلك إلى قيام 12 منشأة عمومية من مجموع 71 منشأة عمومية راجعة مباشرة للدولة بتوزيع الأرباح بعنوان السنة المحاسبية 2022 مقابل 14 منشأة بعنوان السنة المحاسبية2021 [27]. كما أن التأخير في ضبط القوائم المالية من قبل العديد من المنشآت لعمومية يحول دون توزيع الأرباح والفوائض الراجعة للدولة في السنة المحاسبية المعنية.

[25] معطيات الحساب العام لسنة 2023.

[26] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2022 (ص221).

[27] تقرير حول المنشآت العمومية لسنة 2025 (ملحق عدد 9: ص 125).

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر فوائض مرابيح المنشآت العموميّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2018 -2023:

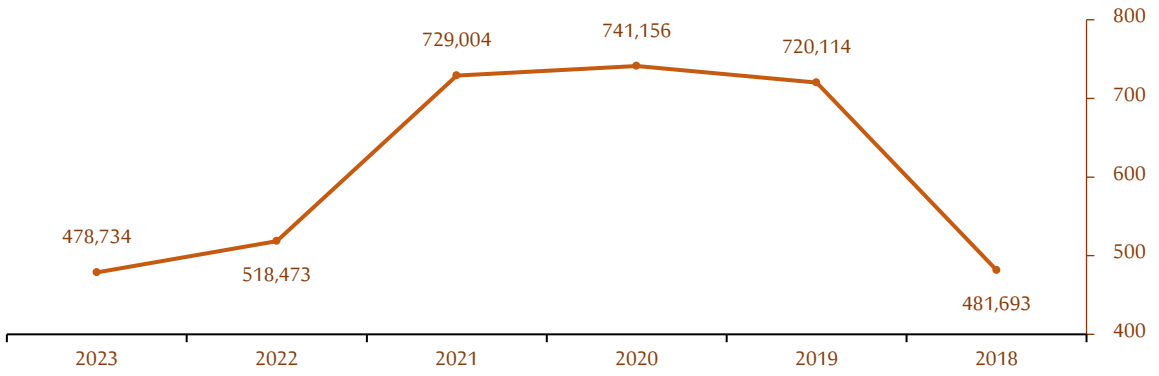

أ.4. أتاوات و أكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة

تم ضبط التقديرات الأولية لسنة 2023 للموارد بعنوان الأتاوات والأكرية والمحاصيل الأخرى من أملاك الدولة في حدود 2.820 م.د والتقديرات النهائية في حدود 2.639,100 م.د وتم تحصيل 2.779,999 م.د أي بنسبة 98,58 % مقارنة بالتقديرات الأوّليّة. وشهدت هذه المداخيل تراجعا طفيفا بقيمة 54,014 م.د وبنسبة 1,91 % مقارنة بالتصرف السابق. ويعود هذا التراجع أساسا الى انخفاض الاستخلاصات المتأتية من الأتاوات بقيمة 68,860 م.د وبنسبة 2,50 %.

ويبرز الجدول التالي الفارق بين الإنجازات سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
أتاوات	2 758 081 943	2 689 221 417	-68 860 526	-2,50
أكرية	49 593 909	55 328 989	5 735 079	11,56
محاصيل أخرى من أملاك الدّولة	26 338 523	35 449 397	9 110 874	34,59
الجملة	**2 834 014 376**	**2 779 999 803**	**-54 014 573**	**-1,91**

ويعزى التراجع في مداخيل الأتاوات أساسا إلى نقص في المداخيل المتأتّية من تسويق منتوجات نفطيّة بمبلغ 305,632 م.د ونسبته 33,15 % حد منه نمو معاليم عبور أنابيب الغاز بمبلغ 235,824 م.د وبنسبة 12,90 % وذلك نظرا للتأثير المتزامن لإنخفاض أسعار المحروقات حيث بلغ سعر برميل النفط 82,6 دولار للبرميل في موفى سنة 2023 مقابل 101,2 دولار في موفى سنة 2022 وازدياد أتاوة الغاز المحصلة من قبل الدولة التونسية بعنوان مرور أنبوبي الغاز العابرين للقارات والرابطين بين الجزائر وإيطاليا لتبلغ 2.094 م.د (مقابل 1.807 م.د في سنة 2022) وذلك على الرغم من تدني الكميات المحصلة بنسبة 5٪ في سنة2023 [28].

[28] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2023 ص 99.

ويبرز الجدول التالي الموارد المتأتية من الأتاوات خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
مداخيل تسويق منتوجات نفطيّة	922 000 000	616 368 074	-305 631 926	- 33,15
معاليم عبور أنابيب الغاز	1 828 749 253	2 064 573 081	235 823 828	12,90
ما يدفع بعنوان استغلال الملك العمومي	6 206 753	5 797 801	-408 952	- 6,59
معليم على استغلال المياه الجوفيّة	1 125 937	2 482 461	1 356 525	120,48
جملة الأتاوات	**2 758 081 943**	**2 689 221 417**	**-68 860 526**	**- 2,50**

ب. موارد بعنوان مبيعات سلع وخدمات

حدّدت التّقديرات الأولية والتقديرات النهائية في سنة 2023 بعنوان الموارد المتأتّية من مبيعات سلع وخدمات في حدود 7 م.د وتم تحصيلها إلى غاية 57,771 م.د. ومقارنة بالتّصرّف السابق، شهدت هذه المداخيل بعنوان المبيعات المتأتّية من السلع والخدمات تطورا طفيفا بمبلغ 3,916 م.د وبنسبة 7,27 %. وحصلت المعاليم الإدارية الأخرى على حصة قدرها 48,767 م.د وبنسبة 84,41 % من جملة هذه المداخيل.

وتجدر الإشارة أنه تواصل في قانون المالية الأصلي والتعديلي عدم تضمين تقديرات بعنوان معاليم إدارية أخرى التي سجلت مداخيل بقيمة 48,767 م.د وبتطور بمبلغ 4,531 م.د وبنسبة 10,24 % مقارنة بنسبة سنة 2022، ويتعلق ببند بخدمات ومعاليم معلومة مسبقا على غرار معلوم على الكشف بالأشعة عند التوريد (+ 4,361 م.د) ومعلوم على بيع المشروبات الكحولية (+ 0,201 م.د) ومعلوم على اللحوم المذبوحة (+ 0,001 م.د) ومعلوم على المكاييل والموازين(- 0,023 م.د) مما يمس من مبدأ المصداقية المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمن بقانون المالية.

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من مبيعات السلع والخدمات خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
مصاريف الإدارة والتّصرّف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبّع	4 009 109	3 957 406	-51 703	-1,29
معلوم طبع المصنوعات من البلاتين والذهب والفضّة	1 732 953	1 805 066	72 113	4,16
الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع	3 877 575	3 241 860	-635 714	-16,39
معاليم إداريّة أخرى	44 235 730	48 767 379	4 531 649	10,24
جملة مبيعات السلع والخدمات	**53 855 367**	**57 771 711**	**3 916 344**	**7,27**

ت. خطايا وعقوبات ومصادرات

تمّ ضبط التقديرات الأولية في سنة 2023 بعنوان الخطايا والعقوبات والمصادرات في حدود 695 م.د وتم التخفيض فيها بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ 156 م.د وتم تحصيل مبلغ 155,958 م.د أي بنسبة 99,35 % مقارنة بالتقديرات النهائية. وسجّلت الموارد المتأتّية من هذا الصّنف من المداخيل تراجعا بقيمة 25,242 م.د مقارنة بالتصرف السابق أي بنسبة 13,93%.

ويعزى هذا التراجع أساسا إلى عدم تحصيل مداخيل بعنوان المصادرة خلال سنة 2023 بالرغم من ضبط تقديرات المداخيل بعنوان المصاردات في قانون المالية الأصلي في حدود 556 م.د والتخفيض فيها في قانون المالية التعديلي إلى 40 م.د.

في المقابل سجلت المداخيل بعنوان الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السّلط الإداريّة والسّلط القضائيّة زيادة بقيمة 19,757 م.د وبنسبة 14,51 % مقارنة بالتّصرّف السّابق.

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الخطايا والعقوبات والمصادرات خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السّلط الإداريّة والسّلط القضائيّة	136 201 120	155 958 622	19 757 502	14,51
المصادرات	45 000 000	0	-45 000 000	-100,00
جملة الخطايا والعقوبات والمصادرات	**181 201 120**	**155 958 622**	**-25 242 498**	**-13,93**

ث. مداخيل غير جبائية أخرى

تمّ ضبط التقديرات الأولية في سنة 2023 بعنوان المداخيل غير الجبائية الأخرى في حدود 591 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 529,900 م.د وتم تحصيل ما قدره 1.318,662 م.د.

وسجلت مداخيل سنة 2023 تطورا بمبلغ 450,515 م.د وبنسبة 51,89 % مقارنة بالتّصرّف السّابق حيث شهدت كلّ البنود المتعلّقة بالمداخيل غير الجبائية الأخرى نموا وخاصة منها دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي بمبلغ 110,400 م.د ومداخيل غير جبائيّة موظّفة بحسابات أموال المشاركة بمبلغ 146,954 م.د ومداخيل غير جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة بقيمة 105,653 م.د.

ويعود تطور دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي إلى تحقيق مداخيل بعنوان مساهمة الصندوق الوطني للمرض في مصاريف العلاج بقيمة 109,800 م.د خلال سنة 2023.

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من المداخيل غير الجبائية الأخرى خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي	2 200 000	112 600 000	110 400 000	5018,18
مبالغ أخرى راجعة للدّولة ومقابيض بعناوين شتى	137 881 238	183 507 017	45 625 779	33,09
مداخيل إسترجاع القروض (العنوان الثاني)	3 468 383	45 350 843	41 882 460	1207,55
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بحسابات أموال المشاركة	604 437 684	751 391 912	146 954 228	24,31
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	120 159 540	225 812 298	105 652 758	87,93
جملة المداخيل غير الجبائيّة الأخرى	**868 146 845**	**1 318 662 070**	**450 515 225**	**51,89**

وشهدت الموارد المتأتية من استرجاع القروض تطورا في سنة 2023 بمبلغ 41,882 م.د ونسبة 1207,55 % مقابل 2,118 م.د ونسبة 156,92 % في سنة2022. وتأتت هذه الموارد بالأساس من مجموعة من قروض الميزانية التي تم منحها من قبل الدولة بغاية تغطية مصاريف بعض المشاريع.

ووفقا لما جاء في التقرير حول الدين العمومي الذي تم إرفاقه بمشروع قانون المالية لسنة 2025 فقد بلغت الاستخلاصات المجراة خلال سنة 2023 بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ما قدره 304,300 م.د مقابل 153 م.د سنة 2022 و270,100 م.د سنة 2021. وبالرغم من تطور استخلاصات القروض بهذا العنوان إلا أن نسبة الإستخلاص مقارنة بأصل القروض تبقى محدودة وذلك نتاجا إلى الصعوبات المالية التي تمر بها عدد من المؤسسات العمومية نظرا للظرف الإقتصادي العالمي والوطني الذي اتسم بارتفاع مؤشرات التضخم وارتفاع كبير في أسعار عديد من المنتوجات المستوردة خاصة أسعار المحروقات مما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج مقابل استقرارا في أسعار بيع منتوجاتها.

ثالثا: الهبات

ضبطت التقديرات الأولية للهبات في حدود 354 م.د وتم بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2023 الترفيع فيها لتبلغ 1.537 م.د. وتم تحقيقها في حدود 700,857 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 45,59 % مقارنة بالتقديرات النهائية. ومقارنة مع التصرف السابق، عرفت المداخيل المتأتية من الهبات تراجعا قدره 668,092 م.د ونسبته 95,33 % مقابل نمو بما قيمته 1323,755 م.د ونسبته 2929,17 % في سنة2022.

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الهبات خلال سنتي 2022 و2023:

بالدينار

	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2022/2023	
		2022	2023		القيمة	النسبة %
هبات ميزانية الدولة	1 537 000 000	1 129 981 799	623 900 000	-913 100 000	-506 081 799	- 44,79
هبات موظفة	0	238 965 480	76 957 091	76 957 091	-162 008 389	- 67,80
جملة الهبات	**1 537 000 000**	**1 368 949 301**	**700 857 091**	**-836 142 909**	**-668 092 210**	**- 95,33**

وانخفضت حصة الهبات من جملة الموارد الذاتية للدولة في سنة 2023 لتبلغ 1,37 % مقابل 2,92 % في سنة 2022 وذلك كما يبينه الرسم البياني الموالي المتعلق بتطور الموارد المحصّلة بعنوان الهبات (بحساب م.د) خلال الفترة من 2019 إلى 2023:

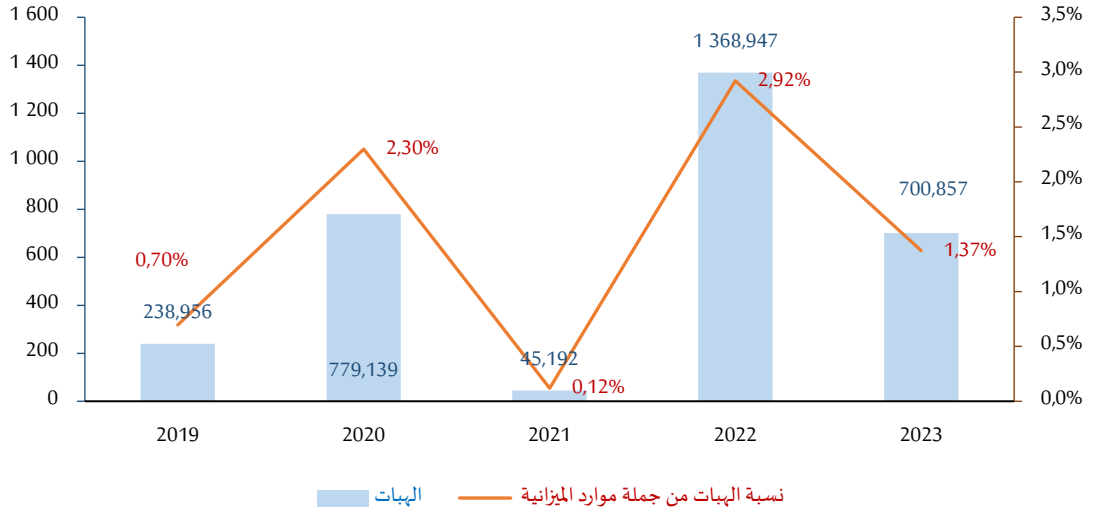

وتعلقت الهبات التي تمت تعبئتها لفائدة ميزانية الدولة في سنة 2023 بهبة من المملكة العربية السعودية بقيمة 308,720 م.د وهبة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بقيمة 315,180 م.د.

وتواصل في سنة 2023 عدم إدراج الهبات التي لم يتم في شأنها فتح حسابات خاصة واقتصر الأمر على إدراج الهبات الموجهة لدعم الميزانية وهو ما يخالف مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 ويمسّ بمبدأ الشمولية بإعتبار أنّ الهبات الخارجية للدولة تعد أموالا عمومية تخضع للقواعد والمبادئ المضمنة خاصة بمجلة المحاسبة العمومية والقانون الأساسي للميزانية سواء في مستوى تحصيلها أو صرفها.

ويترتب على اعتماد آلية الحسابات الخاصة دون إخضاع العمليات المتعلقة بالهبات الخارجية للرقابة المعتادة على موارد ونفقات الميزانية، تقليص مستوى الرقابة على هذه الموارد. وقد نصّ المشرّع على **آلية الحسابات الخاصة في الخزينة** بحيث تُدرج مواردها ونفقاتها ضمن ميزانية الدولة، وتخضع عملياتها المالية للرقابة، مع ضمان المرونة اللازمة لاستعمالها.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي هذا الإخلال وإدراج كلّ الهبات موظفة كانت أو غير موظفة بالميزانيّة وذلك عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة ومجلة المحاسبة العمومية وهو ما يمكن من تحقيق شمولية الموارد وإجراء الرقابة المطلوبة على صيغ إستعمالها.

المحور الثاني: موارد الخزينة

تتضمن موارد الخزينة[29] الموارد الناتجة عن إدارة الدين العمومي وإدارة الصكوك ومسك حسابات الإيداعات وتداول النقود والقيم الشبيهة بها وإدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها وقروض الخزينة وتسبقاتها.

وتم تقدير موارد الخزينة لسنة 2023 بموجب قانون الماليّة لسنة 2023 في حدود 23.490 م.د وتمّ التعديل فيها بالترفيع بموجب قانون الماليّة التعديلي لنفس السنة إلى حدود 25.879 م.د وشهدت بالتالي تقديرات موارد الخزينة زيادة نسبتها 10,17 % تأتت من المفعول المزدوج لارتفاع موارد الخزينة الأخرى بمبلغ 4.850 م.د و تراجع موارد الاقتراض بمبلغ 2.461م.د.

ويبرز الجدول الموالي موارد الخزينة التي تم تحقيقها في سنة 2023 مقارنة بالتّقديرات الواردة بقانون المالية الأصلي وقانون المالية التعديلي لسنة 2023 :

بحساب م.د

البيانات	2023			فارق الإنجازات مقارنة		
	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	الإنجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتّقديرات النّهائيّة
موارد الاقتراض	24 392, 000	2 461, 000 -	21 931, 000	17 523 ,819	6 868,181 -	4 407,181 -
موارد الخزينة الأخرى	902, 000 -	4 850 ,000	3 948, 000	381 109, 640	382 011 ,640	377 161, 640
جملة موارد الخزينة	**23 490, 000**	2 389, 000	**25 879. 000**	**398 633, 459**	**375 143, 459**	**372 754, 459**

وتبين بخصوص تصرف سنة 2023 أنه تم إدراج تقديرات سلبية لموارد الخزينة الأخرى بقانون المالية الأصلي بما قدره -902,000 م.د وللوقوف على مبررات ادراج هذه التقديرات السلبية في مستوى الموارد تولت المحكمة طلب توضيحات من الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية بتاريخ 12 نوفمبر 2024 وورد برد الإدارة العامة المذكورة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بأنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى وأبرزها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع والإيداعات لدى الخزينة العامة ضمن أصل الدين وتصنف لهذه الآليات ضمن موارد الخزينة الأخرى.

من ناحية أخرى بلغت الموارد الجملية المحصلة للخزينة في سنة 2023 ما قيمته 398.633,459 م.د وتجاوزت بذلك التقديرات النّهائيّة بمبلغ 372.754,459 م.د ويرجع ذلك أساسا إلى تجاوز موارد الخزينة الأخرى التقديرات بعنوانها بمبلغ 377.161,640 م.د حدّ منه نقص بمبلغ 4.407,181 م.د في تحقيق موارد الاقتراض.

ويفسر هذا التجاوز باقتصار التقديرات بخصوص موارد الخزينة الأخرى على مداخيل استخلاص أصل القروض حيث لم يتم بمقتضى قانون المالية الأصلي أو التعديلي ضبط تقديرات لموارد الحسابات المضمنة بالجزء الخاص لعمليات الخزينة ضمن حساب التصرف لأمين المال العام.

[29] الفصل 17 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة.

أولا: موارد الاقتراض

تم بموجب قانون المالية لسنة 2023 تحديد التقديرات بعنوان موارد الاقتراض بمبلغ 24.392 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي إلى حدود 21.931 م.د مقابل 21.194 م.د في سنة 2022 وهو مايمثل تطورا نسبته 3,48 % . وتمّ تعبئة هذه الموارد إلى غاية 17.523,818 م.د أي بنسبة 79,90 %.

ويبرز الجدول التّالي موارد الاقتراض لسنة 2023 مقارنة بالتّقديرات النهائيّة وبإنجازات سنة 2023:

م.د

البنود	التقديرات النهائيّة 2023	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2023/2022	
		2022	2023	2023	القيمة	النسبة
موارد الاقتراض الخارجي	10 563,000	6 650,427	4 275,789	6287,211 -	2374,638 -	35,71-
موارد الاقتراض الداخلي	11 368,000	11 502,613	13 248,029	1880,029	1745,416	15,17
جملة موارد الاقتراض	**21 931,000**	**18 153,040**	**17 523,818**	**4407,182-**	**629,222-**	**3,47-**

تراجعت موارد الاقتراض المحصّلة في سنة 2023 بما قيمته 629,222 م.د ونسبته 3,47 % مقارنة بالتّصرّف السّابق. ويعود إلى تراجع موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 2.374,638 م.د وبنسبة 35,71 % حدّت منه الزيادة في تحصيل موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 1745,416 م.د وبنسبة 15,17 %.

وهو ما يتجه نحو تغيير هيكلة موارد الإقتراض نحو تطور موارد الإقتراض الداخلي وتراجع موارد الإقتراض الخارجي ويعزى ذلك أساسا إلى تواصل تراجع التصنيف السيادي للبلاد التونسية[30].

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر موارد الاقتراض وموارد الميزانيّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2019-2023:

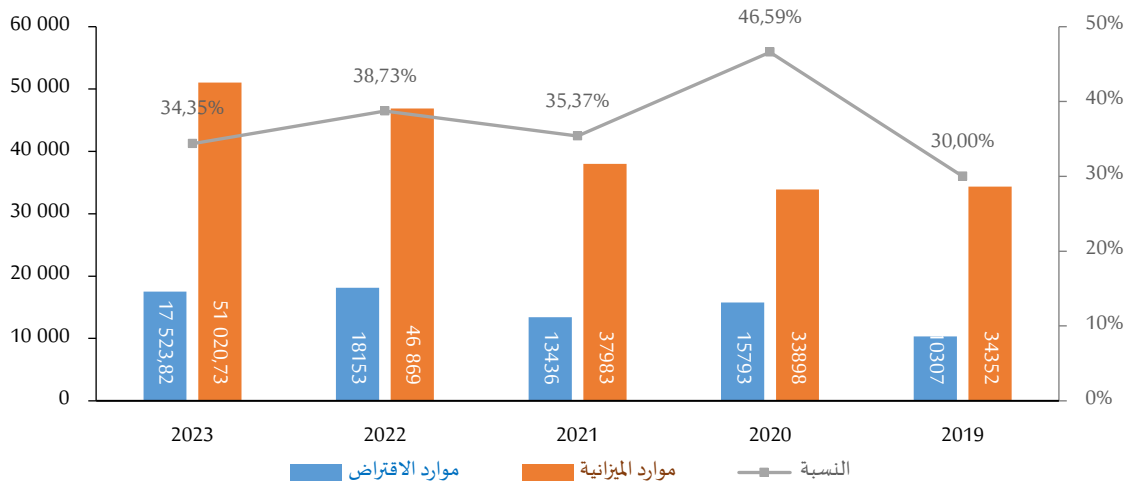

[30] حسب الوكالة العالمية للتصنيف الانتمائي Fitch Ratings تراجع تصنيف تونس من ccc مع آفاق إيجابية بتاريخ 1 ديسمبر 2022 إلى ccc مع آفاق سلبية بتاريخ 9 جوان 2023.

ويبرز الرسم البياني التّالي هيكلة موارد الاقتراض خلال الفترة 2019 - 2023:

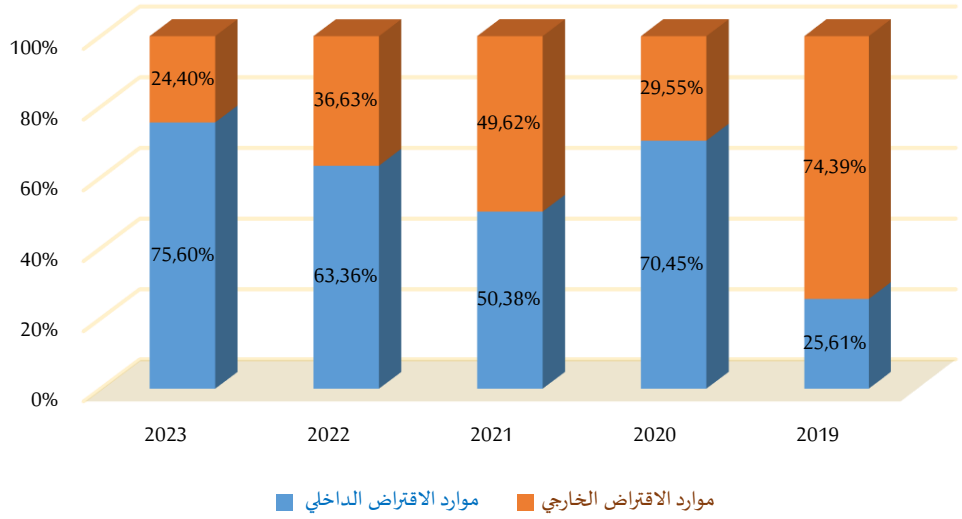

أ- موارد الاقتراض الداخلي

ضبطت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2023 بعنـوان موارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 9.533 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي لتبلغ 11.368 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 13.248,029 م.د أي بزيادة بمبلغ 1.880,029 م. د وبنسبة 16,54 % عن التّقديرات النهائيّة.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة موارد الاقتراض الدّاخلي خلال سنتي 2022 و2023:

م.د

البنود	2022		2023		التغيرات 2023/2022	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	5 776,000	50,21	6 179,000	46,64	403,000	6,98
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2 411,948	20,97	2 103,798	15,88	308,150 -	12,78 -
- مجموع موارد رقاع الخزينة	**8 187,948**	**71,18**	**8 282,798**	**62,52**	**94,850**	**1,16**
- دين داخلي بالعملة	339,880	,95	1 166,475	8,80	826,595	243,20
قرض وطني	2 974,785	25,86	3 798,756	28,67	823,971	27,70
جملة موارد الإقتراض الداخلي	**11 502,613**	**100,00**	**13 248,029**	**100,00**	**1 745,416**	**15,17**

ومقارنة بالتصرف السابق تطورت موارد الاقتراض الدّاخلي المحققة في سنة 2023 بمبلغ 1.745,416 م.د وبنسبة 15,17 % مقابل 4.734,195 م. د و 69,95 % في سنة 2022.

وتوفرت موارد الإقتراض الداخلي التي تمت تعبئتها في سنة 2023 أساسا من رقاع الخزينة بمبلغ 8.282,798 م.د وبنسبة 62,52 % حيث توزعت بين رقاع خزينة ذات 52 أسبوع بمبلغ 6.179 م.د ورقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 2.103,798 م.د.

وتتوزع رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2023 كما يلي:

أصناف رقاع الخزينة القابلة للتنظير	القيمة بالدينار (سنة 2023)	النسبة %
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8% 31 جانفي 2029)	382 478 000,000	18,18
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9% 13سبتمبر 2029)	507 615 000,000	13,24
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8% 18 نوفمبر 2030)	22 715 000,000	1,08
رقاع الخزينة القابلة للتنظير(8.25% 13 جوان 2031)	123 318 000,000	865,
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.4% 09 أوت 2033)	109 818 000,000	22,5
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.9% 16 ديسمبر 2033)	850 000 000,000	40,40
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.5% 09 أوت 2035)	107 854 000,000	13,5
الجملة	**2 103 798 000,000**	**100,00**

وتراجعت حصّة رقاع الخزينة القابلة للتنظير من جملة موارد الاقتراض الدّاخلي في سنة 2023 إلى غاية 15,88 % مقابل 20,97 % في سنة 2022.

وتطوّرت الموارد المتأتّية من الإكتتاب الوطني في سنة 2023 بقيمة 823,971 م.د وبنسبة 27,70 % لتبلغ ما قيمته 3.798,756 م.د كما تطورت موارد القروض الداخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ 826,595 م.د وبنسبة 243,20 %.

في ظل الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد على الاقتراض الداخلي، خصوصاً من خلال رقاع الخزينة، توصي المحكمة بضرورة ترشيد استخدام هذه الخيارات والتأني في اللجوء إليها، مع مراعاة المخاطر المرتبطة بها، في ظل القيود التي تفرضها محدودية السوق المحلية وضعف معدلات الادخار الوطني، مقابل الطلب المتزايد على التمويل في القطاع الخاص.

ب- موارد الاقتراض الخارجي

تم بموجب قانون المالية الأصلي لسنة 2023 تحديد التقديرات الأولية لموارد الاقتراض الخارجي في حدود 14.859 م.د وتمّ التعديل فيها بالتخفيض بموجب قانون المالية التعديلي إلى 10.563 م. د وتمّ تحصيلها إلى غاية 4.275,789 م.د أي بنسبة انجاز في حدود 40,48 % مقارنة بالتّقديرات النّهائيّة.

ويعزى ذلك إلى عدم القيام بأي عملية سحب بالنسبة إلى عدد من المشاريع الممولة بموجب قرض خلال سنة 2023 على غرار مشروع بناء وتهيئة الطرقات الممول من طرف الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والذي تم إمضائه بتاريخ 2023/04/29 ومشروع دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة الممول من طرف نفس الصندوق والممضى بتاريخ 2023/03/03 ومشروع صيانة المؤسسات التربوية الابتدائية الممول من طرف البنك الأوربي للاستثمار والممضى بتاريخ 2023/07/10 وعدم سحب كامل مبلغ القرض بالنسبة لعدد من القروض الأخرى على غرار مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الممول من قبل اليابان والذي تم إمضائه بتاريخ 2023/01/27 حيث

بلغت نسبة السحب 86,94 % ومشروع دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة الممول من طرف مجموعة البنك العالمي والذي تم إمضائه بتاريخ 2023/02/10 حيث بلغت نسبة السحب 5,09%.[31]

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق شهدت موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها في سنة 2023 تراجعا بما قيمته 2.374,638 م.د وما نسبته 35,71 %. واستمدت هذه الموارد أساسا من قروض دعم الميزانية في حدود 3.361,280 م.د والقروض الخارجية الموظفة لتمويل مشاريع الدولة بقيمة 657,029 م.د واسترجاع أصل القروض الخارجية المعاد إقراضها في حدود 257,006 م.د.

وبلغت نسبة استعمال القروض الخارجية في موفى سنة 2023 ما نسبته 80,47 % مقابل 80,27 % في التصرف السابق.

ويبرز الرسم البياني الموالي تركيبة موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها خلال سنتي 2022 و2023:

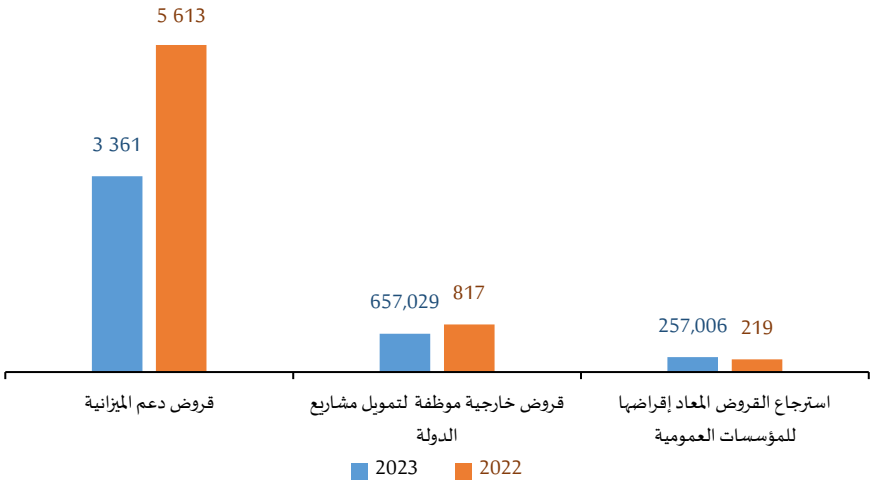

ويبرز الجدول التالي توزيع الالتزامات الخارجية للدولة بعنوان موارد الاقتراض والسحوبات المنجزة بعنوانها حسب أصناف القروض الخارجية التّي تمّت تعبئتها إلى غاية 31 ديسمبر 2023[32]:

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي 2023	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثنائية	27 824,904	19 862,097	71,38	24,95
- القروض متعدّدة الأطراف	54 071,355	43 952,773	81,29	48,49
- السوق الماليّة العالمية	16 426,506	16 426,506	100,00	14,73
- قروض المزودين	358,455	300,908	83,95	0,32
صندوق النقد الدولي	12 820,254	9 180,483	71,61	11,50
المجموع العامّ	**111 501,474**	**89 722,767**	**80,47**	**100,00**

[31] كتاب الدين لسنة 2023.

[32] كتاب الدين لسنة 2023.

ب.1. موارد قروض دعم الميزانية

بلغت الموارد التي تمّ تحصيلها في سنة 2023 بعنوان قروض دعم الميزانيّة ما قيمته 3.361,280 م.د مسجلة بذلك نسبة تحصيل في حدود 25,74 % مقارنة بالتقديرات النهائية البالغة قيمتها 13.059 م.د.

ونجم النقص في تحصيل موارد قروض دعم الميزانيّة التي تمّ تقديرها في سنة 2023 أساسا عن إلغاء قروض صندوق النقد الدولي للتنمية والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي.

وتأتّت التمويلات لدعم الميزانية في سنة 2023 أساسا عن طريق قرض من البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بمبلغ 1.465,96 م.د وقرض من المملكة العربية السعودية بمبلغ 1.257,735 م.د.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة لدعم الميزانيّة لسنة 2023:

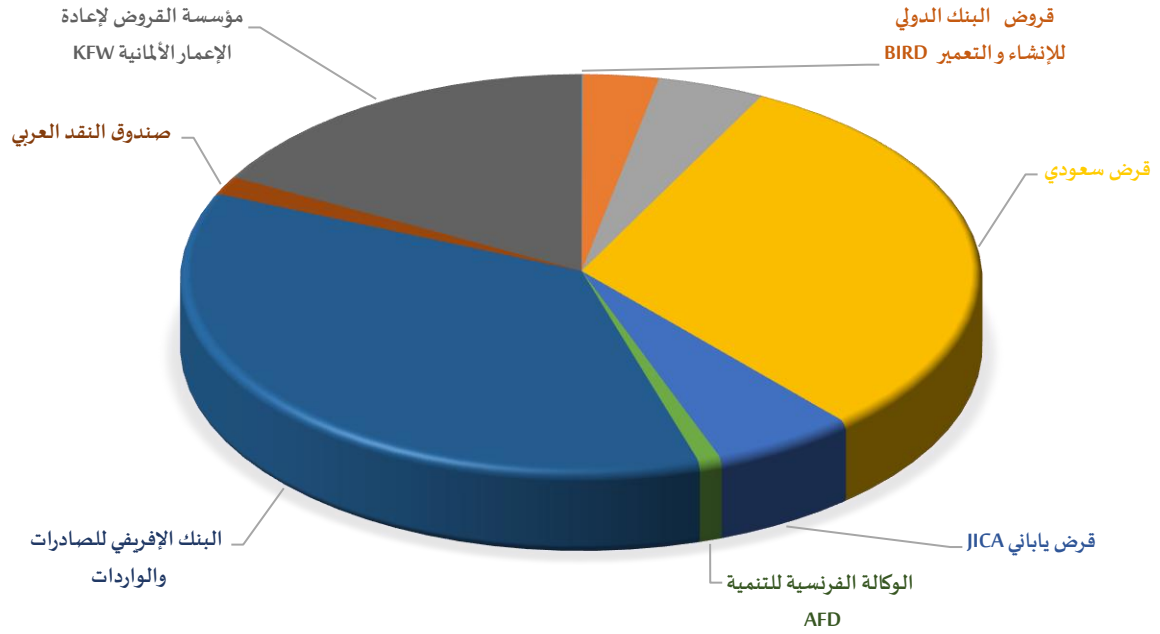

ب.2. القروض الخارجية الموظفة

بلغت الموارد المحققة بعنوان القروض الخارجية الموظفة في سنة 2023 ما يعادل 657,029 م.د وهو ما يمثل نقصا قدره 582,859 م.د عن التقديرات النهائيّة وزيادة بمبلغ 137,933 م.د مقارنة بانجازات سنة 2022.

وإستأثر قطاع التجهيز والإسكان والبنية التحتية بالقسط الأكبر من هذه القروض بمبلغ قدره 374,047 م.د وبنسبة قدرها 56,93% من جملة القروض الخارجية الموظفة تلاه قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ قدره 101,801 م.د وبنسبة 15,49 %. وتمّ تخصيص الجزء المرصود لوزارة التجهيز والبالغ قيمته 294,136 م.د لتمويل نفقات الاستثمار واستفاد قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بما قيمته 293,154 م.د.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة الموظفة لسنة 2023:

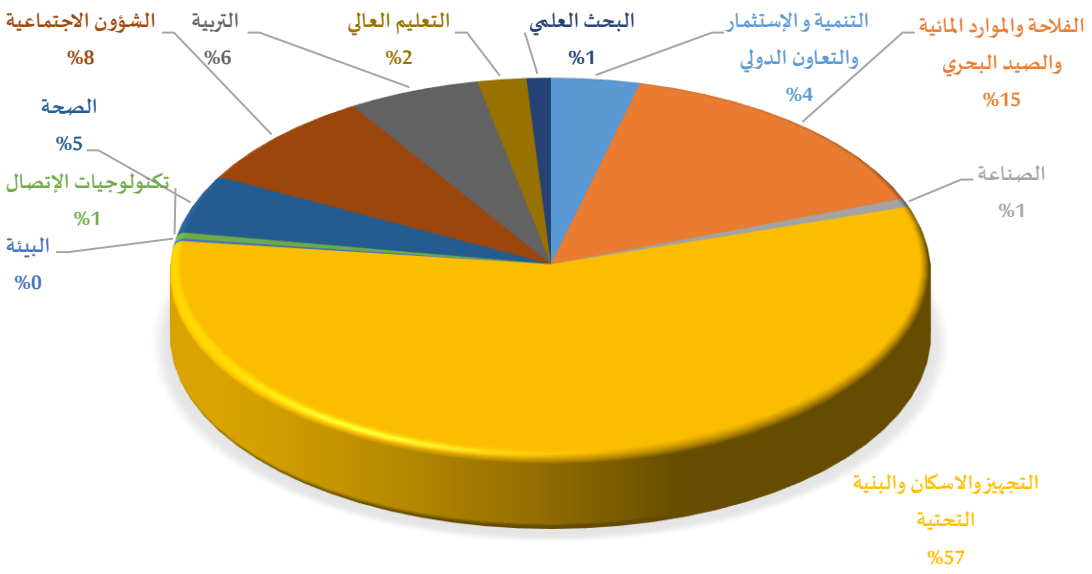

ب.3. موارد إستخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها

تم تحديد بموجب قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 التقديرات النهائية بعنوان موارد إستخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها في حدود 100 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 257,006 م.د أي بنسبة انجاز 80 ,219 %. وتراجعت الموارد المحصلة بهذا العنوان بمبلغ 104,087 م.د وبنسبة 32,14 % مقارنة بسنة 2022.

وشهدت في سنة 2023 متخلدات المؤسسات العمومية المنتفعة بإعادة إقراض القروض الخارجية ارتفاعا بمبلغ 23,800 م.د لتستقر في حدود 536,000 م.د وهو ما يمثل نسبة 48,19 % من المبلغ الجملي لمتخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية التي تبلغ 1.112,200 م.د[33].

ويفسر ضعف نسبة استخلاص هذه القروض أساسا بتدهور وضعية بعض المؤسسات العمومية التي تعاني من إختلال في توازناتها المالية وعجز هيكلي على غرار شركة نقل تونس التي بلغت مخلداتها تجاه الدولة في نهاية سنة 2022 ما قدره 275,50 م.د أي حوالي 60 % من جملة متخلدات القروض المعاد إقراضها وذلك نظرا لعدم الترفيع في أسعار النقل للعموم منذ 2011 رغم الإرتفاع المتواصل في كلفة النقل(أسعار الوقود؛ قطع الغيار؛ الأجور)[34].

ثانيا : موارد الخزينة الأخرى

بلغت التقديرات النهائية بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2023 بعنوان موارد الخزينة الأخرى ما قدره 3.948 م.د. وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها 398.633,459 م.د مقابل 347.306,291 م.د في سنة 2022.

ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد الخزينة الأخرى لسنتي 2022 و2023:

م.د

[33] تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

[34] تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

بيان الحسابات	الموارد المحصلة		التغيّرات 2023/2022	
	2022	3202	القيمة	النسبة %
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**73.418,196**	**82 217,762**	**8 799,566**	**11,99**
المتوفرات قصيرة المدى	72 754,427	79 986,994	7 232,567	9,94
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:	663,769	**0**	663,769 -	100,00 -
التّسبقات القابلة للتّرجيع	663,769	179,959	483,810 -	72,89 -
قيم الحكومة	0,000	2.050,810	2.050,810	100
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**41 999,592**	**44 400,214**	**2 400,622**	**5,72**
مستحقات البنك المركزي			0,000	
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال			0,000	
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	1,523	0,194	1,329 -	87,27 -
حسابات الغير	41 998,056	44 400,004	2 401,948	5,72
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة			0,000	100,00 -
حسابات محاسبي الدّولة			0,000	
حسابات محاسبي البلديّات	0,012	0,015	0,003	24,69
حسابات هيئات مختلفة			0,000	
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة			0,000	
القسم الثالث - العمليات الترتيبية	**231 888,504**	**272 015,483**	**40 126,979**	**17,30**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	8 976,967	11 369,594	2 392,627	26,65
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	10 283,280	10 251,172	32,108 -	0,31 -
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	47 143,635	49 410,682	2 267,047	4,81
تداول الأموال بين المحاسبين	137 481,313	149 059,273	11 577,960	8,42
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	23 993,935	29 238,612	5 244,677	21,86
حسابات الدّين العمومي	4 009,375	22 686,151	18 676,776	465,83
جملة موارد الخزينة الأخرى	**347 306,291**	**398 633,459**	**51 327,168**	**14,78**

وباستثناء موارد الخزينة المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (49.410,682 م.د) وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (149.059,273م.د) المضمنة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، تعلقت المداخيل المحققة بعنوان موارد الخزينة الأخرى في حدود 79.986,994م.د بالمتوفرات المالية قصيرة المدى وتحديدا بالموارد المسجلة في سنة 2023 بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (73.528,729 م.د) وبحساب الحكومة بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي (6.458,264 م.د).

وتضمنت موارد الخزينة الأخرى لسنة 2023 مداخيل قدرها 29.238,612 م.د تم تضمينها بالمجموعة عدد 18 من حسابات أمين المال العام (عمليات للتسوية أو للتحويل) وتعلقت في حدود 19.230,210 م.د بحساب صندوق

الادخار التونسي والحساب الجاري بالبريد في حين شمل الباقي أساسا رقاع الخزينة قصيرة المدى (ذات 13 و26 أسبوع) ونفقات الخدمات وتداول العملة التي تقوم بها الخزينة.

وتعلقت موارد الخزينة المضمنة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 44.400,004 م.د بإيداع أموال المؤسسات شبه الدولية (ن مكرر) في حدود 36.812,506 م.د.

ويلاحظ أن موارد الخزينة الأخرى لسنة 2023 المتعلقة بالمجموعة عدد 14 (مقابيض للتسوية أو للتحويل) والبالغة 11.369,594 م.د. تعلقت أساسا بمداخيل في حدود 123,697 م.د بعنوان معاليم الصيانة العقارية وفي حدود 140,640 م.د بعنوان صندوق لا مركزي للتضامن وما قدره 18,413 م.د كمعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة. كما شملت نفس المجموعة مداخيل بقيمة 12,471 م.د تتعلّق بصندوق الجوائح الطّبيعيّة.

وناهزت الموارد بعنوان الأموال المتداولة بين المحاسبين العموميين ما قيمته 149.059,273 م.د مسجلة بذلك نموّا بما نسبته 8,42 % مقارنة بالتصرّف السابق. وتمثل هذه الموارد ما نسبته 37,39 % من مجموع موارد الخزينة الأخرى التي تمّ تحقيقها في سنة 2023.

ومن شأن إدراج هذه الأموال بموارد الخزينة الأخرى أن يساهم في تضخيم موارد الدولة دون موجب وهو ما يخالف مقتضيات الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة.

العنوان الثاني : تكاليف الدّولة

يتعلّق هذا الجزء من التقرير بتحليل تكاليف الدّولة لتصرّف 2023 والتي تتوزّع إلى تكاليف الميزانية (المحور الأوّل) وتكاليف الخزينة (المحور الثاني).

المحور الأوّل : تكاليف الميزانيّة

بلغت جملة الاعتمادات المفتوحة بعنوان تكاليف ميزانية الدّولة بمقتضى المرسوم عدد 79 لسنة 2022 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023 ما قيمته 53.921 م.د مقابل 47.166 م.د في التصرّف السّابق أي بزيادة قدرها 6.755 م.د ونسبتها 14,32 % مقابل 6.963 م.د و 17,32 % في السنة السابقة.

وضبطت هذه التقديرات على أساس حاجيات التصرف المنتظرة لمختلف المهمات ونسق إنجاز البرامج وكذلك حجم التسديدات المبرمجة بعنوان الدين العمومي.

وبرزت حاجيات إضافية تمّ على ضوئها اعتماد قانون مالية تعديلي[35] وباعتبار التعديلات المعتمدة بلغت التقديرات 56.071 م.د أي بزيادة قدرها 2.150 م.د ونسبتها 3,99 % مقارنة بالتقديرات الأولية. وشملت التعديلات في سنة 2023 شملت ثلاثة أقسام. وتأتت الزيادة أساسًا من تطور اعتمادات كل من نفقات التدخلات بما قدره 1.946,300 م.د (11,30 %) ونفقات التمويل بما قدره 535 م.د (10,08 %). مقابل تقلّص في اعتمادات النفقات الطارئة وغير الموزّعة بما قيمته 331.300 م.د (-21,29 %).

وفضلاً عن تعديلات قانون المالية التكميلي، شهدت الإعتمادات تعديلات ترتيبية تمثلّت في تحويل اعتمادات بين البرامج (63,274 م.د) وتحويل اعتمادات داخلية (4.492,836 م.د)[36].

وقد بلغت الاعتمادات النّهائية لميزانية الدّولة لسنة 2023 اثر الترفيع في تقديرات هذه النفقات وتحويلها بين البرامج وداخليا[37] ما قدره 56.521,294 م.د مقابل 51.391,104 م.د خلال التصرف السابق، مسجلة بذلك زيادة قدرها 5.130,190 م.د ونسبتها 9,98 % وتمّ الترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة بمبلغ قدره 450,294 م.د.

وفيما يخص النفقات الطارئة وغير الموزّعة فقد تمّ رصد إعتمادات أصلية بلغت 1.556,017 م.د ثمّ تمّت مراجعتها بالتخفيض بمقتضى قانون الماليّة التعديلي لتبلغ 1.224,717 م.د. وتمّ توزيعها حسب قرار وزيرة الماليّة المؤرخ في 25 مارس 2024 في حدود 203,850 م.د[38].

---

[35] قانون عدد 12 لسنة 2023 مؤرخ في 23 نوفمبر 2023 يتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2023.

[36] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

[37] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

[38] قرار وزيرة المالية المؤرخ في 25 مارس 2024 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

وخُصّت نفقات التأجير بغالبية الاعتمادات التكميلية من النفقات الطارئة وغير الموزعة بما قيمته 111,281 م.د وما حصّته 54,59 % من جملة النفقات الطارئة. ومن جهة أخرى، فإن النصيب الأوفر من هذه الزيادة في نفقات التأجير وجهت لمهمة المالية بما نسبته 75,23% (خاصة البرنامج الأول الديوانة).

وتوزعت بقية الاعتمادات التكميلية على قسم نفقات الاستثمار بمبلغ 51,146 م.د وبحصّة 25,09 % وقسم نفقات التدخلات بما قدره 18,070 م.د وبحصّة 8,86 % وقسم نفقات العمليات الماليّة بما قدره 15,500 م.د وبحصّة 7,60 % وأخيرا قسم نفقات التسيير بمبلغ 7,853 م.د وبحصّة 3,85 %.

ويبيّن الملحق عدد 2 توزيع الاعتمادات التكميلية حسب المهمّات والأقسام في سنة 2023.

وعلى صعيد الإنجاز، تواصل ارتفاع الدفوعات في سنة 2023 لتبلغ 52.726,441 م.د مقابل 49.632,394 م.د في سنة 2022، أي بزيادة بلغت قيمتها 3.094,047 م.د ونسبتها 6,23 %. في المقابل، عرفت نسبة إستهلاك الإعتمادات النهائية تراجعًا مقارنة بالسنتين الماضيتين حيث بلغت 93,28 % مقابل على التوالي 96,58 % و95,25 % في سنة 2022 و2021.

ويلخص الجدول الموالي جملة الاعتمادات النهائية والدفوعات حسب الأقسام لسنة 2023 مقارنة بسنة 2022:

م.د

الأقسام	الاعتمادات النهائية	الدفوعات				تطور الدفوعات	
		2022		2023			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
نفقات التأجير	22 433,731	21 124,848	42,56	21 702,473	41,16	577,625	2,73
نفقات التسيير	2 597,611	2 146,087	4,32	2 451,126	4,65	305,039	14,21
نفقات التدخلات	19 417,945	18 150,252	36,58	18 407,267	34,91	257,015	1,42
نفقات الاستثمار	5 136,630	3 525,052	7,10	4 256,857	8,07	731,805	20,76
نفقات العمليات المالية	72,510	133,662	0,27	66,804	0,13	66,858 -	50,02 -
نفقات التمويل	5 842,000	4 552,493	9,17	5 841,914	11,08	1 289,421	28,32
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 020,867	0	0	0	0	0,000	-
المجموع	**56 521,294**	**49 632,394**	**100**	**52 726,441**	**100**	**3 094,047**	**6,23**

وتوزّعت نفقات الميزانية على 34 مهمّة بما في ذلك المهمات الخاصة ونفقات التمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة. ويبرز الملحق عدد 3 توزيع نفقات الدولة لسنة لسنة 2023 حسب المهمات.

ويبرّز الرسم البياني التالي توزيع نفقات الدّولة لسنة 2023 حسب المهمّات:

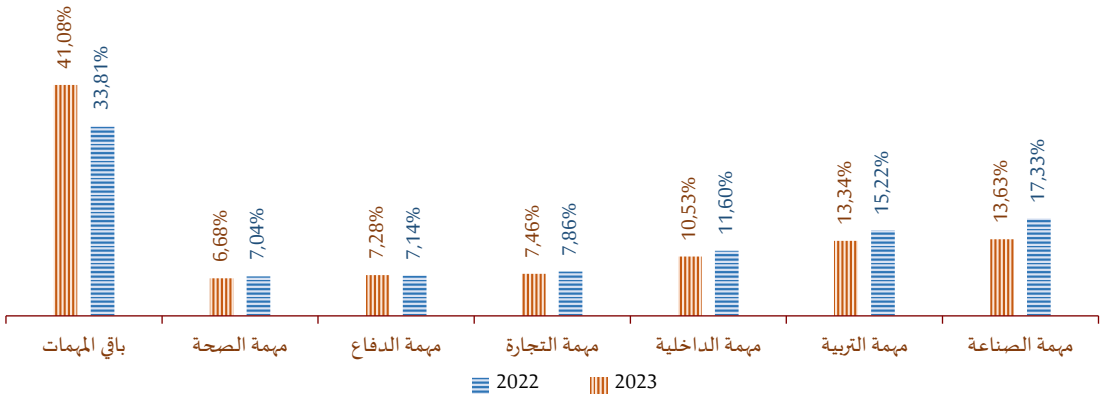

ويُبيّن الرسم البياني السابق أن هيكلة توزيع النفقات لم تشهد تغييرا بين سنتي 2022 و 2023. وإستأثرت للسنة الثانية على التوالي مهمة الصناعة والطاقة والمناجم بالحصّة الأوفر من مجموعة نفقات ميزانيّة الدولة بحصّة قدرها 13,63 % تلتها مهمة التربية بحصّة قدرها 13,34 % ومهمة الداخلية بحصّة قدرها 10,53 % ومهمة التجارة وتنمية الصادرات بحصّة قدرها 7,46 % ومهمة الدفاع بحصّة قدرها 7,28 % ومهمة الصحة بحصّة قدرها 6,68 %.

وفيما يتعلق بتوزيع النفقات حسب الأقسام، فقد استأثر قسم نفقات التأجير بالحصة الأكبر بقيمة 21.702,473 م.د وحصة 41,16 % يليه قسم نفقات التدخلات بقيمة 18.407,266 م.د وحصة 34,91 % ثمّ قسم نفقات التمويل بقيمة 5.841,914 م.د وحصة 11,08 % ثمّ قسم نفقات الاستثمار بقيمة 4.256,857 م.د وحصة 8,07 % ثم قسم نفقات التسيير بقيمة 2.451,126 م.د وحصة 4,65 % ثم قسم نفقات العمليات المالية بقيمة 66,804 م.د وحصة 0,13 %. ويبرز الملحق عدد 4 توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 حسب الأقسام والمهمات.

وشمل تطور نفقات الميزانية جميع الأقسام بإستثناء قسم العمليات الماليّة الذي تراجعت فيه النفقات إلى النصف لتبلغ 66,804 م.د. أما الزيادة الأكبر فقد سجلت في نفقات التمويل بما قيمته 1.289,421 م.د وما نسبته 28,32%. وسُجل نمو في نفقات الاستثمار بما قيمته 731,805 م.د وما نسبته 20,76 %، وفي نفقات قسم التسيير بما قيمته 305,039 م.د وما نسبته 14,21 %. أما نفقات قسم التأجير وإن شهدت ارتفاعًا نسبته 2,73 % فإنه كان أقل مما سجل خلال السنتين الأخيرتين (4,67 % في سنة 2022 و 5,10 % في سنة 2021).

وتراجعت حصّة نفقات التأجير من إجمالي نفقات الميزانية للسنة الثالثة على التوالي، حيث بلغت 41,16 % مقابل 42,56 % في سنة 2022 و47,43 % في سنة 2021.

ويبرز الرّسم التالي هيكلة نفقات ميزانية الدّولة حسب مختلف الأقسام لسنة 2023:

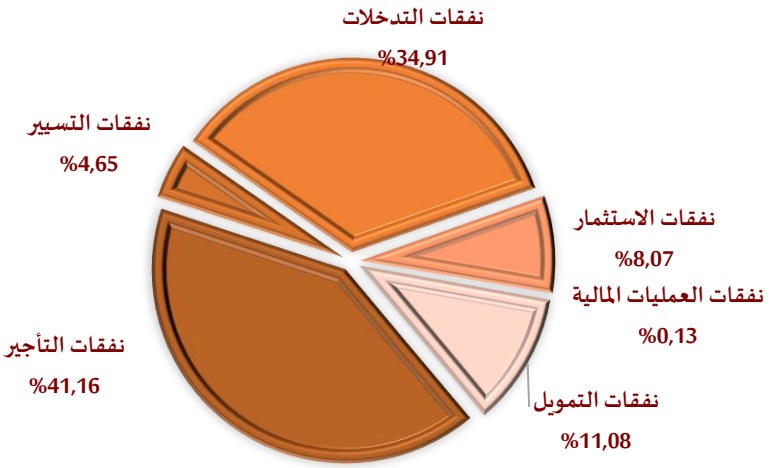

ومن جهة أخرى، يلاحظ تواصل التفاوت بين حصّة الإستثمارات المباشرة وحصّة نفقات التأجير خلال الفترة 2019 – 2023، كما يبيّنه الرسم البياني الموالي:

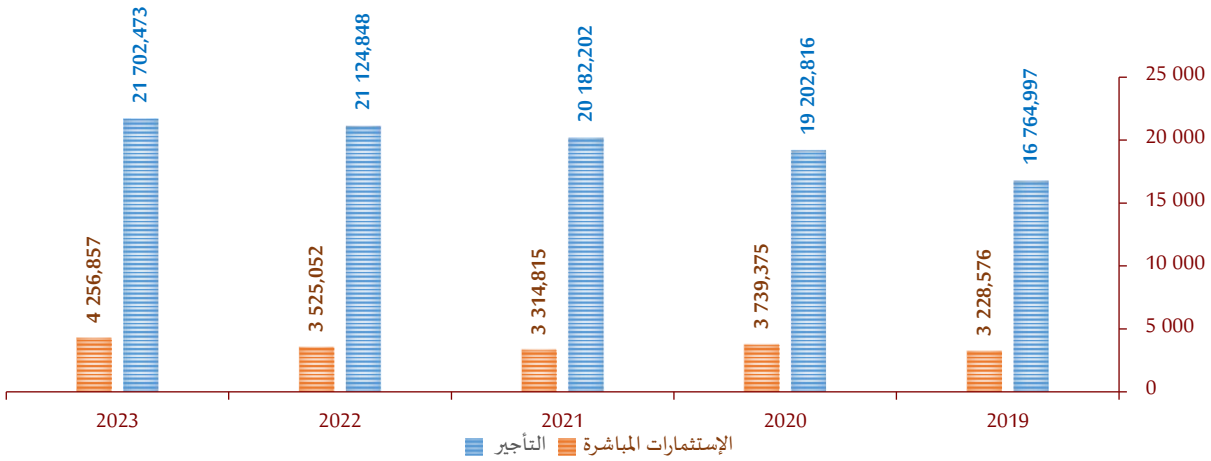

وبالإعتماد على نسب النمو السنوية خلال نفس الفترة شهدت نفقات التأجير نموًا مستمرا لكن بوتيرة متباطئة خلال الخمس السنوات الأخيرة (2019 – 2023)، حيث مرت من 13,5 % إلى 2.7 %، في حين أن نسق نمو الاستثمارات المباشرة كان أكثر تقلباً مثلما يبرزه الرسم البياني التالي:

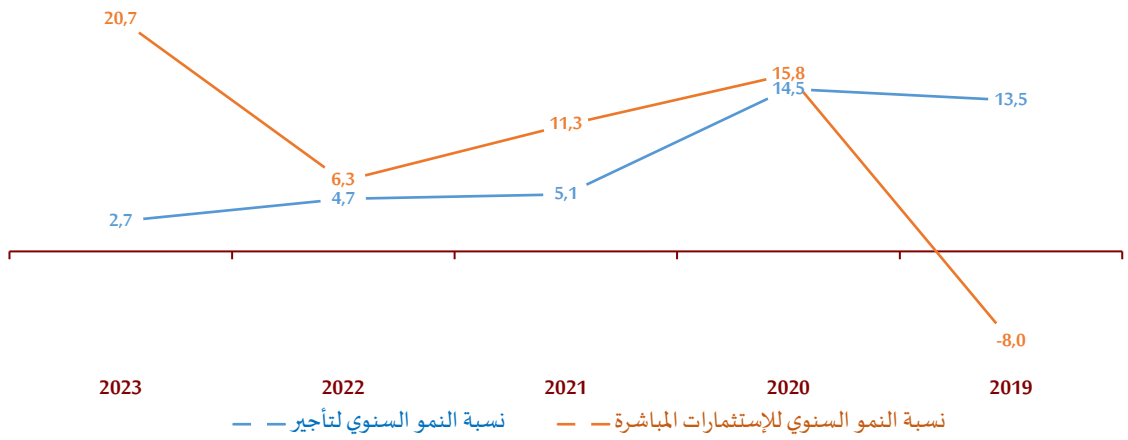

ومن ناحية مصادر التمويل، فقد تمّ تمويل نفقات ميزانية الدولة أساسا من موارد الميزانية العامة للدولة بقيمة 44.251,166 م.د ومن موارد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة على التوالي بمبلغ 1706,127 م.د و 163,429 م.د ومن موارد القروض الخارجية الموظفة بمبلغ 763,804 م.د. ويبرز الملحق عدد 5 توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 حسب مصادر التمويل.

1. نفقات التّأجير

ضبطت التقديرات الأصلية لقسم نفقات التأجير بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 بما قدره 22.772,485 م.د، وحافظ قانون الماليّة التعديلي على نفس مستوى هذه التقديرات الأولية. ويُرجع التقرير المصاحب لقانون الماليّة[39] ذلك إلى الإلتزام على التخفيض في كتلة الأجور وفي حصّتها من الناتج المحلي بنسبة 2 % في أفق 2026.

وتمّ إسناد اعتمادات تكميلية محمولة على الاعتمادات المرسمة بمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة لفائدة قسم التأجير بمبلغ 111,281 م.د. كما استفاد هذا القسم بترفيع بمبلغ 0,133 م.د محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة. على الجانب الآخر شهدت نفقات التأجير تحويل اعتمادات صافية بين البرامج (-25,147 م.د) وتحويل اعتمادات داخلية (-425,021 م.د). وبلغت بذلك الاعتمادات النهائيّة لقسم التأجير ما قدره 22.433,731 م.د مقابل 21.414,067 م.د في سنة 2022، محققة بذلك نسبة نمو قدرها 4,76 %.

ويبيّن الجدول التالي تطور الإعتمادات لنفقات التأجير بين سنة 2020 وسنة 2023:

م.د

السنة	الإعتمادات الأصلية	الإعتمادات التعديلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الإعتمادات الباقية	نسبة التنفيذ (%)
2020	19 030,000	19 246,580	19 336,961	19 202,816	134,145	99,31
2021	20 118,481	20 345,196	20 326,414	20 182,202	144,212	99,29
2022	21 573,334	21 552,659	21 414,067	21 124,848	289,219	98,65
2023	22 772,485	22 772,485	22 433,731	21 702,473	731,258	96,74

ويتّضح من الجدول أعلاه أن هناك تزايد مستمر في سقف الاعتمادات النهائية من سنة إلى أخرى خلال الأربع سنوات الأخيرة بزيادة إجمالية قدرها 16 %، وبوتيرة نمو سنوية في حدود 5 %.

أما من ناحية الدفوعات الفعلية، فقد بلغت الزيادة الإجمالية خلال نفس الفترة بما نسبته 13 %. وأدّى التباين بين نسبة نموّ الإعتمادات النهائية ونسبة نموّ الدفوعات إلى نموّ في الإعتمادات الباقية، والتي مرّت من 134,145 م.د إلى 731,258 م.د خلال تلك الفترة.

[39] مشروع قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 (صفحة 5).

وتراجعت نسبة الإستهلاك تدريجيا من 99,31 % في سنة 2020 إلى أدنى مستوى 96,74 % في سنة 2023، أي بانخفاض بنحو 2,6 نقطة.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الاعتمادات الباقية لنفقات التأجير مقارنة بتطور نسبة الإستهلاك:

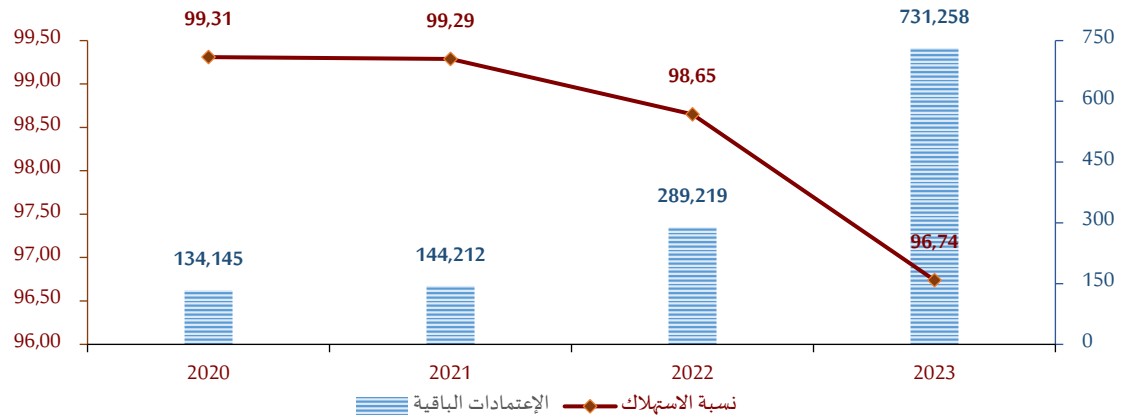

وعلى صعيد آخر، تمّ ضبط التقديرات الأصلية لنفقات ميزانية الدولة وفقا للتوجهات الواردة بالمنشور عدد 9 لسنة 2022 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023[40] التي تمحورت حول حصر الإنتدابات في الحاجيّات المتأكدة وذات الأولوية القصوى مع التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين (الدفاع والداخلية والعدل). وعدم تعويض الشغورات وتغطية المتأكد منها بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة. واعتماد برامج مستحدثة للتقليص من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية عبر مواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وبالاعتماد على التنقل الوظيفي[41].

وقد تمّ الترفيع في تقديرات نفقات التأجير لسنة 2023 في قانون الماليّة الأصلي بناء على الآثار المالية للإنتدابات الجديدة خلال سنة 2023 وتعديل انتدابات 2022 والتي بلغت قيمتها 269 م.د. وقد توزعت هذه الإنتدابات الجديدة (8398 خطة[42]) على كل من مهمة الدفاع التي إستأثرت بالحصّة الأكبر (53 %) ومهمة التربية (29 %) وبقية المهّام (18 %) ومدارس التكوين الأخرى (1 %). وقُدّر الإنعكاس المالي السنوي للبرنامج العام للزيادات في الأجور بـ 783 م.د ولتعديل ترقيات 2022 وترقيات 2023 (130 م.د) وللآثار المالية لتسوية القسط الأول من عملة الحضائر (800 من أصل 6000 عون بتكلفة 129 م.د) ولتعديلات مختلفة (88 م.د). حدّ منها الإنعكاس المالي الإيجابي للمحالين على التقاعد (-180 م.د).

[40] منشور الحكومة عدد 9 لسنة 2022 مؤرخ في 20 ماي 2022.

[41] الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022.

[42] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023.

وبلغ حجم المبالغ المدفوعة 21.702,473 م.د وتوزعت وفقا لطبيعة التمويل بين نفقات محمولة على الموارد العامة للميزانية بما قيمته 21.696,584 م.د ونفقات محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بما قيمته 5,889 م.د.

ويتضمن الجدول التّالي توزيع نفقات التأجير وتطوّرها بين سنتي 2022 و2023:

بحساب م.د

البنود	الدفوعات				تطوّر المصاريف	
	2022		2023		2022/2023	
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	19 804,780	93,75	20 268,506	93,39	463,725	2,34
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير	1 307,444	6,19	1 409,457	6,49	102,013	7,80
منح مخوّلة للسّلط العمومية	10,949	0,05	18,622	0,09	7,673	70,08
جملة نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	21 123,17	99,99	21 696,584	99,97	573,411	2,71
نفقات التأجير المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	1,675	0,01	5,889	0,03	4,214	251,58
المجموع	**21 124,848**	**100**	**21 702,473**	**100**	**577,625**	**2,73**

وشهدت نفقات التأجير المنجزة زيادة إجمالية قدرها 577,625 م.د أي بنسبة 2,73 %، وتأتت هذه الزيادة أساسًا من تطور بند تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج بما قيمته 463,725 م.د وما نسبته 2,34 %. ويبرز التوزيع الهيكلي أن هذا البند ظلّ المكّون الرئيسي لنفقات التأجير، حيث تمثّل حصّته أكثر من 93 % من مجموع نفقات التأجير في كلتا السنتين.

أما المنح المخصصة للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير فقد عرفت زيادة قدرها 102,013 م.د ونسبتها 7,80 %، واستقرت حصّتها في حدود 6 % من جملة نفقات التأجير. وعرفت المنح المخوّلة للسّلط العمومية أكبر نسبة نمو بلغت 70,80 % ولم يكن لها تأثير كبير (7,673 م.د) بإعتبار محدودية حصتها في إجمالي نفقات التأجير (0,09 %).

كما عرفت نفقات التأجير المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة نسبة ارتفاع كبيرة (251,58%) وقد كان حصّة وزارة المالية منها 99,80 % تحديدًا حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة. لكن أثرها المالي ظلّ ضعيفًا على إجمالي النفقات بإعتبار ضعف حصّتها التي لم تتجاوز 0,03 % من إجمالي نفقات التأجير.

وبالنسبة لتوزيع نفقات التأجير حسب المهمات، فقد مثّلت حصّة مهمة التربية 28,08 % من إجمالي نفقات التأجير وهي الحصة الأرفع وبلغت 6.094,045 م.د في سنة 2023 مقابل 5.791,416 م.د خلال التصرف السابق.

وتوزعت أساسًا بين البرنامج الأول (المرحلة الإبتدائية) بحصّة قدرها 38,54 % والبرنامج الثاني (المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي) بحصّة قدرها 57,54 %.

وشهدت نسب الإستهلاك تراجعًا مقارنة بالتصرف السابق و بلغت هذه النسبة للبرنامج الأول ما قدره 93,60 % (مقابل 99,07 % في سنة 2022) والبرنامج الثاني ما قدره 94,88 % (مقابل 99,97 % في سنة 2022). وهو ما أدى إلى تراجع نسبة استهلاك الاعتمادات الجملية للمهمة من 99,54 % في سنة 2022 إلى ما نسبته 86,63 خلال التصرّف الحالي.

واحتلت مهمة الداخلية المرتبة الثانية من حيث حصتها في إجمالي نفقات التأجير بنسبة 17,66 % وما قدره 3.836,432 م.د، وهو ما يمثّل 69,01 % من نفقات المهمة (5.552,080 م.د). و توزعت الدفوعات أساسًا بين البرنامج الأول (الأمن الوطني) بحصّة قدرها 51,40 % والبرنامج الثاني (الحرس الوطني) بحصّة قدرها 32,88 %. وقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات في البرنامجين على التوالي 96,81 % و97,18 %، مقابل 99,88 % و 99,87 % في سنة 2022.

ويبرز الرسم البياني التالي نسبة تطور نفقات التأجير في سنتي 2022 و2023 بالنسبة للمهمّات التي تستحوذ على أهم حصّة من نفقات التأجير:

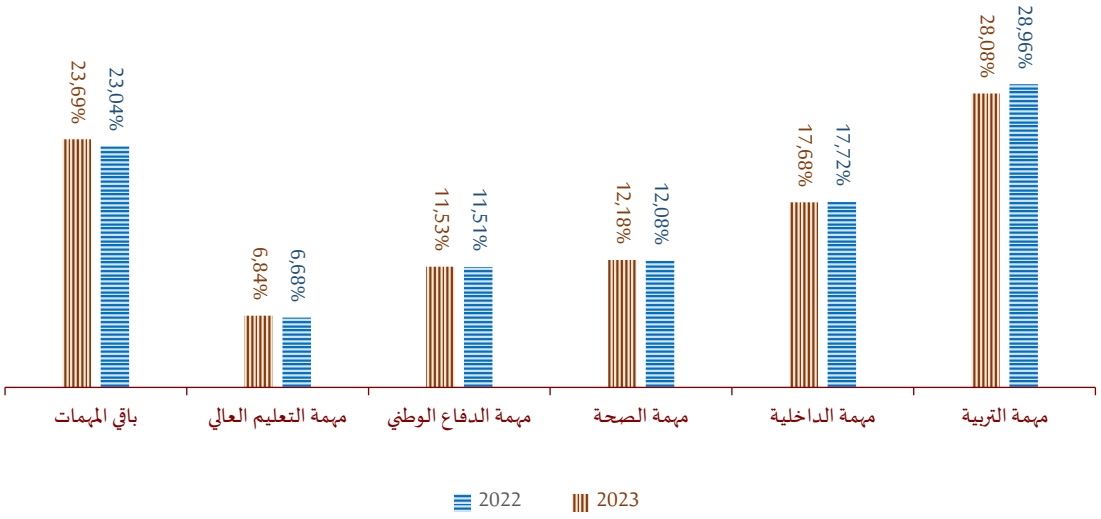

2. نفقات التسيير

عقب تسجيل تراجعٍ طفيفٍ ومتواصل في الإعتمادات الأصلية بعنوان نفقات التسيير خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، ارتفعت الاعتمادات الأولية لهذا القسم في سنة 2023 لتبلغ 2.314,328 م.د مقابل 1.991,920 م.د، أي بزيادة قدرها 322,408 م.د ونسبتها 16,19 %. وجاءت هذه الزيادة مخالفة للتوجهات الواردة في منشور رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023 المشار إليه أعلاه، والذي أوصى بعدم تجاوز نسبة 3

% عند ضبط التقديرات بعنوان نفقات التسيير. وعلى غرار نفقات التأجير لم تعرف نفقات هذا القسم تعديلات بمقتضى قانون الماليّة التعديلي.

وتمّ إسناد اعتمادات تكميلية محمولة على قسم النفقات الطارئة وغير الموزعة لقسم التسيير بمبلغ 7,853 م.د، وذلك وفقًا لمقتضيات قرار وزيرة المالية بتاريخ 25 مارس 2024[43]. كما سجلت تحويلات بين البرامج بقيمة إجمالية صافية بلغت 18,989 م.د وتحويل إعتمادات داخلية صافية قدرها 188,752 م.د. أما الترفيعات في النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة فقد بلغت 67,689 م.د. وقد نجم عن ذلك تطور في الاعتمادات النهائية بمبلغ 283,283 م.د لتبلغ 2.597,611 م.د مقابل 2.239,197 م.د في سنة 2022، محققة بذلك زيادة قدرها 358,414 م.د ونسبتها 16,01%.

ويبيّن الجدول التالي تطور الإعتمادات لنفقات التسيير بين سنة 2020 وسنة 2023:

م.د

السنة	الإعتمادات الأصلية	الإعتمادات التعديلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الإعتمادات الباقية	نسبة التنفيذ (%)
2020	1 745,481	2 042,731	2 444,825	2 347,981	96,844	96,04%
2021	1 895,599	2 185,832	2 401,217	2 156,654	244,563	89,82%
2022	1 991,920	1 844,706	2 239,197	2 146,087	93,110	95,84%
2023	2 314,328	2 314,328	2 597,611	2 451,126	146,485	94,36%

تُظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه نمُوّاً في حجم الاعتمادات الأصلية على مدار أربع سنوات، بزيادة إجمالية نسبتها 32,59 %، بمتوسط مُعدّل نمو سنوي قدره 9,96 %.

وفي ما يخصّ الارتفاع الملحوظ المسجّل سنة 2023 (16,19 %)، فإن السبب الرئيسي يعود إلى التخصيص الاستثنائي لاعتمادات في حدود 200 م.د، وذلك بهدف سداد جزء من الديون المستحقة على المؤسسات الصحيّة تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية، قصد تمكين هذه الأخيرة من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب[44].

أما الاعتمادات التكميلية فإنها اتبعت أيضا منحى تصاعديًا لكن بمتوسط مُعدّل نمو سنوي أقل من ذلك المسجل في مستوى الاعتمادات الأصلية وقدره 5,62 %. أما الاعتمادات النهائية فقد شهدت نمواً طفيفاً خلال السنوات الأربعة (2,49 %).

[43] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

[44] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023.

وعلى صعيد الدفوعات الفعلية بلغت نسبة الزيادة الإجمالية 4,39 %، ومع ذلك فإنّ هذه الزيادة تظل أدنى من تلك المُسجّلة في جانب الاعتمادات النهائية. وعلى الرغم من التطور الملحوظ المسجل في سنة 2023 بنسبة 14,21%.

وبلغ معدلّ نسب استهلاك الاعتمادات 94 % خلال الفترة 2020 – 2023. وبلغت أدناها في سنة 2021 بنسبة 89,82 %.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الاعتمادات الباقية لنفقات التسيير مقارنة بنسبة الإستهلاك:

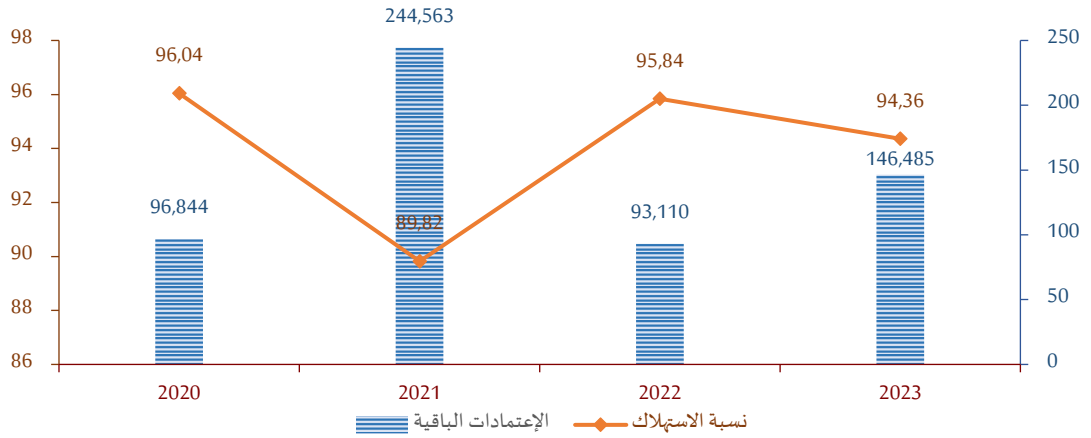

هذا وقد توزعت دفوعات نفقات التسيير بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة (2.273,677 م.د) وعلى الحسابات الخاصّة في الخزينة (130,143 م.د) وعلى حسابات أموال المشاركة (47,306 م.د).

ويبيّن الجدول الموالي توزيع نفقات التسيير وتطوّرها بين سنتي 2022 و2023:

البنود	2022		2023		التغييرات 2022/2023	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة%	القيمة	النسبة %
النفقات الخصوصيّة للسّلط العمومية	18,651	0,87	14,778	0,60	-3,873	20,77-
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج	1 253,746	58,42	1 302,810	53,15	49,064	3,91
- نفقات تسيير المصالح العمومية	1 134,338	52,86	1 179,818	48,13	45,480	4,01
- نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	54,280	2,53	53,064	2,16	1,216-	2,24-
- نفقات تسيير المصالح بالخارج	65,128	3,03	69,928	2,85	4,800	7,37
منح المؤسّسات العموميّة الخاضعة وغير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة	658,387	30,68	956,089	39,01	297,702	45,22
جملة نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامة للميز انية	**1 930,784**	**89,97**	**2 273,677**	**92,76**	**342,893**	**17,76**
نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة	215,303	10,03	177,449	7,24	37,854-	17,58-
الجملة	**2 146,087**	**100,00**	**2 451,126**	**100,00**	**305,039**	**14,21**

ومن خلال دراسة بيانات هذا الجدول، يُلاحظ أن نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة أخذت منحى تصاعديًا بعد أن سجلت تدنٍ خلال سنتي 2022 و2021. حيث ارتفعت قيمتها إلى 2.273,677 م.د في سنة 2023، أي بزيادة بنسبة 17,76 % مقارنة بسنة 2022.

وقد ترتبت هذه الزيادة أساساً عن ارتفاع منح المؤسّسات العموميّة الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية التي مرت من 658,387 م.د في التصرف السابق إلى 956,089 م.د في سنة 2023، مسجلة بذلك نمو بنسبة 45,22 % وبدرجة أقل عن تطور نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج إلى ما قدره 1.302,810 م.د وبزيادة نسبتها 3,91 %.

في المقابل اتخذت نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة منحى تنازليًا في سنة 2023، بعد أن كانت قد سجلت في سنة 2022 تطورًا قيمته 215,303 م.د ونسبته 33,74 %. حيث تراجعت نفقات هذا البند لتصل إلى ما قدره 177,449 م.د أي بنسبة انخفاض قدرها 17,58 % مقارنة بسنة 2022.

واستحوذت مهمة الصحة بالحصّة الأكبر من إجمالي نفقات التسيير المنجزة بقيمة قدرها 498,639 م.د ونسبتها 20,34 % مقابل 14,98 % في سنة 2022. واستفاد البرنامج الثالث "البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية" بالنصيب الأول من النفقات المنجزة صلب المهمة بما قيمته 228,466 م.د وما حصّته 45,82 % ويليّه البرنامج الثاني "الخدمات الصحية الاستشفائية" بما قيمته 181,888 م.د وما حصّته 36,48 %.

وتولت مهمة الدفاع الوطني صرف حصّة قدرها 18,54 % من نفقات التسيير الجملية مقابل 21,45 % في سنة 2022. وتوزعت على البرنامج الثاني "التدخل العسكري" بما قيمته 457,527 م.د و ما حصّته 47,60 % من جملة نفقات التسيير للمهمة والبرنامج التاسع "القيادة والمساندة" بما قيمته 96,840 م.د وما حصّته 21,30 %.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع نفقات التسيير لسنتي 2022 و2023 بين مختلف المهمات:

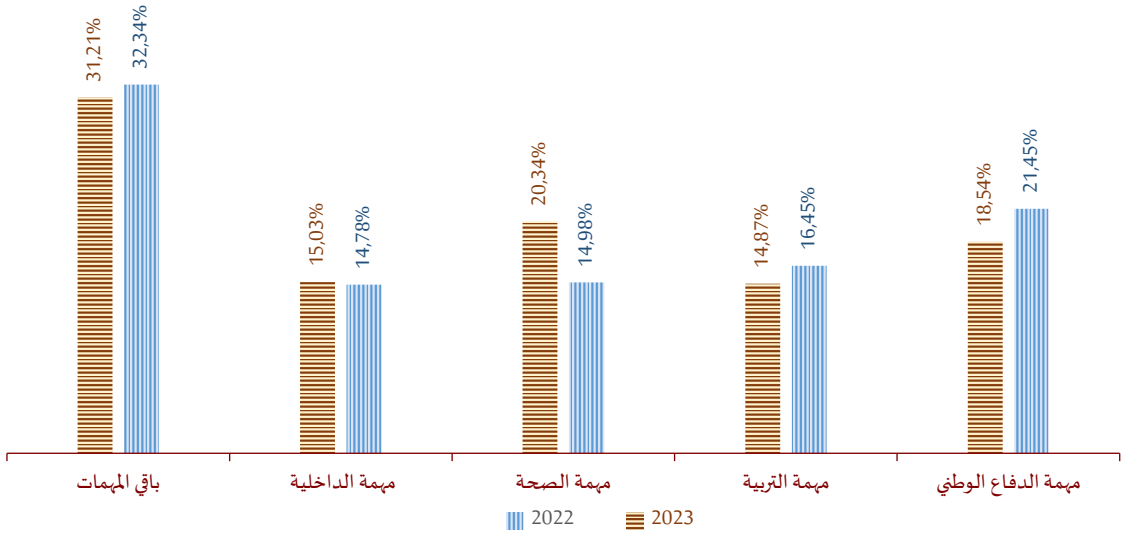

3. نفقات التّدخّلات

رصد قانون المالية لسنة 2023 إعتمادات أصلية لنفقات التدخّلات بلغت قيمتها الإجمالية 17.221,661 م.د، بزيادة بلغت 2.959,156 م.د ونسبتها 20,75 % مقارنة بالتصرف السابق. وحسب تقرير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023، تأتت هذه الزيادة أساسًا من تطور نفقات التدخلات الاعتيادية التي ارتفعت إلى 3.933 م.د مقابل 3.055 م.د في سنة 2022 ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية إلى حدود 4.397 م.د مقابل 3.950 م.د في التصرف السابق.

وقد رُصد من ضمن نفقات التدخلات الاعتيادية مبلغ 1.180 م.د بعنوان تدخلات الدولة بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل ومبلغ 863 م.د لدعم صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية، إلى جانب مبلغ 800 م.د لدعم الحساب الخاص في الخزينة لتنويع مصادر تمويل الضمان الإجتماعي المحدثّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2022.

كذلك شملت نفقات التدخلات الاعتيادية في سنة 2023 التحويلات الشهرية المباشرة لفائدة الأسر بعنوان الدعم، ضمن برنامج "الأمن الإجتماعي" بمبلغ 697 م.د ومبلغ 218 مليون دينار لدعم المنح والقروض الجامعية[45].

أمّا فيما يتعلق بنفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية والتي قدرت إجماليا في حدود 4.397 م.د، فقد خصصت بشكل أساسي لدعم الاستثمار ودعم التدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية.

وقد بلغت التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2023 ما قدره 8.832 م.د[46] مقابل تقديرات قدرها 7.262 م.د في السنة السابقة أي بزيادة بنسبة 21,62 %. وتوزعت هذه الاعتمادات التقديرية على دعم المواد الأساسية بقيمة 2.523 م.د والتي تمّ التخفيض في قيمتها مقارنة بتقديرات سنة 2022 حيث كانت في حدود 3.771 م.د أي أنها تراجعت بنسبة 33,09 %.

كما شملت هذه النفقات دعم النقل العمومي بما قدره 640 م.د ودعم المحروقات والكهرباء في حدود 5.569 م.د وقد تضاعف الدعم بهذا العنوان مقارنة بسنة 2022 (2.891 م.د) بغاية تغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات[47].

وقد تمّ ضبط هذه التقديرات على فرضية أن معدل سعر النفط لن يتجاوز 89 دولار للبرميل الخام، وعلى أساس مواصلة تطبيق آلية التعديل التلقائي لأسعار المواد البترولية بنسبة 3 % عوضًا عن 5 % المعتمدة في سنة

[45] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2023.
[46] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2023.
[47] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2023.

2021. كما تمّ إقرار تعديل أسعار المحروقات غير المعنية بالتعديل الآلي (فيول، بترول الإنارة المنزلي والصناعي وغاز البترول المسيل)، وإجراء تعديل دوري لتعريفتي الكهرباء والغاز الطبيعي مع مراعاة الأسر ذات الدخل المحدود.

من جانب آخر وخلال التصرف تمّ مراجعة التقديرات بالترفيع في نفقات قسم التدخلات بموجب قانون المالية التعديلي إلى حدود 19.167,961 م.د، أي بتطور قدره 1.946,300 م.د ونسبته 11,30 %، مقابل تطوّر خلال التصرف السابق بلغت نسبته 31,13 %.

ويعود سبب هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى مراجعة فرضية سعر برميل النفط من 89 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 83 دولار محينة لكامل السنة ولعدم تفعيل للسنة الثانية على التوالي للإجراءات المتعلقة بمراجعة أسعار المواد البترولية والكهرباء والغاز والتي كان من المقدر أن تساهم في توفير 2.450 م.د. مما أدى إلى تطور نفقات دعم المحروقات لتبلغ 7.030 م.د مقابل 5.669 م.د مقدرة أوليّا[48].

كما تمّ الترفيع في تقديرات دعم المواد الأساسية بمبلغ 1.282 م.د لتصل الإعتمادات المحينة لمستوى 3.805 م.د مقابل تقديرات أصلية في حدود 2.523 م.د، وتمّ تفسير هذه الزيادة بضرورة توريد كميات إضافية من الحبوب في ظّل النقص المسجل في الإنتاج المحلي للقمح.

كما استفادت نفقات قسم التدخلات باعتمادات تكميلية بمبلغ 18,070 م.د حملت على قسم النفقات الطارئة وغير الموزعة وفقًا لمقتضيات قرار وزيرة المالية بتاريخ 25 مارس 2024[49]. كما تمّ تسجيل تحويل اعتمادات داخلية صافية بمبلغ 86,689 م.د وتحويل بين البرامج بمبلغ صافي قدره 5,550 م.د. وبلغت الترفيعات في النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة 139,675 م.د.

ومقارنة بقانون المالية الأصلي، ارتفعت الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات التدّخلات بعنوان سنة 2023 إلى ما قدره 19.417,945 م.د أي بزيادة بلغت 2.196,284 م.د (ونسبتها 12,75 %) مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بلغت 454,185 م.د مقارنة بالإعتمادات النهائية لسنة 2022 (18.963,760 م.د).

أما على مستوى تنفيذ الميزانية، فقد تمّ صرف مبلغ 18.407,267 م.د في سنة 2023 مقابل 18,150,250 م.د في سنة 2022. وبلغت نسبة صرف الاعتمادات المرصودة 94,80 % مقارنة بنسبة 95,71% في السنة السابقة.

ويبيّن الجدول التالي تطور الإعتمادات لنفقات التدخلات بين سنة 2020 وسنة 2023:

م.د

السنة	الإعتمادات الأصلية	الإعتمادات التعديلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الإعتمادات الباقية	نسبة التنفذ (%)
2020	9 879,580	11 234,661	11 626,564	11 219,185	407,379	96,50

[48] تقرير حول قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

[49] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية لسنة 2023.

95,38	610,596	12 592,434	13 203,030	12 896,474	9 424,574	**2021**
95,71	813,508	18 150,250	18 963,760	18 702,679	14 262,505	**2022**
94,80	1 010,679	18 407,266	19 417,945	19 167,961	17 221,661	**2023**

تُظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن مختلف الاعتمادات (أصلية، تعديلة أو نهائية) عرفت معدل نموّ سنوي متقارب خلال الأربع السنوات في حدود 20 %، في حين يرتفع هذا المعدل السنوي إلى 35,74 % بالنسبة للإعتمادات الباقية.

ويبرّز الرسم البياني التّالي مقارنة معدلات النموّ:

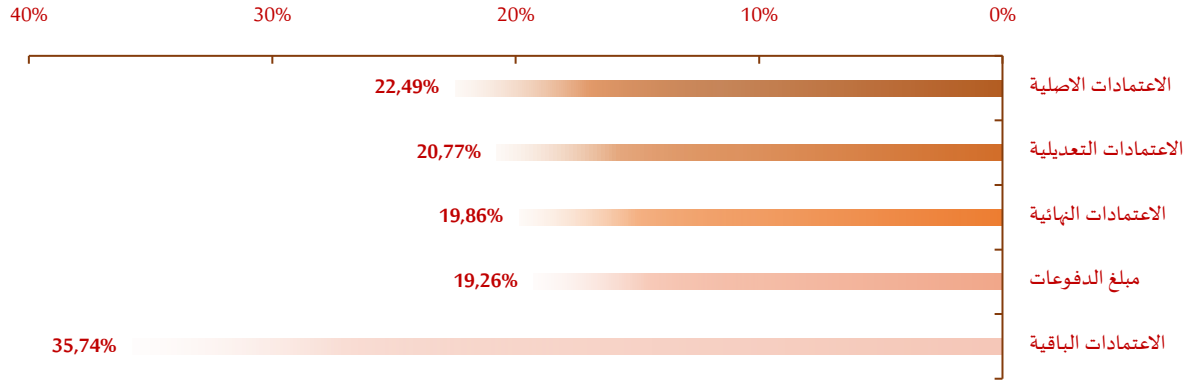

وأفرز هذا القسم اعتمادات باقية في سنة 2023 بمبلغ 1.010,679 م.د مسجلا بذلك أكبر مستوى باقي إعتمادات غير مستهلكة خلال الأربع سنوات الأخيرة. وسُجل خلال سنة 2023 أقل نسبة إستهلاك للنفقات حيث بلغت 94,80% في حين أن المعدل خلال السنوات الأخيرة تجاوز 95 %.

ويبرّز الرسم البياني التالي تطور الاعتمادات الباقية وتطور نسبة إستهلاك الإعتمادت لنفقات التدخّلات خلال الفترة 2020 – 2023:

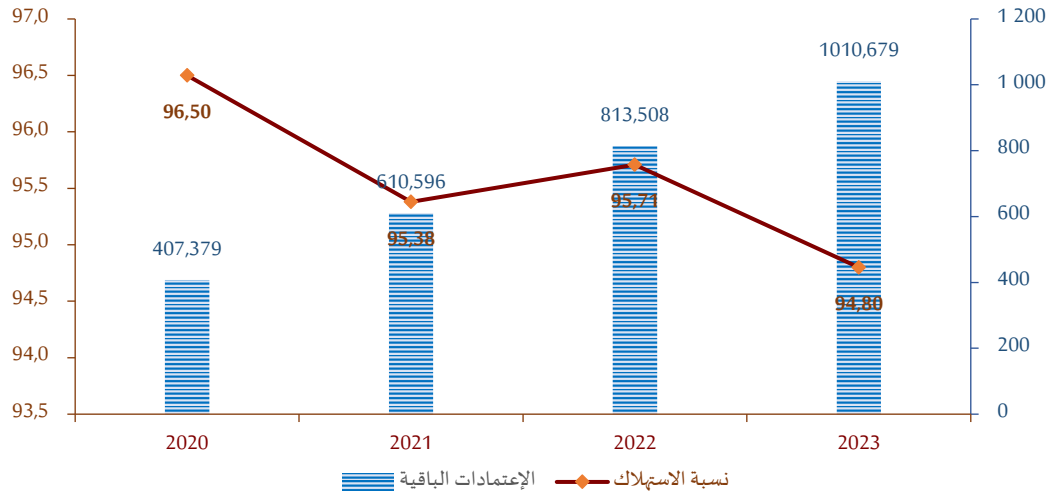

وأنجزت النفقات بعنوان هذا القسم أساسا على الموارد العامة للميزانية (16.852,589 م.د) فيما تم صرف الباقي على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (1.411,143 م.د) وعلى موارد القروض الخارجية الموظفة (134,226 م.د) وعلى موارد حسابات أموال المشاركة (9,309 م.د).

ويبيّن الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان قسم التدّخلات بين مختلف الفصول خلال سنتي 2022 و2023:

م.د

بيان الفصول	الدفوعات				التغييرات 2022/2023	
	2022		2023			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
التدخلات في الميدان الاجتماعي	13 216,070	72,81	12 956,251	70,39	259,819-	1,97-
التحويلات	1 033,133	5,69	1 223,955	6,65	190,822	18,47
دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي	1 343,798	7,40	1 354,363	7,36	10,565	0,79
التدخلات ذات صبغة عامة	63,446	0,35	78,821	0,43	15,375	24,23
دعم الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	314,168	1,73	367,595	2,00	53,427	17,01
دعم التدخلات في الميدان الاجتماعي	495,350	2,73	446,110	2,42	49,240-	9,94-
باقي الفصول	1 684,307	9,28	1 980,172	10,76	295,865	17,57
مجموع	**18 150,272**	**100**	**18 407,267**	**100**	**256,995**	**1,42**

ويتبيّن من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه تواصل تفرد فصل "التدخّلات في الميدان الاجتماعي بالحصة الأوفر من إجمالي نفقات التدخلات بقيمة 12.956,251 م.د وبحصّة بلغت 70,39 % مقابل 72,81 % خلال السنة السابقة، رغم التراجع الذي سجلته سنة 2023 بنسبة 1,97 %.

في المقابل تطورت النفقات المنجزة بعنوان فصل "التحويلات" بنسبة 18,47 % بعد أن سجلت تراجعًا خلال السنتين الأخيرتين، لتبلغ 1.223,955 م.د مقابل 1.033,133 م.د في التصرّف السابق. وهو ما انجر عنه تحسن طفيف في حصتها من جملة نفقات التدخلات حيث بلغت 6,65 % مقابل 5,69 % في سنة 2022.

أما في مستوى هيكلة النفقات حسب المهمات فلم تعرف تغييرا مقارنة بالتصرّف السابق. فقد استأثرت ذات المهمات الأربعة بالحصة الأكبر من جملة نفقات التدّخلات.

وكانت الحصة الأوفر لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم بمبلغ 7.139,577 م.د وبحصّة قدرها 38,79 % وتوزعت هذه النفقات بين البرنامج الأول "الطاقة والطاقات المتجددة" بما قدره 7.045,433 م.د وما حصتّه 98,67 % والبرنامج الثاني "الصناعة" بما قدره 94,144 م.د وما حصّته 0,01 % من إجمالي نفقات التدخلات للمهمة.

وقد جاءت بعدها مهمة التجارة وتنمية الصادرة بمبلغ 3.877,181 م.د وحصّة قدرها 21,06 % مقابل نسبة 21,24 % في التصرّف السابق. واستأثر البرنامج الأول "التجارة الداخلية" بما حصّته 98,86 % من إجمالي نفقات التدخل للمهمة وبمبلغ قدره 3.815,132 م.د. وقد وجهّت كليًا (بنسبة 99,99 %) إلى نفقات دعم المواد الأساسية.

واحتلت مهمة الشؤون الاجتماعية المرتبة الثالثة من حيث نصيبها من جملة التدخلات للدولة بما قدره 2.306,959 م.د ومهمة الداخلية المرتبة الرابعة بما قدره 1.147,669 م.د.

ويبرّز الرسم البياني التالي تطور نفقات التدّخلات بين سنتي 2022 و2023 بالنسبة لأهم المهمات:

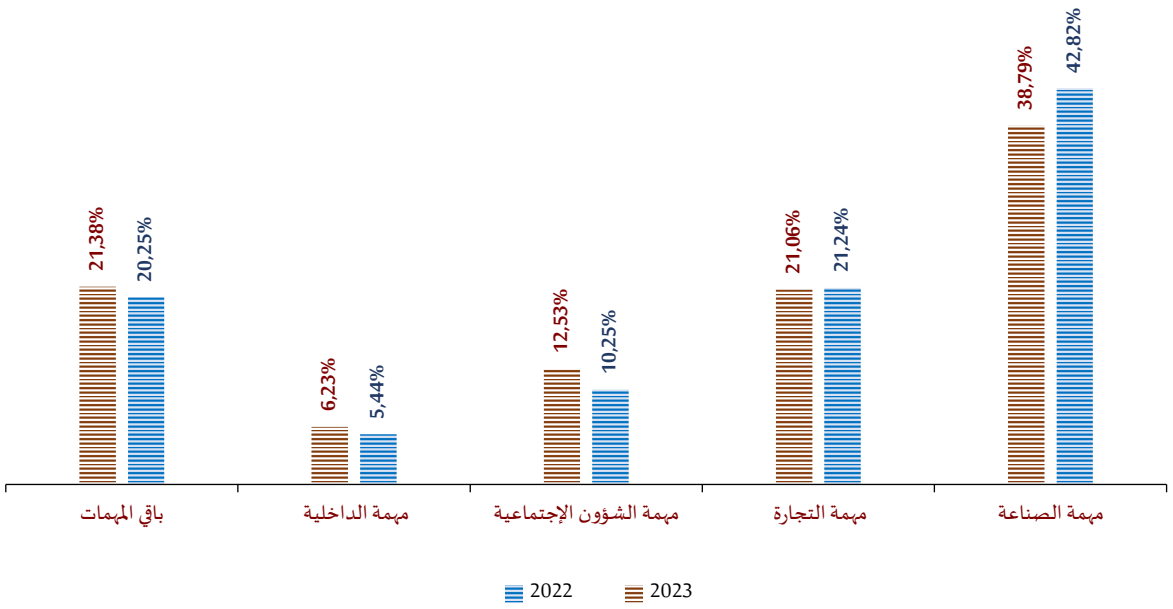

وكما تمّت الإشارة إليه سابقا، فقد تمّ صرف نفقات التدخلات بالنسبة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات أساسًا بعنوان دعم المواد الأساسية بحصّة قدرها 98,25 % من نفقات هذه المهمة.

ويبيّن الجدول الموالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل مهمة التجارة وتنمية الصادرات وتطوّرها خلال الفترة 2019 – 2023:

السنوات / المواد	2019	2020	2021	2022	2023	التغيرات 2022/2023	
						القيمة	النسبة (%)
- الحبوب	1 284,436	1 848,475	1 674,154	3 220,944	3 344,168	123,224	3,68
- الزيت النباتي	208,096	268,951	301,383	358,795	165,355	193,440-	116,98-
- الحليب	189,617	209,071	161,843	138,076	156,847	18,771	11,97
- السكر	9,088	9,876	9,353	9,357	5,870	3,487-	59,40-
- الورق المدرسي	10,320	6,122	8,704	8,732	26,962	18,230	67,61
-العجين الغذائي	88,640	73,505	44,309	35,097	110,298	75,201	68,18
- دعم اللحوم	2,356	-	0,254	-	-	-	-100
الجملة	**1 792,554**	**2 416,000**	**2 200,000**	**3 771,000**	**3 809,500**	**38,500**	**1,01**

وبصفة إجمالية سجلت نفقات دعم المواد الأساسية تطورا بمعدل نمو سنوي متوسط 24,75 % خلال الفترة 2019 – 2023. وتركزت الزيادة أساسًا في دعم الورق المدرسي (+52,65 %) والعجين الغذائي (+34,17 %) والحبوب (+32,68 %) والزيت النباتي (+1,61 %). مقابل انخفاض في دعم السكر (-8,46 %) ودعم الحليب (-3,36 %).

ويبرّز الرسم البياني نسبة تطور بنود نفقات دعم الموادّ الأساسية خلال الفترة 2019 – 2023:

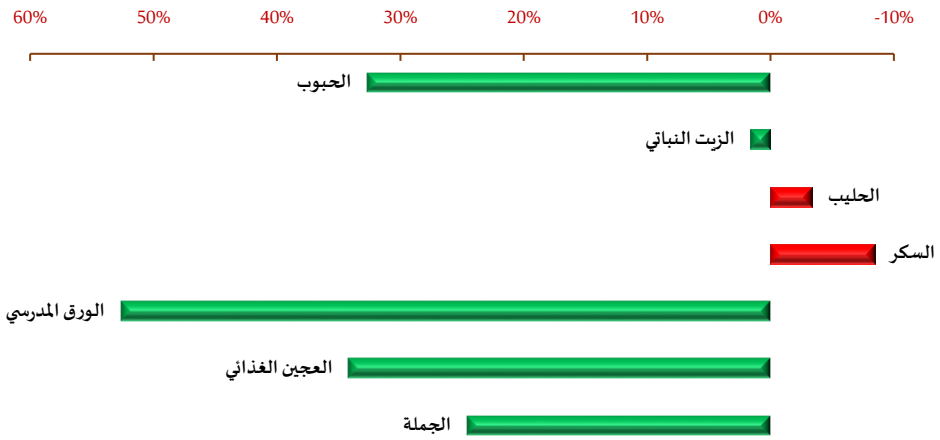

ومقارنة بالتصرّف السابق، عرفت الدفوعات بعنوان دعم المواد الأساسية تطورًا طفيفًا بمبلغ 38,500 م.د وبنسبة 1,02 % مقابل زيادة بنسبة 71,41 % في سنة 2022. ويعود ذلك إلى ارتفاع الدعم الموجه إلى الحبوب الذي يمثّل الحصة الأكبر من إجمالي نفقات دعم المواد الأساسية وقدرها 87,78 % بزيادة قدرها 123,224 م.د والعجين الغذائي بزيادة قدرها 75,200 م.د و مادة الحليب بزيادة قدرها 18,771 م.د والورق المدرسي بزيادة قدرها 18,230 م.د. حدّ منه تراجع الدعم الموجه للزيت النباتي بمبلغ 193,440 م.د وبدرجة أقل مادة السكر بمبلغ 3,487 م.د.

وقد سجلت أسعار الحبوب العالمية انخفاضاً عاماً في سنة 2023، وبلغ معدل سعر الطن من القمح الصلب المستورد من قبل ديوان الحبوب في نفس السنة 457 دولار مقابل 624 دولار في سنة 2022 فيما بلغ معدل سعر الطن من القمح اللّين المستورد خلال نفس السنة ما قيمته 316 دولار مقابل 411 دولار في سنة 2022.

وعلى الرغم من هذا الإنخفاض في الأسعار عالمياً سجل الدعم الموجه للحبوب ارتفاعًا يُفسر أساسا بتراجع للإنتاج الوطني من الحبوب خلال سنة 2023. حيث و بالإستناد إلى المعطيات المنشورة من قبل ديوان الحبوب على موقعه الرسمي على الأنترنات[50] فقد تراجعت الكميات المجمعة من القمح الصلب من 6,758 مليون طن سنة 2022 إلى 2,867 مليون طن سنة 2023 وبنسبة تراجع قدرها 57,57 %. كما تراجعت بالنسبة للقمح اللّين من 0.344 مليون طن سنة 2022 إلى 0,62 مليون طن سنة 2023 وبنسبة تراجع قدرها 82,00 %. وتمّ بالتالي الاعتماد على الواردات لتعويض النقص المسجل.

[50] www.oc.com.tn تمّ تصفح الموقع بتاريخ 06 نوفمبر 2025

وتطورت الواردات من القمح الصلب مقارنة بسنة 2022 بما نسبته 71,31 % حيث ارتفعت من 521.490 طن إلى 904.508 طن. في المقابل بلغت كمية الواردات من القمح اللّين 1,055 مليون طن سنة 2023 مقابل 1,148 مليون طن سنة 2022[51].

أما على الصعيد الوطني وطبقا للأمر الرئاسي عدد 529 لسنة 2023 المؤرخ في 17 جويلية 2023 والمتعلق بضبط الأسعار وشروط الدفع والتخزين وإعادة توزيع الحبوب لموسم 2023 – 2024 والمتعلّق بتعيين سعر الحبوب، تمّ الترفيع في سعر شراء القمح اللّين إلى 70 دينار للقنطار (مقابل 65 في سنة 2022). ومواصلة اعتماد المنحة الاستثنائية للتّسليم السريع المحددة لسنة 2022 بـ 40 دينارا للقنطار بالنسبة للقمح الصلب مقابل 22 دينارا سنة 2021 وبـ 30 دينار بالنسبة للقمح اللّين مقابل 17 دينارا في سنة 2021.

أما بالنسبة لقطاع النقل فقد رُصد مبلغ 640 م.د في سنة 2023 لدعم النقل العمومي، ضمن نفقات برنامجي النقل البري والطيران المدني، واللذين يندرجان تحت مهمة النقل واللوجستيك.

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التدّخلات بعنوان دعم النقل بين مختلف الشركات خلال الفترة 2021-2023:

م.د

المستفيد	نفقات الدعم		
	2021	2022	2023
الشركات الجهوية للنقل	288,500	361,000	393,000
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	54,000	70,000	76,000
شركة نقل تونس	135,000	140,000	141,000
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	14,000	16,000	17,000
شركة الخطوط التونسية السريعة	10,000	10,000	10,000
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	2,500	3,000	3,000
المجموع	**504,000**	**600,000**	**640,000**

4. نفقات الاستثمار

تمّ ضبط اعتمادات الدفع بعنوان نفقات الاستثمار لميزانية الدولة بموجب قانون الماليّة الأصلي في سنة 2023 بمبلغ 4.692,499 م.د مسجلة نموًا بمبلغ 509,307 م.د مقارنة بسنة 2022 وبنسبة 12,17 %. وخلافًا للتصرّف السابق لم تعرف الإعتمادات الأصلية تغييرا بمقتضى قانون المالية التعديلي الذي أقر المحافظة على نفس التقديرات الأولية.

أما فيما يتعلّق بالاعتمادات التكميلية التي حُملت على الاعتمادات المرسمة بمهة النفقات الطارئة وغير الموزعة لصالح نفقات الاستثمار[52] فقد بلغت 51,146 م.د مقابل 175,961 م.د في التصرّف السابق. وقد توزعت هيكلة تمويلها بين الموارد العامة للميزانية بما قدره 15,369 م.د وموارد القروض الخارجية الموظفة بما قدره 35,777 م.د.

[51] إحصائيات الديوان للحبوب لسنة 2023

[52] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

وتجدر الإشارة أن الإعتمادات التكميلية المحمولة على موارد العامة للميزانية توزعت على ثلات مهمات. وكان النصيب الأوفر منها لمهمة العدل (78,08 %) ثم مهمة رئاسة الجمهورية (20,40 %) ومهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية (1,52 %). أما الإعتمادات التكميلية التي موّلت بموارد القروض الخارجية الموظفة فقد استأثرت بها مهمة الصحة بما نسبته 95,03 % ومهمة التربية بنسبة 1,77 %.

وقد بلغت الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار اثر الترفيع في التقديرات وتحويلها بين البرامج وداخليا[53] ما قيمته 5.136,630 م.د مقابل 4.087,417 م.د في سنة 2022، أي بنسبة زيادة قدرها 25,67 %. علمًا بأن قيمة الترفيعات بتمويل من الحسابات الخاصة بلغت 242,798 م.د وُزعت أساسا على مهمة الدفاع (50,60 %) ومهمة البيئة (21,59 %) ومهمة التربية (8,78 %).

أما على مستوى هيكلة تمويل نفقات الاستثمار فإنها توزعت بين الموارد العامة للميزانية (74,58 %) وموارد القروض الخارجية الموظفة (17,93 %) وموارد الحسابات الخاصة في الخزينة (3,59 %) وموراد حسابات أموال المشاركة (3,90 %).

وبلغت الدفوعات بعنوان نفقات الاستثمار ما قدره 4.256,857 م.د. واستهلكت الاعتمادات في حدود 82,87 % مقابل 86,24 % في سنة 2022. وقد عرفت حصّة نفقات الاستثمار من النفقات المنجزة لميزانية الدولة ارتفاعًا طفيفًا إلى حدود 8,07 % مقابل حصّة خلال سنتي 2022 و 2021 بلغت على التوالي 7,10 % و8,52 %. وقد سجلت نفقات الاستثمار في سنة 2023 زيادة بمبلغ 731,805 م.د وبنسبة 20,76 %.

من جهة نسب الاستهلاك، حسب هيكلة التمويل فقد بلغت بالنسبة للموارد العامة للميزانية (87,75 %) وموارد القروض الخارجية الموظفة (68,35 %) وموارد الحسابات الخاصة في الخزينة (89,28 %) وموراد حسابات أموال المشاركة (50,42 %).

ونتيجة لذلك بلغت فواضل الإعتمادات بعنوان نفقات الاستثمار في سنة 2023 ماقدره 879,773 م.د مقابل اعتمادات باقية بقيمة 562,365 م.د خلال التصرف السابق. وقد ارتفعت حصّة بقايا الإعتمادات بالنسبة لنفقات الاستثمار المحمولة على موارد الدولة إلى 53,34 % مقابل فقط 34,46 % في سنة 2022.

وتعلقت أهم بقايا الاعتمادات على غرار التصرف السابق بمهمة التجهيز والإسكان بما قيمته 262,349 م.د وما حصّته 29,82 %، ومهمة الصحة (139,369 م.د ؛ 15,84 %) ومهمة المالية (76,858 م.د ؛ 8,74 %) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (75,165 م.د ؛ 8,54 %) ومهمة الدفاع الوطني (62,662 م.د ؛ 7,12 %) ومهمة التربية (43,526 م.د ؛ 4.95 %).

ويبرز الجدول الموالي تطور قيمة نفقات الاستثمار حسب المهمات بين سنة 2022 و2023:

[53] قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023.

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان	1067,743	1 223,221	155,478	14,56%
مهمة الدفاع الوطني	547,558	755,270	207,712	37,93%
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	592,245	555,332	-36,913	-6,23%
مهمة الصحّة	272,402	356,755	84,353	30,97%
مهمة الدّاخلية	181,374	199,565	18,191	10,03%
مهمة التربية	295,167	504,495	209,328	70,92%
مهمة الشباب والرياضة	91,583	119,300	27,717	30,26%
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	167,377	178,395	11,018	6,58%
باقي المهمات	309,603	364,524	54,921	17,74%
الجملة	**3 525,052**	**4 256,857**	**731,805**	**20,76%**

وكما يبينه الجدول، انفردت مهمة التجهيز والإسكان بالحصّة الأوفر من إجمالي نفقات الاستثمار للمهمة بما قيمته 1.223,221 م.د وحصّته 28,74 % مقابل 30,29 % في التصرف السابق. وتوزّعت هذه النفقات أساسا على البرنامج الأول "البنية الأساسية للطرقات" بمبلغ 926,701 م.د وحصّته 75,76 % مقابل 81,02 % في سنة 2022. يليّه البرنامج الثالث "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" بما قدره 147,684 م.د وما حصّته 12,07 %.

وقد كانت لمهمة الدفاع الوطني المرتبة الثانية من حيث نصيبها من نفقات الاستثمار الجملية بمبلغ 755,269 م.د وحصة 17,74 % مقابل 15,53 % خلال سنة 2022. وكان للبرنامج الأول " التدخل العسكري" الحصّة الأهم بما نسبته 47,68 % ومبلغ قدره 360,107 م.د مقابل 43,24 % ومبلغ قدره 236,748 م.د خلال التصرّف السابق. يليّه البرنامج الثاني "الإسناد اللوجستي التقني" بحصّة بلغت 44,07 % ومبلغ 332,857 م.د مقابل 50,09 % وما قدره 274,305 م.د في سنة 2022. ويعود هذا التغيير الهيكلي لتطوّر حصتي كل من البرنامج الثالث والتاسع من 2,64 % و 4,03 % في سنة 2022 إلى 28,65 % و 33,65 % خلال تصرّف 2023.

ويبرّز الرسم البياني التالي تطور حصة نفقات الاستثمار المنجزة بين سنتي 2022 و2023 بالنسبة لأهمّ المهمات:

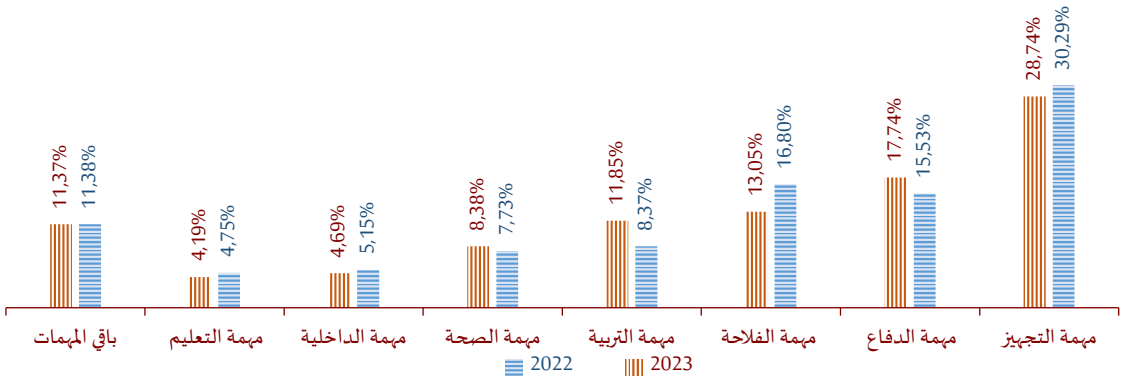

أ- نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية

ارتفعت إعتمادات الدّفع الأصلية لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية إلى ما قدره 3.673,732 م.د في سنة 2023 مقابل 3.153,255 م.د في السنة الفارطة أي بزيادة 16,51 %. وهو ما ساهم في إرتفاع في الاعتمادات النهائية بعنوانها إلى ما قيمته 3.830,769 م.د مقابل 2.864,808 م.د، أي بنسبة نمو بلغت 33,72 %.

ويبيّن الجدول التالي توزيع هذه الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة للميزانية والبالغة 3.361,512 م.د حسب المهمات خلال سنتي 2022 و2023:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان	705,814	806,751	100,937	14,30
مهمة الدفاع الوطني	531,855	687,255	155,400	29,22
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	369,422	397,785	28,363	7,68%
مهمة الصحّة	250,775	307,146	56,371	22,48
مهمة الدّاخلية	168,082	194,399	26,317	15,66
مهمة التربية	213,024	460,232	247,208	116,05
مهمة الشباب والرياضة	91,583	119,300	27,717	30,26
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	143,67	157,565	13,895	9,67
باقي المهمات	178,767	231,079	52,312	29,26%
الجملة	**2 652,992**	**3 361,512**	**708,520**	**26,71%**

ب- الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجية الموظفة

ارتفعت الاعتمادات النهائية بعنوان الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجيّة الموظّفة إلى 921,044 م.د في سنة 2023، مسجلة زيادة مقدارها 64,146 م.د مقارنة بسنة 2022 (856,898 م.د) أي بما نسبته 7,49 %. في حين اقتصرت نسبة الزيادة على 1,08 % خلال التصرّف السابق.

وعلى صعيد الإنجاز، شهدت سنة 2023 تراجعا في نسبة استهلاك الاعتمادات، حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 629,578 م.د محققة بذلك نسبة استهلاك في حدود 68,35 % مقابل نسبة 70,88 % خلال سنة 2022.

ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق موارد القروض الخارجية الموظّفة حسب المهمات خلال سنة 2023:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان	303,083	369,121	66,038	21,79
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	218,489	155,530	62,959-	28,82-
مهمة التربية	57,988	37,764	20,224-	34,88-
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	23,707	20,830	2,877-	12,14-
مهمة الصحّة	0	32,828	32,828	100
باقي المهمات	4,126	13,505	9,379	227,31
الجملة	**607,394**	**629,578**	**210,625**	**34,68**

ت- الاستثمارات الممولة بموارد الحسابات الخاصة

استقرت في سنة 2023 قيمة التقديرات النهائية للاستثمارات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في مستوى 384,818 م.د مقابل 383,711 م.د في سنة 2022. وتوزعت بين اعتمادات بقيمة 184,632 م.د على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة و200,186 م.د على موارد حسابات أموال المشاركة.

وحافظت الاستثمارات المنجزة عبر هذه التمويلات على نفس المستوى بما أنها مرت من 264,666 م.د في التصرف السابق إلى 265,767 م.د أي بنسبة استهلاك 69,06 %. وتوزعت بين نفقات محمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (89,28 %) وأخرى محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة (50,42 %).

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في سنتي 2022 و2023:

لمهمات	الاستثمارات م.د		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة
مهمة الصحة	21,627	16,780	4,847-	22,41-
مهمة التجهيز والإسكان	58,846	47,348	11,498-	19,54-
مهمة البيئة	67,474	65,411	2,063-	3,06-
مهمة تكنولوجيات الاتصال	45,807	42,503	3,304-	7,21-
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	11,207	10,494	0,713-	6,36-
مهمة التربية	24,155	6,499	17,656-	73,09-
مهمة الدفاع الوطني	15,703	68,015	52,312	333,13
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	4,333	2,016	2,317-	53,47-
مهمة الداخلية	13,291	5,166	8,125-	61,13-
باقي المهمات	2,223	1,535	0,688-	30,95-
الجملة	**264,666**	**265,767**	**1,101**	**0,42**

5. نفقات العمليّات الماليّة

قدرت الاعتمادات الأصلية في حدود 57,010 م.د سنة 2023 وتمّ الترفيع فيها باعتمادات تكميلية بمقدار 15,500 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائيّة ما قيمته 72,510 م.د. ويتواصل بذلك تراجع حجم نفقات العمليات المالية للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغت 133,663 م.د في سنة 2022 و302,580 م.د في سنة 2021.

كما سجلت نسبة الإستهلاك للإعتمادات تراجعا لتبلغ في سنة 2023 ما نسبته 92,13 % مقابل تقريباً نسبة 100 % في سنتي 2022 و2021. وأنجزت النفقات بعنوان هذا القسم حصرياً من الموارد العامة للميزانية واحتكرت مهمة الاقتصاد والتخطيط الحصّة الأرفع من جملة نفقات العمليات المالية (برنامج التعاون الدولي) بما نسبته 75,23 % مقابل 35,81 % في سنة 2022. وانتفعت مهمة المالية (برنامج القيادة والمساندة) ما حصّته 22,81 % وأخيرا مهمة التجهيز والإسكان (برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت) بما حصّته 1,96 % من إجمالي نفقات العمليات المالية.

وتعود الزيادة في نفقات العمليات المالية لبرنامج التعاون الدولي أساسا إلى الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمة في رأس مال المؤسسات الدولية ولإدراج مساهمة في رأس مال صندوق أفريقيا 50. وقد تمثلّت المساهمات أساسا في المساهمة في رأس مال البنك الأفريقي للتنمية (36,832 م.د) ومؤسسة التمويل الدولية (4,740 م.د) و البنك الإسلامي للتنمية (4,068 م.د) والبنك الدولي اللإنشاء والتعمير (3,424 م.د) وأخيرا المساهمة في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1.291 م.د).

وقد تمثلت نفقات العمليات المالية بالنسبة لمهمة المالية حصريا في مساهمة الدولة في اكتتاب برأس مال المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية (15,238 م.د).

أما بخصوص برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت فإن النفقات شملت ثلاث فاعلين عموميين : شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية (0,610 م.د) وشركة الدراسة وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس – تبرورة (0,500 م.د) وشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية (0,200 م.د)[54].

6. نفقات التّمويل

ضُبطت الإعتمادات الأصلية لنفقات التمويل في سنة 2023 بمبلغ 5.307 م.د، وتمّ مراجعتها بالترفيع بموجب القانون التعديلي بما قيمته 535 م.د (أي زيادة بنسبة 10,08 %) لتبلغ بذلك الإعتمادات النهائية 5.842 م.د. وبلغت قيمة النفقات المنجزة 5.841,914 مقابل 4.552,493 م.د في التصرّف السابق أي بزيادة قدرها 28,32 %.

وعلى غرار التصرف السابق حققت نفقات التمويل نسبة استهلاك للاعتمادات المرصودة قدرها 99,99%. ونتيجة لذلك واصلت فواضل الإعتمادات في سنة 2023 نسقها التنازلي مسجلة تراجع بـ 0,086 م.د مقابل تراجع بـ 0,507 في سنة 2022.

[54] التقرير السنوي للأداء الخاص بمهمة التجهيز والإسكان لسنة 2023، بتاريخ أفريل 2024.

ويبيّن الجدول التالي تطوّر نفقات التّمويل بين سنتي 2022 و2023:

م.د

القسم	الاعتمادات النّهائيّة في سنة 2023	الاعتمادات المأمور بصرفها		الفارق 2022/2023	
		2022	2023	القيمة	النسبة %
جملة نفقات التمويل	**5 842,000**	**4 552,493**	**5 841,914**	**1 289,421**	**28,32**
فوائد الدين الداخلي	-	2 816,937	3 648,893	831,956	29,53
فوائد الدّين الخارجي	-	1 735,556	2 193,021	457,465	26,36

وللسنة الثانية على التوالي، شهدت الدفوعات بعنوان فوائد الدّين العمومي تطورا في سنة 2023 بلغت نسبته 28,32% مقابل 23,44 % خلال التصرف السابق.

وتعلق القسط الأوفر من نفقات التمويل العمومي المنجزة لتسديد فوائد الدين الداخلي بحصّة قدرها 62,46 % (مقابل 24,68 % في 2022)، وقد بلغت مساهمة ارتفاع نفقات تسديد الدين الداخلي في ما نسبته 64,52 % من التطور الإجمالي لنفقات التمويل. وتأتت أساساً من ارتفاع في الفوائد مسبقة الدفع (ارتفاع في حجم اصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع) وارتفاع في فوائد الدين الداخلي (ارتفاع كلفة الإيداعات بالخزينة العامة)[55].

كما تراجعت حصّة نفقات تسديد فوائد الدين الخارجي إلى 37,54 % من إجمالي نفقات قسم التمويل خلال سنة 2023 مقابل 38,12 % في سنة 2022 وذلك رغم نموها، حيث ارتفع حجم فوائد الدين الخارجي بما قيمته 457,465 م.د وما نسبته 26,36 %.

ويبيّن الرسم البياني التالي نسق نموّ حجم فوائد الدين خلال الفترة 2019 – 2023:

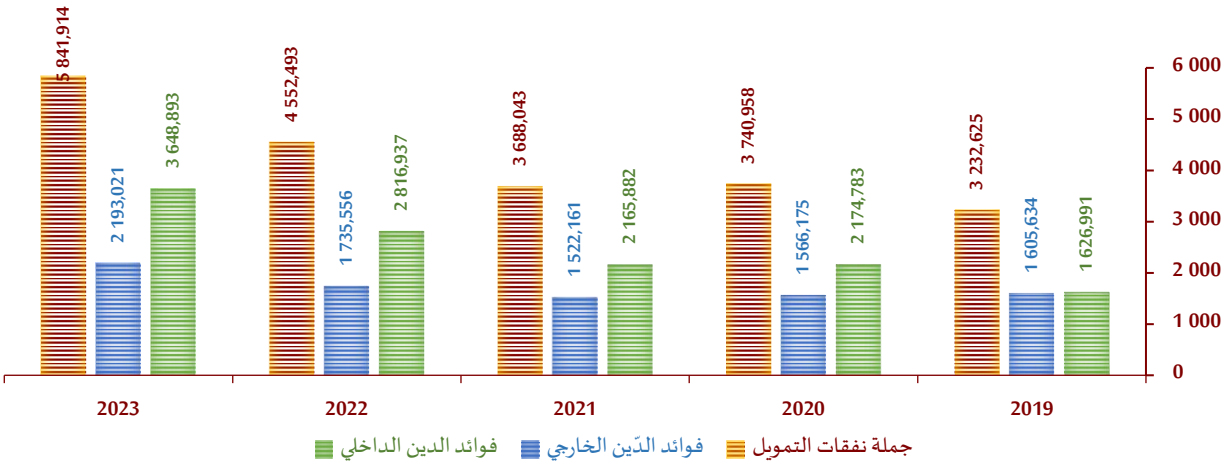

[55] تقرير حول قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

ويبرز الرسم البياني التالي التغيير في تركيبة الدين العمومي، من خلال تطور الدفوعات بعنوان فوائد الدين الداخلي والخارجي من إجمالي نفقات التمويل خلال الفترة 2018 – 2023:

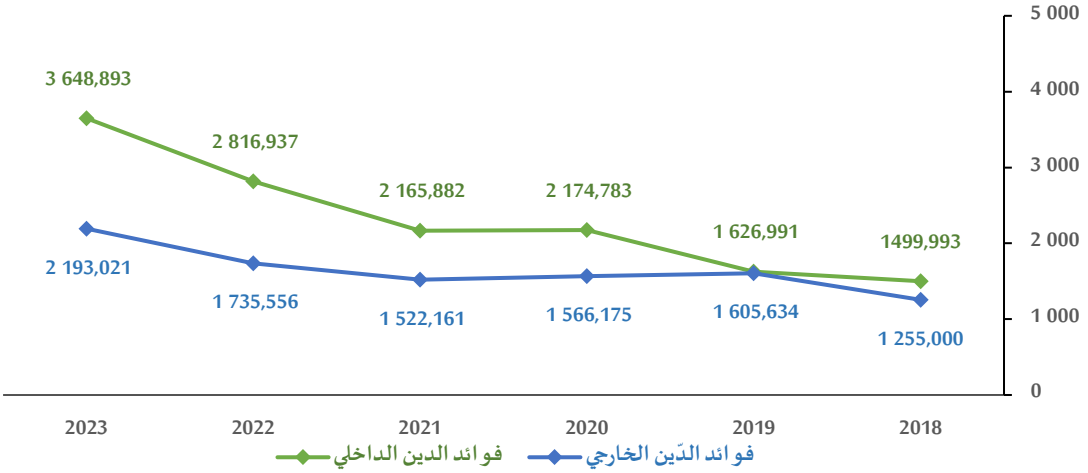

ويلاحظ من الرسم البياني السابق النسق التسارعي للفجوة بين فوائد الدين الداخلي والخارجي، وبإحتساب معدل النمو السنوي المتوسط لفوائد الدين الداخلي للفترة 2019 – 2023 بلغت نسبته 16,52 % مقابل 13,77 % خلال الفترة 2018 – 2022. في حين بالنسبة لفوائدالدين الخارجي بلغ المعدّل السنوي للنمو 8,78 % خلال الفترة 2019 – 2023 مقابل 9,17 % خلال الفترة 2018 - 2022. وهذا ما يؤكد الحد من اللجوء إلى الإقتراض الخارجي والإعتماد أساسًا للسنة الثالثة على التوالي على مصادر التمويل الداخلية.

وتوزعت النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2022 و2023 على النّحو التّالي:

بحساب الدينار

البيان	2022		2023		التغيرات 2022/2023	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي	**2 816 936 883**	**61,88**	**3 648 892 978**	**62,46**	**831 956 095**	**29,53**
- فوائد دين الدّولة للسنة	2 816 000 000	61,86	3 648 500 000	62,45	**832 500 000**	**29,56**
- رقاع الخزينة	1 857 369 305	40,80	2 160 786 975	36,99	**303 417 670**	**16,34**
- الإيداعات بالخزينة العامّة	645 698 126	14,18	904 107 906	15,48	**258 409 780**	**40,02**
- القرض الوطني 2014	199 316 483	4,38	496 135 283	8,49	**296 818 800**	**148,92**
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة	99 664 164	2,19	78 944 649	1,35	**20 719 515-**	**20,79-**
- تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	13 951 922	0,31	8 525 187	0,15	**5 426 735-**	**38,90-**
- فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**936 833**	**0,02**	**392 978**	0,01	**543 855-**	**58,05-**
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	**1 735 556 522**	**38,12**	**2 193 021 223**	**37,54**	**457 464 701**	**26,36**
- فوائد الدين الخارجي للسنة	1 735 556 570	38,12	2 193 021 223	37,54	**457 464 653**	**26,36**
مبالغ مسترجعة سنة 2020	48	0,00	0	0,00	**48-**	**100-**
المجموع (أ + ب)	**4 552 493 405**	**100**	**5 841 914 201**	**100,00**	**1 289 420 796**	**28,32**

وعلى غرار السنوات السابقة، حافظت الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة على الحصة الأكبر من فوائد الدّين الدّاخلي في سنة 2023 بنسبة 59,22 %، غير أنها تقلصت مقارنة بالتصرف السابق (65,94 %) لفائدة الفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامّة، التي تطورت حصتها من 22,92 % خلال التصرف السابق إلى 24,78 % في سنة 2023. وهو ما إنجر عنه تطور حصّتها من جملة فوائد الدّين العمومي إلى 15,48 % (مقابل 14,18 % سنة 2022) وتراجع حصة الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة إلى مستوى 36,99 % (مقابل 40,80 % في سنة 2022).

على صعيد آخر، شهدت الدفوعات بعنوان الدّين الدّاخلي بالعملة الصّعبة تراجعًا من 99,664 م.د في التصرف السابق إلى 78,944 م.د في سنة 2023 أي بنسبة 20,79 %. ويفسر هذا التراجع بتقلص أصل الديون الداخلية المعنونة بالعملة الأجنبية التي تراجعت نسبتها من إجمالي الدين العمومي الداخلي من 7,33 % في سنة 2021 إلى 4,33 % في سنة 2022 لتبلغ 4,09 % في سنة 2023[56]. إضافة إلى أن هذه القروض تتمثل أساسا في قروض مسندة من القطاع البنكي، الذي اتسم الوضع فيه بالمحافظة على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير (منذ نهاية 2022) في حدود 8 %.

أما بالنسبة لفوائد الدّين العمومي الخارجي فقد شهدت تطورا بقيمة 457.464 م.د أي بنسبة 26,36 % في سنة 2023 مقابل تطور بنسبة 14,02 % فقط في سنة 2022. وقد نجم الإرتفاع المسجل أساسا عن إرتفاع نسب الفائدة المرجعية بالأسواق العالمية، وعن إنزلاق قيمة الدينار التونسي مقابل الأورو بنسبة 3,5 %، حدّ منه ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 0,3 % ومقابل الين الياباني بحوالي 7,1 % مقارنة بسنة 2022.

المحور الثاني : تكاليف الخزينة

بلغت تقديرات تكاليف الخزينة حسب قانون المالية الأصلي لسنة 2023 ما قيمته 15.993 م.د مقابل 10.125 م.د في تصرف سنة 2022. وشهدت تلك التقديرات تعديلا حيث تم التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي بما قيمته 825 م.د لتبلغ 15.168 م.د مقابل 9.906 م.د في تصرف سنة 2022.

ويبرز الجدول التّالي نفقات الخزينة المنجزة في سنة 2023 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالألف دينار

البيانات	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	النفقات	فارق الإنجازات مقارنة	
					بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النهائية
نفقات تسديد أصل الدين	15 793 000,000	825 000,000 -	14 968 000,000	15 005 060,211	787 939,789 -	37 060,211
قروض وتسبقات الخزينة	200 000,000	-	200 000,000	138 881,973	61 118,027 -	61 118,027-
بقيّة نفقات الخزينة	0,000	-	0,000	383 529 081,980	383 529 081,980	383 529 081,980
جملة نفقات الخزينة	**15 993 000,000**	825 000,000 -	**15 168 000,000**	**398 673 024,164**	**382 680 024,164**	**383 505 024,164**

[56] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2023 المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2025.

ولئن كانت الإنجازات أقل من تقديرات قانون المالية الأصلي في خصوص نفقات تسديد أصل الدين بما قيمته 787,940 م.د وما نسبته 4,99 % فإنها تجاوزت تقديرات قانون المالية التعديلي بما قيمته 37,060 م.د وما نسبته 0,25%.

وعلى غرار السنوات السابقة لم تضبط وزارة المالية تقديرات بعنوان بقية نفقات الخزينة ضمن جملة نفقات الخزينة خاصة وأنه تم صرف 383.529,082 م.د بعنوان هذا الصنف من النفقات أي ما نسبته 96,20% من جملة نفقات الخزينة وهو ما أدى إلى المساس بواقعية التقديرات التي تم ضبطها بمقتضى قانون المالية التعديلي بعنوان جملة نفقات الخزينة والتي لم تتجاوز 3,80 % من الانجازات بهذا العنوان.

أوّلا: نفقات تسديد أصل الدين العمومي

بلغت تقديرات نفقات تسديد أصل الدين ضمن قانون المالية الأصلي 15.793 م.د وتمّ تعديلها بموجب قانون الماليّة التعديلي إلى 14.968 م.د حيث تم التقليص في تقديرات تسديد أصل الدين الخارجي بمبلغ 119 م.د وأصل الدين الداخلي بمبلغ 706 م.د.

ويبرز الجدول التالي التقديرات النهائية لسنة 2023 وتطور النفقات بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة:

بالمليون دينار

البنود	الإعتمادات النهائية في سنة 2023	الإعتمادات المأمور بصرفها		الفارق بين التقديرات والنفقات	التغيرات 2022/2023	
		2022	2023		القيمة	النسبة %
تسديد أصل الدين الداخلي	8 415,000	6 527,499	8 398,379	- 16,621	1 870,880	28,66
تسديد أصل الدين الخارجي	6 553,000	4 268,279	6 606,681	53,681	2 338,402	54,79
الجملة	68,0009 14	10 795,778	15 005,060	37,060	4 209,282	38,99

توزعت نفقات تسديد أصل الدين بين الدين الداخلي بحصّة 55,97 % والدين الخارجي بحصة 44,03 %. وسجّلت هذه النفقات في سنة 2023 ارتفاعا بمبلغ 4.209,282 م.د وبنسبة 38,99 % مقابل تراجع بمبلغ 873,301 م.د وبنسبة 72,2 % في التصرف السابق.

ويفسّر هذا الارتفاع مقارنة بسنة 2022 بالزيادة في قيمة التسديدات بعنوان كل من أصل الدين الداخلي بما قدره 1.870,880 م.د ونسبته 28,66 % وأصل الدين الخارجي بمبلغ 2.338,402 م.د أي بما نسبته 54,79 %.

ويعود ارتفاع أصل الدين الخارجي أساسا إلى إرتفاع جملة قروض دعم الميزانية التي مرت من 2.880,950 م.د خلال سنة 2022 إلى 5.122,088 م.د خلال سنة 2023.وارتفعت بالتالي حصة الدين الخارجي من المجموع العام لنفقات تسديد أصل الدين حيث بلغت 44,03 % في سنة 2023 مقابل 54,39 % في سنة 2022.

ويتضمن الجدول التّالي توزيع النفقات بعنوان تسديد أصل الدين العمومي في سنتي 2022 و2023:

بحساب الألف دينار

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2023/2022	
	2022	الحصة%	2023	الحصة%	القيمة	النسبة%
تسديد أصل الدّين الداخلي	6 527 498,565	60,46	8 398 378,822	55,97	1 870 880,257	28,66
أصل الدين الداخلي للدّولة	6 521 607,474	40,60	8 395 285,790	55,95	1 873 678,316	28,73
رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع	1 194 400,000	11,06	4 074 000,000	27,15	2 879 600,000	241,09
رقاع الخزينة القابلة لتنظير	2 508 142,629	23,23	2 859 669,837	19,06	351 527,208	14,02
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	20 771,721	0,19	0,000	0,00	-20 771,721	-100,00
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	1 864 320,286	17,27	961 615,953	6,41	-902 704,333	-48,42
القرض الوطني لسنة 2014	23 972,838	0,22	0,000	0,00	-23 972,838	-100,00
تسهيلات ممنوحة من طرف البنك المركزي لفائدة الدولة	910 000,000	8,43	500 000,000	3,33	-410 000,000	-45,05
أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة	5 891,091	0,06	3 093,032	0,02	-2 798,059	-47,50
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	188,502	0,00	0,000	0,00	-188,502	-100,00
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	67,595	0,00	33,798	0,00	-33,797	-50,00
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	5 151,519	0,06	2 575,759	0,02	-2 575,760	-50,00
تحمّل الدولة للديون البنكية بعنوان ضمان القروض الفلاحية (قانون المالية لسنة 2014)	483,475	0,00	483,475	0,00	0,000	0,00
تسديد أصل الدّين الخارجي	4 268 279,208	39,54	6 606 681,389	44,03	2 338 402,181	54,79
تسديد الدين الخارجي للسّنة	4 268 279,208	39,54	6 606 681,389	44,03	2 338 402,181	54,79
المجموع العام	**10 795 777,773**	**100,00**	**15 005 060,211**	**100**	**4 209 282,438**	**38,99**

1-1 أصل الدين العمومي الدّاخلي

عرفت نفقات تسديد أصل الدين ارتفاعا متواصلا خلال السنوات الأخيرة بلغ ما قدره 1.870,880 م.د وما نسبته 28,66% خلال سنة 2023 مقابل ارتفاع بما قيمته 1.569,200 م.د وما نسبته 31,65% خلال سنة 2022 وما قيمته 1.850,401 م.د وما نسبته 59,54% خلال سنة 2021.

ونتج ذلك خاصة عن الزيادة في التسديدات بعنوان رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع (+2.879,600 م.د) ورقاع الخزينة القابلة للتنظير (+351,527 م.د) في حين سجل انخفاض في التسديدات بعنوان الدين الداخلي بالعملة الصّعبة (- 902,704 م.د) والتسديدات بعنوان التسهيلات الممنوحة من طرف البنك المركزي لفائدة الدولة (- 410,000 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي تطور التسديدات بعنوان أصل الدين الداخلي وهيكلتها بين سنتي 2022 و2023:

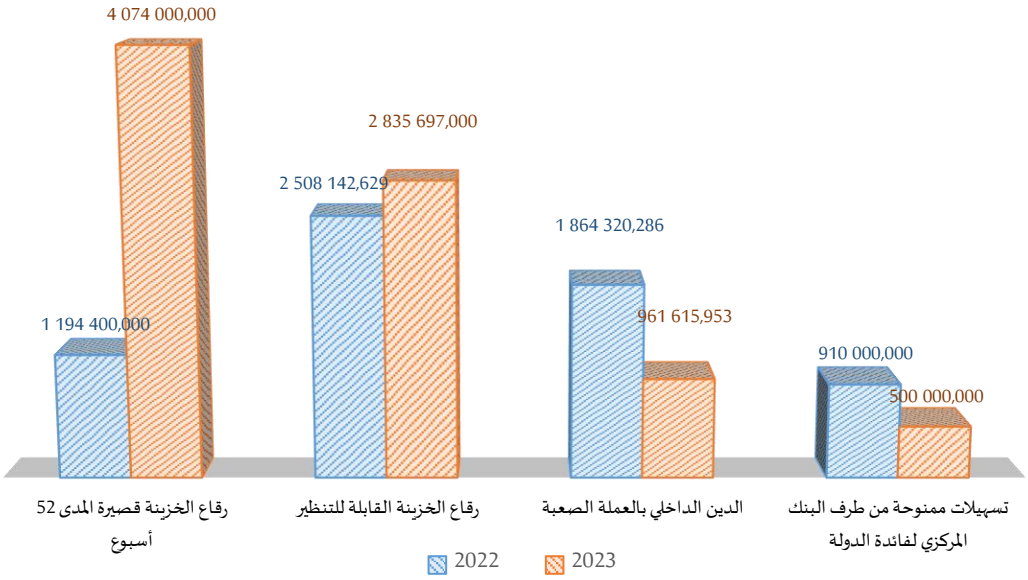

وبالنسبة لمنح ضمان الدّولة فقد رفّع قانون المالية في المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة من 7.000 م.د خلال سنوات 2020 و 2021 و 2022 إلى حدود 8.000 م.د[57] قصد مساعدة المؤسسات العمومية على تجاوز تداعيات الجائحة الصحية على نشاطها ومساندتها في تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية. ويمنح ضمان الدولة للمؤسسات العمومية لتمكينها من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية لدى المتعاملين معها.

ويبرز الجدول التالي تطور منح ضمان الدولة من سنة 2019 إلى سنة 2023:

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ المرخص بقانون المالية [58]	4 790,000	7 000,000	7 000,000	7 000,000	8 000,000
منح ضمان الدولة	4 589,000	4 603,400	2 487,600	2 558,800	5 155,000
قروض خارجية	2 198,700	1 730,600	2 232,900	568,700	2099,300
قروض داخلية	2 390,300	2 872,800	254,700	1 990,100	3 055,700

يُمنح ضمان الدولة بناءً على طلبات المؤسسات العمومية لتمويل مشاريعها، ويُحدَّد قانون المالية سنويًا السقف الأقصى لهذا الضمان. وابتداءً من سنة 2020، تمّ الترفيع في هذا السقف بهدف دعم المؤسسات في إنجاز مشاريعها التنموية، ليبلغ حدّ 8000 مليون دينار بدايةً من سنة 2023.

[57] الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2023.

[58] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2025

وارتفع المبلغ الجملي للضمان المقدر خلال سنة 2023 إلى مبلغ 5155,000 م.د توزع بين 2099,300 م.د بعنوان ضمان القروض الخارجية و3055,700 م.د بعنوان ضمان القروض الداخلية.

وتراجعت حصة ضمان القروض الداخلية من جملة ضمان الدولة حيث مرت هذه الحصة من 77,78 % خلال سنة 2022 إلى 59,28% خلال سنة 2023.

كما تواصل تراجع نفقات تسديد أصل الدين المضمون من قبل الدولة إلى ما قدره 3.093,032 م.د أي بنقص بمبلغ 2.798,059 م.د مقابل 128,675 م.د في السنة السابقة. وخصّت هذه النفقات على غرار التصرف السابق أساسا تسديد أصل قروض الديوان الوطني للزيت (2,576 م.د) ومبالغ تخص ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (33,798 أ.د) وتحمل الدولة لديون البنك التونسي للتضامن بعنوان ضمان القروض الفلاحية (483,475 أ.د).

وبلغ في سنة 2023 إجمالي رصيد الدين المضمون من طرف الدولة ما قدره 21.383,3 م.د (مقابل 20363,1 م.د خلال التصرف السابق)، منها مبلغ 12.539,8 م.د بعنوان الدين المضمون الخارجي الذي شهد ارتفاعا بنسبة 6,53 % و 8.843,500 م.د بعنوان الدين الداخلي المضمون والذي شهد ارتفاعا بنسبة 2,92%.

وعلى غرار السنوات الثلاث الأخيرة، استأثر قطاع الطاقة والصناعة بأكثر من نصف حجم الدين الخارجي المضمون (بنسبة 56,2 %) يليه قطاع الماء والتطهير بنسبة 11,7% وقطاع التجهير بنسبة 10,6% والقطاع المالي بنسبة 8,2%.

وتم منح ضمان الدين الداخلي أساسا في قطاعات الفلاحة والتجارة والطاقة والصناعة حيث استأثر قطاع الفلاحة والتّجارة بالجزء الأكبر من حجم الدين الداخلي المضمون ومرت نسبته من 69,4 % إلى 67,7 % بين سنتي 2022 و2023.

وتمثلت الدفوعات أساسا في ضمان تعهّدات ديوان الحبوب لدى البنك الوطني الفلاحي بمبلغ 4.942.9 م.د وفي ضمان توريد الحبوب لفائدة ديوان الحبوب بمبلغ 211,8 م.د وواردات السكر والقهوة لفائدة الديوان التونسي للتجارة بمبلغ 417,1 م.د.

واحتلّ قطاع الطاقة والصناعة المرتبة الثانية بنسبة 16,7 % وذلك لضمان التمويلات المتزايدة لكلّ من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية لصناعات التكرير[59].

في المقابل تراجعت نسبة حجم الدين المضمون لقطاع النقل من 10,2% خلال سنة 2022 إلى 9,9 % خلال سنة 2023.

2.1 أصل الدين العمومي الخارجي

[59] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2025.

ارتفعت الدفوعات بعنوان تسديد الدين الخارجي سنة 2023 لتبلغ 6.606,681 م.د أي بفارق قدره 2.338,402 م.د ونسبته 54,79 % مقارنة بما تمّ تسديده سنة 2022 مقابل تراجع بمبلغ 1.871,072 م.د وبنسبة 30,48 % في التصرف السابق.

وقد شهدت سنة 2023 تسديد أقساط من قروض السوق المالية الدولية الممنوحة بضمان من الحكومة الأمريكية[60] بما يعادل 2.164,560م.د مقابل 1.317,293م.د في سنة 2022 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 64,32 %.

وتعلق تسديد أصل الدين الخارجي كذلك بقروض صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي قدره 1.305,985 مقابل 372,240 م.د وهو مايمثل ارتفاعا قدره 933,745 م.د ونسبته 250,84% وقرض البنك الافريقي للتنمية بما قيمته 385,579 م.د وهو مايمثل انخفاضا قدره 190,977 م.د ونسبته 33,12 % و قروض مجموعة البنك الدولي بما قيمته 378,979 م.د وقروض المملكة العربية السعودية بما قيمته 304,430 م.د.

وتطوّرت النفقات بعنوان تسديد أصل القروض المبرمة في إطار التّعاون الثّنائي بقيمة 80,573 م.د وبنسبة 17,90 %. وتأتّت هذه الزيادة أساسا من تطور نفقات تسديد القروض الممنوحة من إيطاليا (+ 43,577 م.د) وألمانيا (+32,480 م.د) والسعودية (+3,995 م.د).

وبخصوص هيكلة الدفوعات بعنوان تسديد أصل الدين العمومي لسنة 2023 فقد بلغت حصة قروض دعم الميزانية 77,53% وقيمتها 5.122,088 م.د تليها القروض الخارجية الموظفة بما قدره 1.147,711 م.د والقروض المعاد إقراضها (305,848 م.د) والقروض المعاد رسكلتها (31,034 م.د).

ويبرز الرسم البياني الموالي توزيع تسديدات أصل الدين الخارجي:

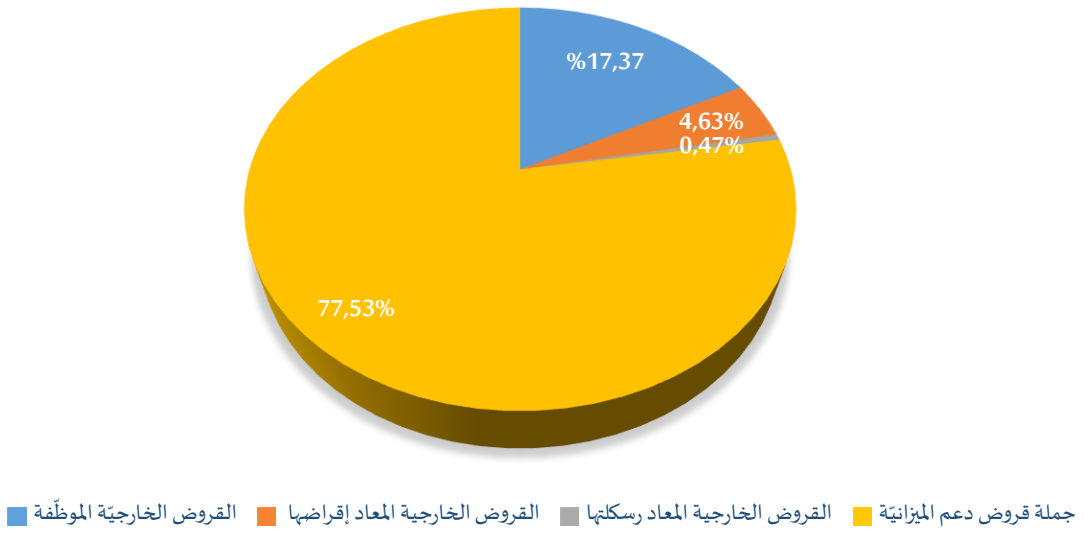

[60] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2025.

وفيما يتعلق بنفقات تسديد أصل قروض دعم الميزانية فقد استأثرت السوق المالية الدولية بالحصة الأوفر من جملة الدفوعات المسددة بعنوانها وذلك بنسبة 42,26 % مقابل 45,72 % في سنة 2022 يليها صندوق النقد الدولي بحصة تطورت من 12,93 % في سنة 2022 إلى 25,50 % ثم البنك الافريقي للتنمية بحصة تقلصت من 10,12 % إلى 7,53 % وقروض صندوق النقد العربي بحصة تقلصت من 7,91 % إلى 5,94 % ثم قروض مجموعة البنك الدولي وقروض المملكة العربية السعودية بحصص بلغت على التوالي 7,40% و 5,94%.

ويبرز الرسم الموالي تطور حصة تسديد أصل الدين الخارجي لمختلف قروض دعم الميزانية خلال سنتي 2022 و2023 موزعة حسب الجهات الممولة:

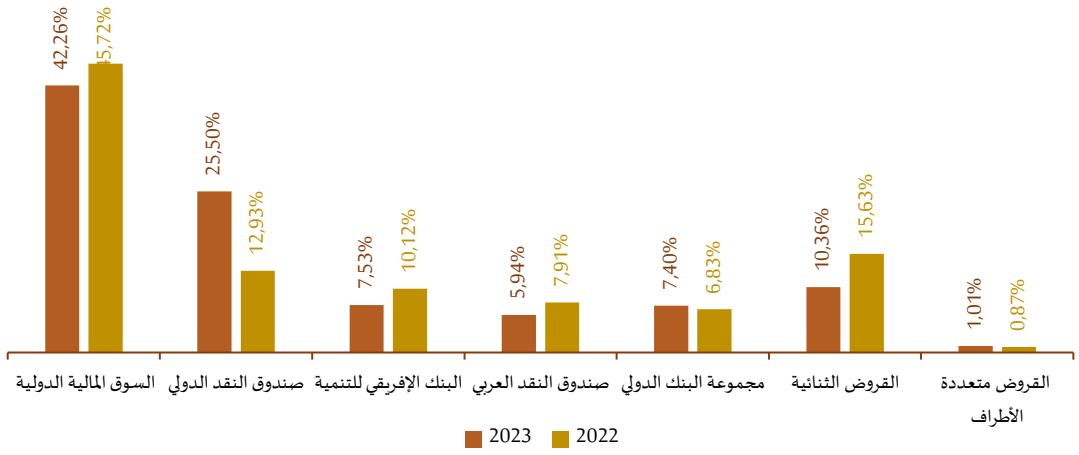

وفي سياق متصل تطورت خدمة الدّين العمومي إلى ما يعادل 20.846,974م.د في سنة 2023 مقابل 15.348,271 م.د في سنة 2022، وهو ما يمثل ارتفاعا قدره 5.498,703 م.د نسبته 35,83 % مقابل ارتفاع بقيمة 562,578 م.د وبنسبة 3,80 في سنة 2022 وتطور بنسبة 32,78 % في سنة 2021. ونجم هذا الارتفاع عن تطور خدمة كل من الدّين الداخلي بنسبة 28,92 % والدّين الخارجي بنسبة 46,57%.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر خدمة الدّين العمومي والدّين الدّاخلي والدين الخارجي خلال السّنوات من 2019 إلى 2023:

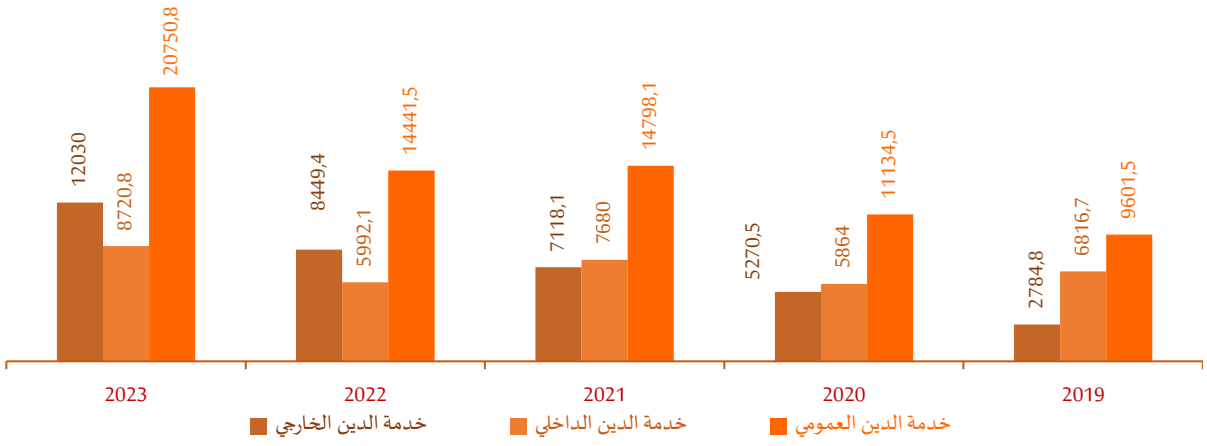

وسجلت حصة خدمة الدين الداخلي للدولة انخفاضا من جملة خدمة الدين العمومي لتبلغ 57,79 % مقابل 60,88 % في سنة 2022. وتواصل تطور حصّة خدمة الدّين الخارجي للدّولة لتمثل 42,21 % مقابل 39,12 % في سنة 2022.

ويفسر ذلك بارتفاع حجم تسديد أصل الدين العمومي الذي مرّ من 10.795,775 م.د في سنة 2022 إلى غاية 15.005,060 م.د في سنة 2023 وارتفاع حجم فوائد الدين العمومي من 4.552,493 م.د في سنة 2022 إلى 5.841,914 م.د في سنة 2023.

ويبرز الجدول الموالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وذلك اعتمادا أساسا على المعطيات المضمّنة بالحساب العام للدولة وبكتاب الدين العمومي:

بحساب الدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2022/12/31	الوضعيّة إلى 2023/12/31	التغيّرات 2022/2023	
			القيمة	النّسبة(%)
الدّين الباقي للتسديد	114 888 415 207,000	126 679 342 467,601	11 790 927 260,601	10,26
الدّين الدّاخلي	48 219 438 590,000	59 805 136 096,502	11 585 697 506,502	24,03
الدّين الخارجي	66 493 334 160,000	66 637 319 795,104	143 985 635,104	0,22
قروض المزودين	175 642 457,000	236 886 575,995	61 244 118,995	34,87
خدمة الدّين (1)	15 348 271 226,000	20 846 974 412,488	5 498 703 186,488	35,83
الدّين الدّاخلي	9 344 435 448,000	12 047 271 800,254	2 702 836 352,254	28,92
الدّين الخارجي (2)	6 003 835 778,000	8 799 702 612,234	2 795 866 834,234	46,57
(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.				
(2) باعتبار قروض المزوّدين.				

وسجلت الالتزامات بعنوان القروض الخارجيّة المبرمة من قبل الدّولة في سنة 2023 تراجعا بنسبة 0,32 % مقابل تطور بنسبة 1,25 % في سنة 2022 حيث بلغ الحجم الجملي لهذه الالتزامات خلال 2023 ما يعادل 111.421,729 م.د فيما ارتفعت السّحوبات المنجزة على هذه القروض إلى 91.653,178 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 82,26 % مقابل نسبة 80,32% في سنة 2022.

وبلغ رصيد دين الدّولة الباقي للتسديد إلى حدود 31 ديسمبر 2023 ما يعادل 126.679,342 م.د مقابل 114.888,415 م.د في سنة 2022 مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 10,26 % مقابل على التوالي نسبة 10,17% و12,08 % في سنتي 2022 و2021. ونجمت هذه الزيادة أساسا عن ارتفاع رصيد الدّين العمومي الداخلي الباقي للتسديد بقيمة 11.585,697 م.د وبنسبة 24,03 %.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر حصّة التّداين العمومي من الناتج الداخلي الخام خلال السّنوات من 2019 إلى 2023[61]:

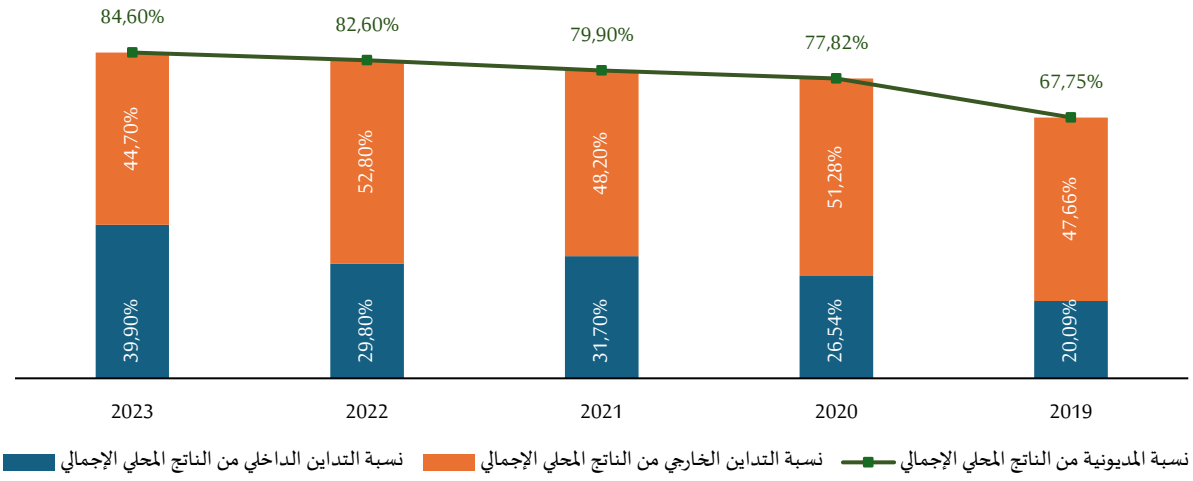

من ناحية أخرى تراجع تأثير سعر الصّرف على حجم الدّين خلال سنة 2023 حيث بلغ حوالي 1017 م.د أي ما يمثل حوالي 0,64 % من إجمالي الناتج المحلي[62] مقابل 1.032 م.د أي 0,72% من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2022.

ويبرز الرّسم الموالي[63] العوامل المساهمة في تطور المديونية بما فيها تأثير سعر الصرف والعجز الأولي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2019- 2023:

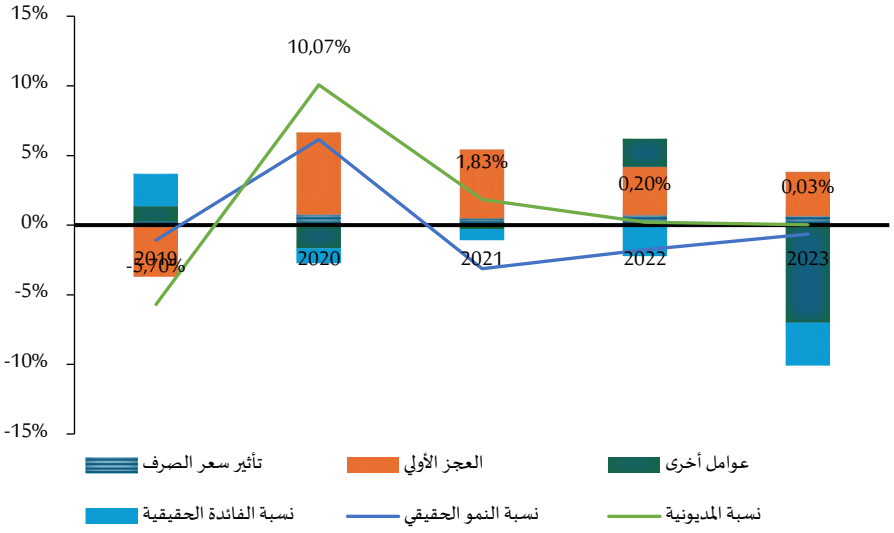

[61] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2025.

[62] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2025.

[63] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2025.

وجاء في تقرير الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2025 أنّ بعض العوامل أثرت بصفة سلبية على تطور نسبة المديونية فيما أثرت بعض العوامل الأخرى بصفة إيجابية على تطور هذه النسبة خلال الفترة 2019-2023 وأنّه تعتبر نسبة النمو الاقتصادي أكثر عامل مؤثر في نسبة المديونية حيث أدى تراجع نسبة النمو الحقيقي في سنة 2020 إلى ارتفاع المديونية بنسبة 6,15% في سنة 2020 فيما أدى ارتفاع نسبة النمو الحقيقي خلال سنوات 2021 و2022 و2023 إلى انخفاض نسبة المديونية بنسب على التوالي 3,13% و1,77% و0,65 %من اجمالي الناتج المحلي.

في المقابل ساهم العجز الأولي للميزانية في ارتفاع نسبة المديونية بما نسبته 3,18 % من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2023 مقابل نسب بلغت على التوالي 3,46% و4,95% و5,90% و(-3,70%) خلال سنوات 2019 و2020 و2021 و2022.

كما ساهم سعر الصرف بصفة جلية في ارتفاع حجم الدين خلال الفترة 2019-2023 حيث ساهم في ارتفاع نسبة المديونية بما نسبته 0,25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 وبما نسبته على التوالي 0,75% و0,48% و 0,72% و0,64% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات 2020 و2021 و2022 و2023.

وفي هذا الإطار يبرز الرسم البياني الموالي[64] تطور سعر صرف الأورو والدولار مقابل الدينار خلال الفترة 2019-2023.

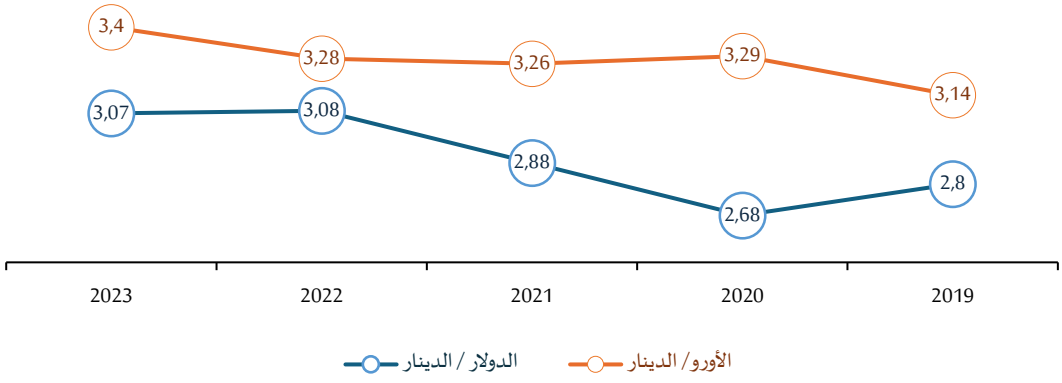

ثانيا: نفقات الخزينة الأخرى

يتمّ إنجاز نفقات الخزينة الأخرى بدون إصدار أوامر صرف. وتقع تأدية نفقات الخزينة الأخرى حسب الإجراءات والأحكام المقرّرة لتأدية مصاريف الميزانية. وتطورت هذه النفقات خلال سنتي 2022 و2023 كما يبرزه الجدول الموالي:

[64] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2025.

م.د

البيانات	2022		2023		التغيّرات 2023/2022	
	التقديرات النهائيّة	النفقات	التقديرات النهائيّة	النفقات	القيمة	النّسبة(%)
قروض وتسبقات الخزينة	100	474,823	200	138,882	- 335,941	-70,75
بقيّة نفقات الخزينة الأخرى		354 176,174		383 529,082	29 352,908	8,29
نفقات الخزينة الأخرى	**100**	**354 650,997**	**200**	**383 667,964**	29 016,967	**8,18**

وتم تحديد تقديرات نفقات الخزينة الأخرى في قانون المالية لسنة 2023 بمبلغ 200 م.د وشملت القروض وتسبقات الخزينة وتمّ المحافظة على نفس التقديرات بموجب قانون المالية التعديلي. وارتفعت الإنجازات بعنوانها إلى 383.667,964 م.د مقابل 354.650,997 م.د في سنة 2022، أي بزيادة بلغت 29.016,967 م.د أي ما نسبته 8,18 % ومن جهة أخرى تجاوزت النفقات التقديرات النّهائيّة بمبلغ 383.467,964 م.د. وعلى غرار السّنة السّابقة يعود هذا الفارق لاقتصار التقديرات على نفقات قروض وتسبقات الخزينة.

ويبرز الجدول الموالي تفصيلا للنفقات المنجزة حسب البنود بعنوان عمليات الخزينة الأخرى في سنتي 2022 و2023:

م.د

بيان الحسابات	المصاريف		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**73 651,832**	**80 730,312**	**7 078,480**	**9,61**
المتوفرات قصيرة المدى	73 177,010	78 512,760	**5 335,750**	**7,29**
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:				
- التّسبقات القابلة للتّرجيع	474,822	138,882	**-335,940**	-70,75
- قيم الحكومة	0,000	2 078,670	**2 078,670**	-
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**40 335,448**	**41 389,411**	**1 053,963**	**2,61**
مستحقات البنك المركزي	0,000	0,000	**0,000**	-
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال	0,000	0,000	**0,000**	-
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	1,429	0,225	**-1,204**	-84,25
حسابات الغير	40 334,019	41 389,186	**1 055,167**	2,62
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	0,000	0,000	**0,000**	0
حسابات محاسبي الدّولة	0,000	0,000	**0,000**	0
حسابات محاسبي البلديّات	0,000	0,000	**0,000**	0
حسابات هيئات مختلفة	0,000	0,000	**0,000**	0
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة	0,000	0,000	**0,000**	0
القسم الثالث - العمليات الترتيبية	**251 459,494**	**276 553,301**	**25 093,807**	**9,98**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	6 310,126	8 671,180	**2 361,054**	37,42
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	10 237,450	10 366,749	**129,299**	1,26

عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	41 588,191	46 299,027	**4 710,836**	11,33
تداول الأموال بين المحاسبين	143 501,055	153 345,860	**9 844,805**	6,86
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	34 915,328	37 720,311	**2 804,983**	8,03
حسابات الدّين العمومي	14 907,344	20 150,174	**5 242,830**	35,17
الجملة العامّة لعمليات الخزينة	**365 446,774**	**398 673,024**	**33 226,250**	**9,09**

وبلغت النفقات الخاصة بالمتوفرات المالية قصيرة المدى خلال سنة 2023 ما يعادل 78.512,760 م.د. وتم إنجاز هذه النفقات أساسا عبر الحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (71.793,611 م.د) وعبر حساب الحكومة لدى البنك المركزي التونسي (6.649,093 م.د).

ومن ناحية أخرى شهدت الtسبقات القابلة للترجيع في سنة 2023 (المسجّلة بالمجموعة عدد 4) انخفاضا ملحوظا مقارنة بالتصرف السابق حيث بلغت التسدبدات بهذا العنوان ما يعادل 138,882 م.د مقابل 474,822 م.د في سنة 2022 وتعلّقت أساسا بقروض وتسبقات من الخزينة لفائدة المؤسّسات العموميّة.

وانخفض المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية خلال سنة 2023 بموجب الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية إلى حدود 325 م.د مقابل 500 م.د في سنة 2022 و 175 م.د في قانون المالية لسنة 2021.

وتواصل انخفاض عدد اتفاقيات قروض الخزينة المبرمة من طرف وزارة المالية خلال سنة 2023 خاصة مقارنة مع سنة 2020 حيث تم إبرام ما عدده 18 اتفاقية قرض بقيمة جملية بلغت 243,1 م.د خلال سنة 2023 مقابل 14 اتّفاقيّة قرض بقيمة 289,800 م.د خلال السنة السابقة و20 اتفاقية قرض بقيمة 266,400 م.د في سنة 2021 و 25 اتفاقية قرض بقيمة 474,885 م.د في سنة 2020.[65]

وانتفعت شركة نقل تونس بتنزيل مبالغ بعنوان قروض خزينة خلال سنة 2023 بمبلغ 46,200 م.د وانتفعت الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بهذا الصنف من القروض لتمويل شراءات العجين والمواد الضرورية لصناعة الورق المعد للكتاب المدرسي (24,235 م.د).

كما تم خلال سنة 2023 تنزيل مبالغ بعنوان قروض الخزينة لمؤسسات عمومية أخرى على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (22م.د) والشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال (14م.د) وشركة الخطوط التونسية (12,800 م.د) والديوان الوطني للزيت (15م.د) والشركة التونسية للتنقيب (2 م.د).

أما بالنسبة إلى متخلدات القروض المسندة الى المؤسسات العمومية فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 19 % لتبلغ 1133 م.د عند نهاية سنة 2023 بعد أن كانت في حدود 951,100 م.د في سنة 2022 و 912,7 م.د في سنة 2021

[65] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2025.

ونجم هذا الارتفاع عن تواصل عجز عدد من المؤسسات العمومية عن تسديد متخلداتها خلال سنة 2023 على غرار كل من شركة نقل تونس وشركة الخطوط التونسية[66].

وعلى سبيل المثال، بلغ رصيد القروض المسندة للشركة الوطنية لصنع الورق 254,359 م.د ولمصنع التبغ بالقيروان 80,556 م.د وللوكالة الوطنية للتبغ 108,898 م.د ولشركة الخطوط التونسية 112,333 م.د ولشركة نقل تونس 85,200 م.د ولشركة تونس للطرقات 192,306 م.د. وهي عموما مؤسسات تشكو صعوبات مالية وتسجل خسائر وغير قادرة على سداد ديونها.

وفيما يتعلق بنفقات الخزينة الخاصة بحسابات الغير والمسجلة بالمجموعة عدد 9 فقد بلغت ما قيمته 41.389,186 م.د خلال سنة 2023 وتعلقت أساسا بصرف المبالغ المودعة لفائدة المؤسسات العمومية (دفتر ن مكرر) في حدود 34.139,449 م.د وحساب الحكومة لدى البنك المركزي التونسي (6.458,264 م.د).

ومن جهة أخرى شملت نفقات الخزينة الأخرى مبالغ بعنوان عمليّات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (46.299,027 م.د في سنة 2023 مقابل 41.588,191 م.د في سنة 2022) ومبالغ متعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (153.345,860 م.د في سنة 2023 مقابل 143.501,055 م.د في سنة 2022) مسجّلة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 وتعتبر هذه العمليات تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين.

وعلى صعيد آخر شملت نفقات الخزينة الأخرى لسنة 2023 مبلغا قدره 8.575,991 م.د (مقابل 8.411,999 م.د في سنة 2022) يخص حساب تسبقات على عمليات الميزانية العنوان الأول. وطبقا للأحكام المنظمة لإسناد هذه التسبقات وخاصة منها الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية يتم تسوية هذه المبالغ وفقا لما تنص عليه المذكرات الصادرة عن وزير المالية في شأنها أو في أجل لا يتجاوز 9 أشهر من تاريخ إسنادها. ومن شأن عدم تسوية هذه العمليّات أن يحجب الحجم الحقيقي لنفقات الميزانيّة.

كما شملت نفقات الخزينة الأخرى لسنة 2023 المجموعة عدد 18 والمتعلّقة بالحسابات الترتيبية "عمليّات للتسوية أو للتحويل" والتي بلغت ما قدره 11.317,954 م.د بعنوان حساب توقيف وقتي لميزانية الدولة تصرف 2023 في انتظار نقله للحساب القار لتسبقات الخزينة (المدرج بالمجموعة عدد 4) عند المصادقة على قانون غلق الميزانية للسنة المعنية.

[66] ارتفعت متخلّدات شركة نقل تونس تجاه الدولة في نهاية سنة 2023 إلى 298 م.د أي حوالي 59,8% من جملة المتخلدات المعاد إ'قراضها

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصة

I. موارد الحسابات الخاصة:

سجلت التقديرات لسنة 2023 بعنوان مقابيض الحسابات الخاصة كما ضبطت بقانون المالية ما قيمته 1.867,700 م.د. وبلغت الإنجازات 11.481,796 م.د مقابل 9.373,673 م.د في التصرف السابق باعتبار فواضل السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة قدرها 2.108,123 م.د ونسبتها 22,49 %.

وتتوزع هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 10.653,449 م.د نسبتها 92,79 % وحسابات أموال المشاركة بما قدره 828,347 م.د بنسبة 7,21 %.

1. موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

حددت تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1.801,295 م.د في قانون المالية لسنة 2023. ولم تسجل أي تغيير بقانون المالية التعديلي.

وسجلت الموارد الجملية الصافية التي تم تحصيلها مبلغ 10.653,449 م.د في سنة 2023 ارتفاعا مقابل 8.530,272 م.د في سنة 2022. وتنقسم هذه الموارد بين فوائض التصرف السابق بمبلغ 7.181,472 م.د والمقابيض المحصلة بعنوان السنة بمبلغ 3.471,977 م.د مقارنة بفوائض بمبلغ 5.361,526 م.د وبمقابيض محصلة بمبلغ 3.168,746 م.د في سنة 2022

أ- الفوائض المنقولة:

بلغت الفوائض المنقولة من سنة 2022 ما قيمته 7.181,472 م.د مقابل 5.361,526 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 33,94 %. وأفرزت سنة 2023 فوائض جملية بقيمة 8.947,322 م.د. وتمّ تحصيل أهمّ هذه الفواضل بصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 1.545,636 م.د وصندوق مقاومة التلوث بمبلغ 1.049,845 م.د وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بمبلغ 962,617 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بمبلغ 941,076 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بمبلغ 913,693 م.د والصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ 854,093 م.د والصندوق العام للتعويض بمبلغ 715,765 م.د.

ويعود ارتفاع هذه الفوائض أساسا إلى ارتفاع الموارد المحصلة سنة 2023 والبالغة 3.471,977 م.د إلى عدم تناسبها مع النفقات المنجزة على هذه الحسابات. والتي بلغت في سنة 2023 ما قيمته 1.706,127 م.د. ومثلت النفقات على هذه الحسابات ما حصته 16,01 من جملة الموارد المتوفرة بها والبالغة 10.653,449 م.د. وهو ما أدّى إلى وجود عدد كبير من الحسابات التي تراكمت بها فواضل هامّة طيلة السنوات الأخيرة.

وتوزعت الفوائض في موفّى السنوات من 2019 إلى 2023 بين مختلف الحسابات كما يبينه الجدول التالي:

السنة / الحسابات	2019	2020	2021	2022	2023
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	378,362	615,382	891,293	1 198,991	1 545,636
- صندوق مقاومة التلوث	211,406	315,385	474,797	789,605	1 049,845
- صندرق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات و الاتصال	357,446	454,861	609,922	728,811	962,617
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	302,808	392,596	519,194	678,466	941,076
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	304,117	409,888	545,757	725,523	913,693
- الصندوق الوطني للتشغيل	325,527	442,870	560,297	710,464	854,093
- الصندوق العام للتعويض	362,131	458,248	571,349	656,825	715,765
- باقي الحسابات	789,002	1 270,470	1 663,714	1 692,787	1 964,597
الجملة	**3 030,799**	**4 044,315**	**5 361,526**	**7 181,472**	**8 947,322**

ب- الموارد المحصلة:

بلغت الموارد المحصلة في سنة 2023 ما قدره 3.471,977 م.د مقابل 3.168,746 م.د في سنة 2022 ممّا سجل ارتفاعا بمبلغ 303,231 م.د ونسبته 9,57 % مقارنة بسنة 2022. ويبرز الملحق عدد 6 جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2022 و2023.

وتواصل ارتفاع موارد حساب تنويع مصادر تمويل الضمّان الاجتماعي" للسنة الثانية على التوالي الذي بلغت موارده سنة 2023 ما قيمته 813,117 م.د وبذلك حقق ارتفاعا بمبلغ 220,618 م.د. كما ارتفعت موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بمبلغ 112,981 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بمبلغ 71,459 م.د وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 26,678 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي بمبلغ 19,306 م.د وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد بمبلغ 19,292 م.د وصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب بمبلغ 11,737 م.د وصندوق حماية المناطق السياحيّة بمبلغ 8,198 م.د والصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب بمبلغ 6,263 م.د.

في المقابل، تراجعت موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحليّة) 90,602 - م.د)وصندوق مقاومة الثلوث (52,539 - م.د) وصندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني(31,157 - م.د) والصندوق العامّ للتعويض (26,535 - م.د) وصندوق الوطنى للتشغيل (12,275 - م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري (3,220 - م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة خلال سنة 2023:

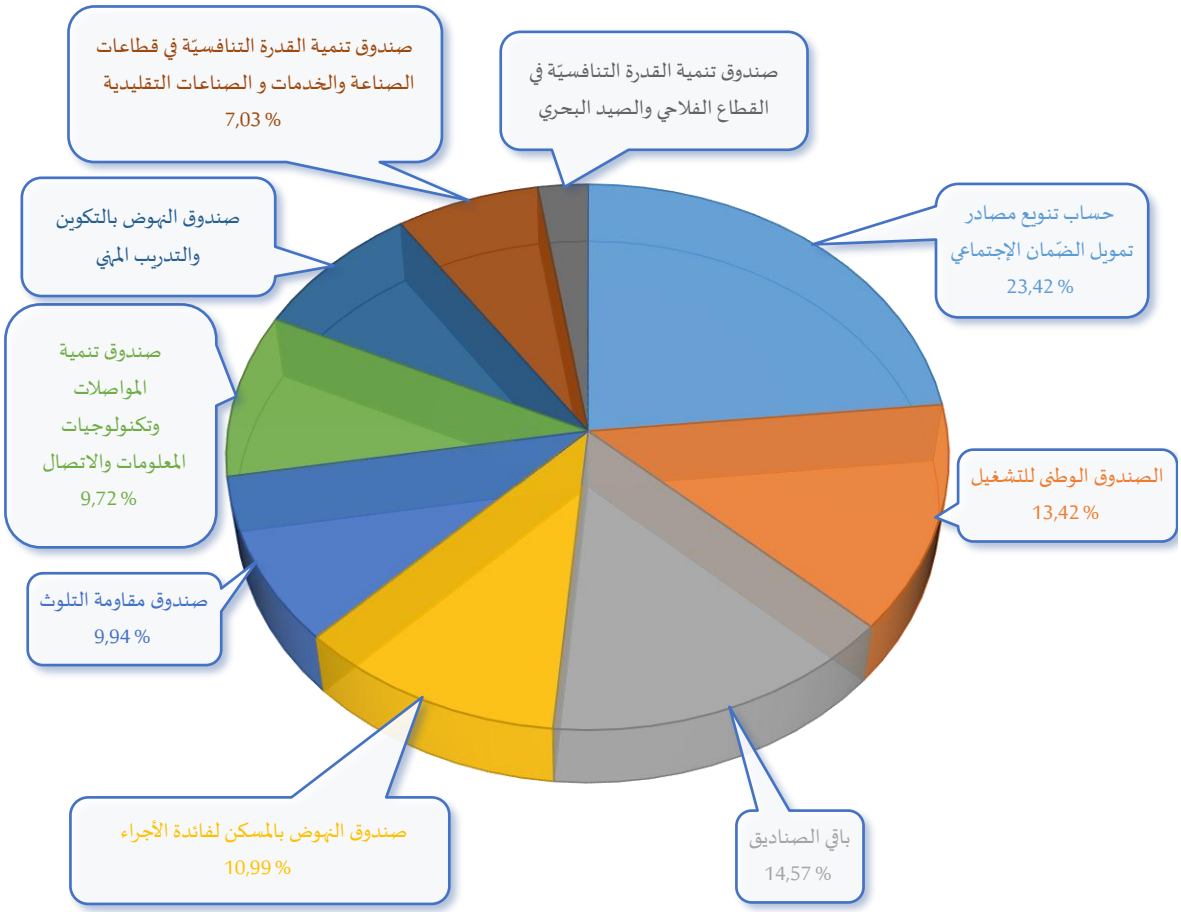

وعلى غرار السنوات السابقة، سجلت سنة 2023 تقديرات منخفضة مقارنة مع النتائج الفعلية المحقّقة خلال السنوات الأخيرة. وهي تقديرات غير دقيقة. وتخالف أحكام القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وخاصة الفصل الثامن منه والذي ينصّ على وجوب أن تخضع التقديرات والبيانات المتعقلة بقانون المالية لمبدأ المصداقية ويقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية.

ويبرز الجدول التالي عيّنة من الحسابات التي تمّ التقليل من تقديراتها:

البيانات	التقديرات النهائيّة 2023	الإنجازات			
		2020	2021	2022	2023
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38,000	305,020	333,911	354,993	381,672
صندوق مقاومة التلوث	20,000	200,676	247,262	397,823	345,284
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	90,000	232,360	236,853	224,327	337,308
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	65,000	158,586	180,967	222,300	293,759

صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	75,500	168,950	204,805	238,433	244,039
الصندوق الوطني للتشغيل	420,000	516,339	468,210	478,098	465,823
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8,000	13,130	15,381	33,161	52,467
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	43,000	58,462	67,373	88,383	85,163
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8,000	30,538	40,191	39,403	43,636
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	6,500	20,043	14,624	21,686	33,422
صندوق الانتقال الطاقي	42,000	57,681	66,184	62,679	64,425
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3,500	14,644	17,257	19,390	23,560
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10,000	5,762	7,632	18,041	26,239
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7,000	18,385	-5,737	54,383	23,226

ومن ناحية أخرى، تواصل عدم رصد أي اعتمادات للصندوق العامّ للتعويض رغم موارده خلال سنتي 2023 و2022 والتي بلغت على التوالي 58,940 م.د و85,476 م.د.

2. موارد حسابات أموال المشاركة

حددت في سنة 2023 التقديرات بعنوان مقابيض حسابات أموال المشاركة ما قيمته 66,405 م.د دون تقديم تفصيل أو توزيع لهذه التقديرات على الحسابات المعنية بها.

وانخفضت الموارد الجملية بعنوان حسابات أموال المشاركة لسنة 2023 إلى ما قيمته 828,347 م.د مقابل 843,401 م.د في التصرف السابق. وتنقسم هذه المداخيل إلى فوائض منقولة من سنة 2022 بمبلغ 600,725 م.د والموارد المحصلة خلال هذا التصرف بمبلغ 227,622م.د. وبلغت حصة الموارد المحصلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات سنة 2023 ما نسبته 27,48 % مقابل 41,45 % في التصرف السابق و28,09 % في سنة 2021.

أ - الفوائض المنقولة

ارتفعت الفواضل المنقولة إلى تصرف 2023 مقارنة بالتصرف السابق إلى 600,725 م.د مقابل 493,518 م.د في سنة 2022. كما بلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها للسنة الموالية (2023) بما قيمته 664,918 م.د.

وتعلقت أهمّ هذه الفوائض بحساب دعم القوات المسلحة (291,618 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (44,089 م.د) بمهمة الدفاع الوطني وحساب إقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي (27,831 م.د) المتعلق بمهمة الداخلية وحساب عائدات الصلح الجزائي لتمويل المشاريع التنموية (26,936 م.د) المتعلق

بمهمة الاقتصاد والتخطيط وحساب القروض الجامعية (22,855 م.د) المتعلق بمهمة التعليم العالي والبحث العلمي وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (22,596 م.د) المتعلق بمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وحساب القروض المرتبطة برهن(21,474 م.د) والمتعلق بمهمة الماليّة .

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع حجم فوائض حسابات أموال المشاركة لسنة 2023:

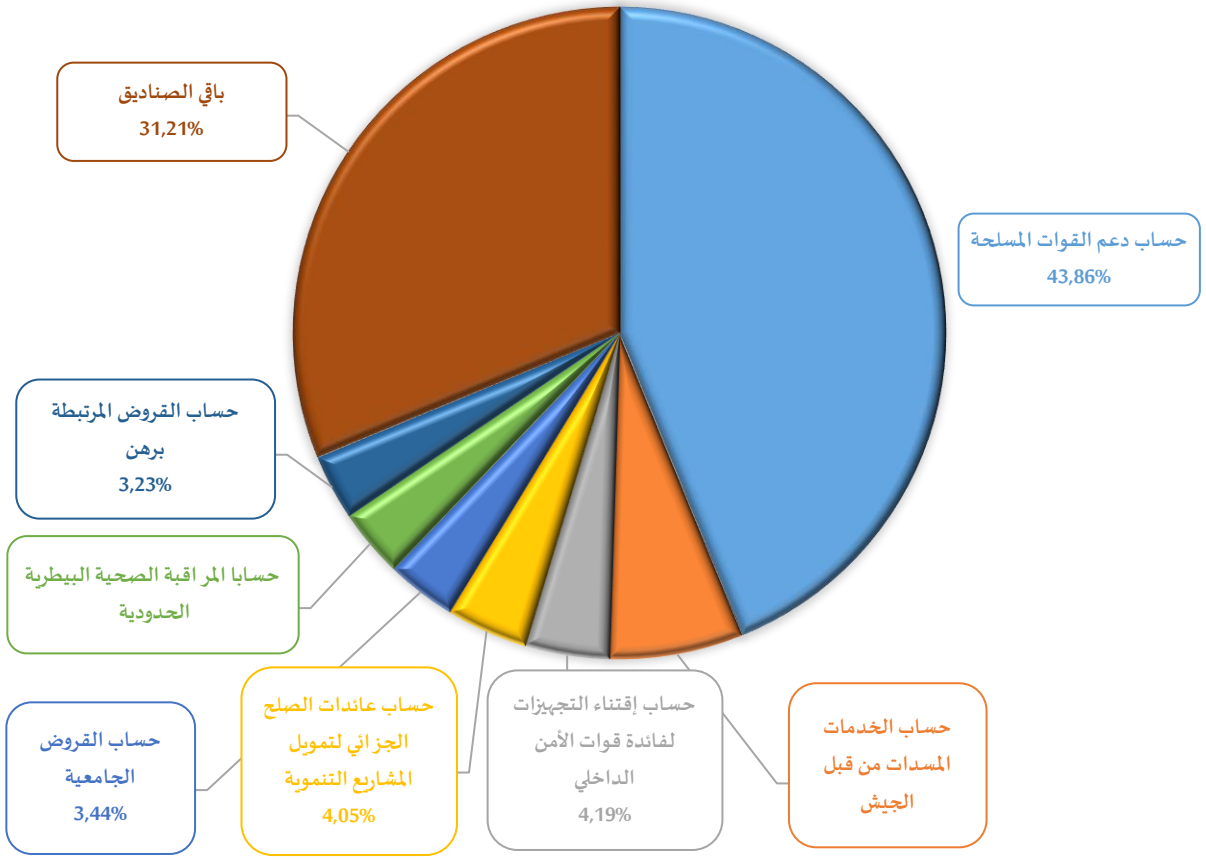

ب- الموارد المحصلة

انخفضت الموارد المحصلة بعنوان بحسابات أموال المشاركة خلال سنة 2023 بمبلغ 121,986 م.د وبنسبة -34,89 % مقارنة بسنة 2022 مقابل زيادة في التصرف السابق بمبلغ 156,437 م.د وبنسبة 80,98 % . وبلغت الموارد المحصلة في سنة 2023 ما قدره 227,622 م.د مقابل 349,609 م.د في التصرف السابق.ويبرز الملحق عدد 7 تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2022 و2023.

ويعود هذا التراجع أساسا إلى الموارد المسجلة بحساب دعم القوات المسلّحة (160,743 - م.د) وحساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي (3,580 - م.د) وحساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية (1,185 - م.د) وصندوق دعم القدرات وتطوير مجال المنافسة (0,704 - م.د) وحساب حماية النباتات (0,571 - م.د).

ومن جهة أخرى، ساهم في هذا التراجع عدم تسجيل بعض الحسابات لموارد خلال سنة 2023 على غرار حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية والمستلزمات الطبية (7,822 - م.د) وحساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك (5,382 - م.د) وحساب القمة الفرنكوفونية (1,852 - م.د) وحساب دعم الإستراتيجية الوطنيّة للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء (0,652 - م.د).

كما سجلت بعض الصناديق ارتفاعا في مواردها وخصوصا حساب عائدات الصلح الجزائي لتمويل المشاريع التنموية (26,936 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (13,646 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (5,895 م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (5,850 م.د).

II. نفقات الحسابات الخاصة

حدد قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 التقديرات النهائيّة نفقات حسابات الخاصة بالخزينة بمبلغ 1.867,700 م.د مقابل 1.796,403 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا قيمته 71,297 م.د ونسبته 3,97 % وبلغت النفقات المنجزة فعليّا 1.869,556 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 100,10 %.

ومقارنة بالتصرّف السابق، سجلت النفقات المنجزة فعليّا في سنة 2023 (1.869,556 م.د) تجاوزا للنفقات المنجزة للنفقات المنجزة في سنة 2022 (1.591,496 م.د) بما قدره 278,060 م.د وبما نسبته 17,47 %.

1. نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

حددت التقديرات النهائية لنفقات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 1.801,295 م.د مقابل 1.601,401 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا بمبلغ 199,894 م.د وبنسبة 12,48%.

وبلغت الإعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة سنة 2023 ما قيمته 1.706,127 م.د مقابل 1.348,800 م.د في سنة 2022 مسجلة ارتفاعا بمبلغ 357,327 م.د بنسبة 26,49 % عن السنة السابقة.

وشمل هذا الارتفاع عددا من الحسابات الخاصة بالخزينة نذكر منها خاصة حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الإجتماعي (361,316 م.د) و صندوق دعم الصحة العمومية (45 م.د) وصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور (9,328 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري (7,374 م.د) والصندوق الوطني لتحسين السّكن (3,565 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (2,030 م.د) وصندوق حماية المناطق السياحيّة (1,819 م.د).

في المقابل، انخفض حجم النفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى، ومن أهمها صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (31,878- م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (12,268- م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (5,738- م.د) وصندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط (4,983 - م.د) وصندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني (4,948 - م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (4,717- م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي الحسابات الخاصة في الخزينة التي سجلت أهمّ النفقات خلال سنة 2023:

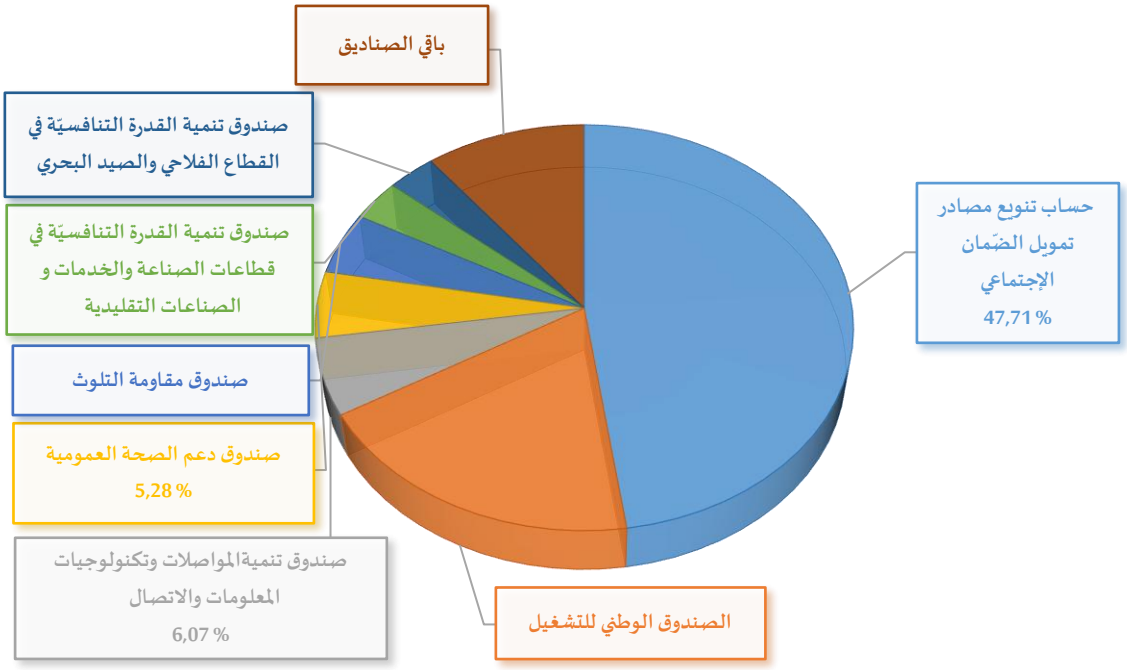

وأفرزت الحسابات الخاصة في الخزينة في نهاية سنة 2023 فائضا جمليا لمقابيضها على نفقاتها قدره 8.947,322 م.د مقابل 7.181,472 م.د في التصرف السابق. وساهم في تسجيل هذا الفائض عدم إنجاز أي نفقات بعنوان 6 حسابات خاصة في الخزينة خلال الثلاث السنوات الماضية وهي الصندوق العام للتعويض وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية وحساب تمويل الإجراءات الإستثنائية للإحالة على التقاعد وصندوق النهوض بالصادرات وصندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية وصندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها.

ويبين الملحق عدد 8 تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2022 و2023.

2. نفقات حسابات أموال المشاركة

تراجعت النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة لتبلغ 163,429 م.د في موفي سنة 2023 مقابل 242,676 م.د في التصرف السابق أي بنقصان بلغ (79,247- م.د) نسبته 32,66 - % مقارنة بزيادة نسبتها 25,16 % في التصرف السابق.

ويعود هذا التراجع أساسا إلى انخفاض النفقات المنجزة على حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية والمستلزمات الطبية بما قدره 88,861 م.د وبما نسبته 94 %، حيث مرّ حجم الإنفاق على هذا الحساب من 94,538 م.د في سنة 2022 إلى 5,677 م.د في سنة 2023.

كما تقلصت نفقات بعض حسابات أموال المشاركة الأخرى منها حساب العودة المدرسية (17,854 - م.د) وحساب القمة الفرنكوفونية (11,336 - م.د) وحساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (6,547 - م.د) وحساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي (5,980 - م.د) وحساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية (4,847

- م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (4,083 - م.د) وحساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك (2,358 - م.د).

في المقابل، خصّ نمو النفقات حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (47,056 م.د) وحساب دعم القوات المسلّحة (21,974 م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (5,546 م.د) وحساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات (1,085 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي حسابات أموال المشاركة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2023:

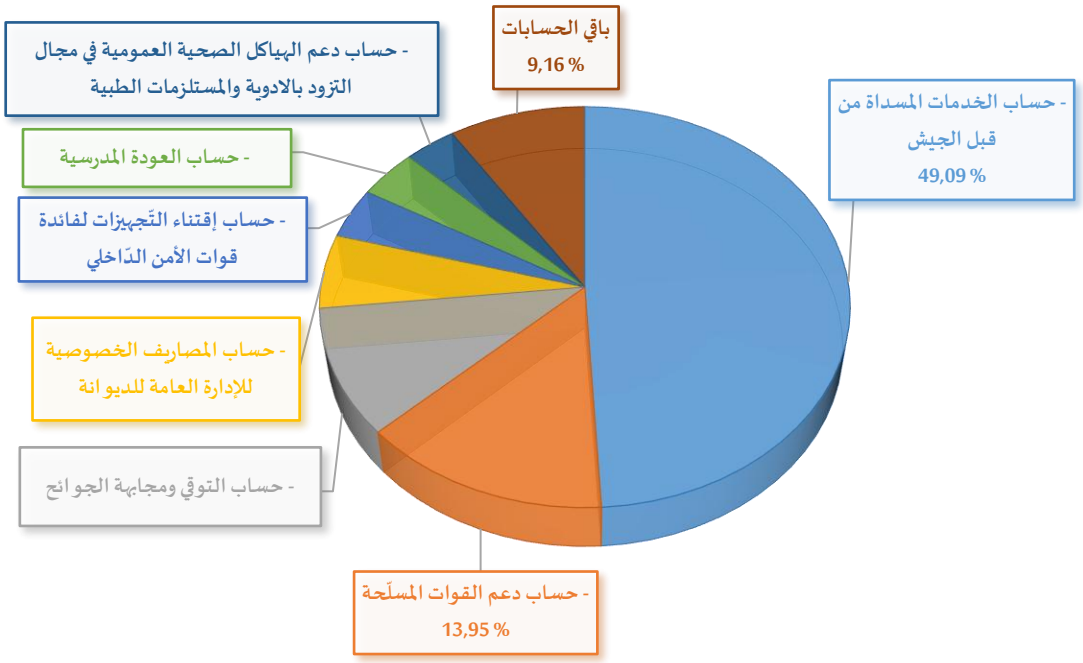

ويبرز الملحق عدد 9 تطور نفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2022 و2023.

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

العنوان الأول: موارد المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

ارتفع عدد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة في سنة 2023 إلى 2610 مقابل 2608 سنة 2022. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى إحداث مؤسسّات جديدة تحت إشراف مهمّة التربية (14مؤسّسة جديدة) ومهمة المالية(مؤسّستين)ومهمة رئاسة الجمهورية(مؤسسة)بينما تمّ تسجيل انخفاض في عدد المؤسسات الملحقة بمهمة التعليم العالي والبحث العلمي(15 مؤسسة).

وحققت هذه المؤسسات خلال تصرف سنة 2023 موارد جملية باعتبار فواضل السنة السابقة قدرها 2.882,284 م.د مقابل 2.403,810 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 478,477م.د ونسبته 18,86%.

القسم 1: موارد العنوان الأوّل

حددت التقديرات النهائية لموارد العنوان الأول للمؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما يعادل 2.066,467 م.د في سنة 2023 مقابل 1.879,651 م.د في سنة 2022 وتطورت بالتالي بمبلغ قدره 186,816م.د ونسبته 9,94 % . ويبرز الملحق عدد 10 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسسات في سنة 2023.

ونجم تواصل تطور تقديرات موارد العنوان أساسا عن ارتفاع موارد عدّة مؤسسات خاصة منها الملحقة بمهمة الصحة (+ 143,203 م.د ؛ + 20,41%) وبمهمة الداخلية (+13,437 م.د ؛ + 39,09%) وبمهمة العدل (+12,080 م.د ؛ + 18,61%) وبمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (+11,396 م.د ؛ + 9,26%) وبمهمة الشباب والرياضة والإدماج المهني (+7,277 م.د ؛ + 13,46 %) ومهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (+ 6,943 م.د ؛ + 22,39 %).

وحدّ من هذا الارتفاع أساسا تقلّص موارد عدد من المؤسسات خاصة منها تلك الرّاجعة بالنّظر إلى مهمة التربية(-18,297 م.د ؛ - 6,54 %) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي(- 8,459 م.د ؛ - 1,95 %).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع التقديرات النهائية لموارد العنوان الأول للمؤسسات العمومية في سنة 2023 حسب مهمات الإشراف

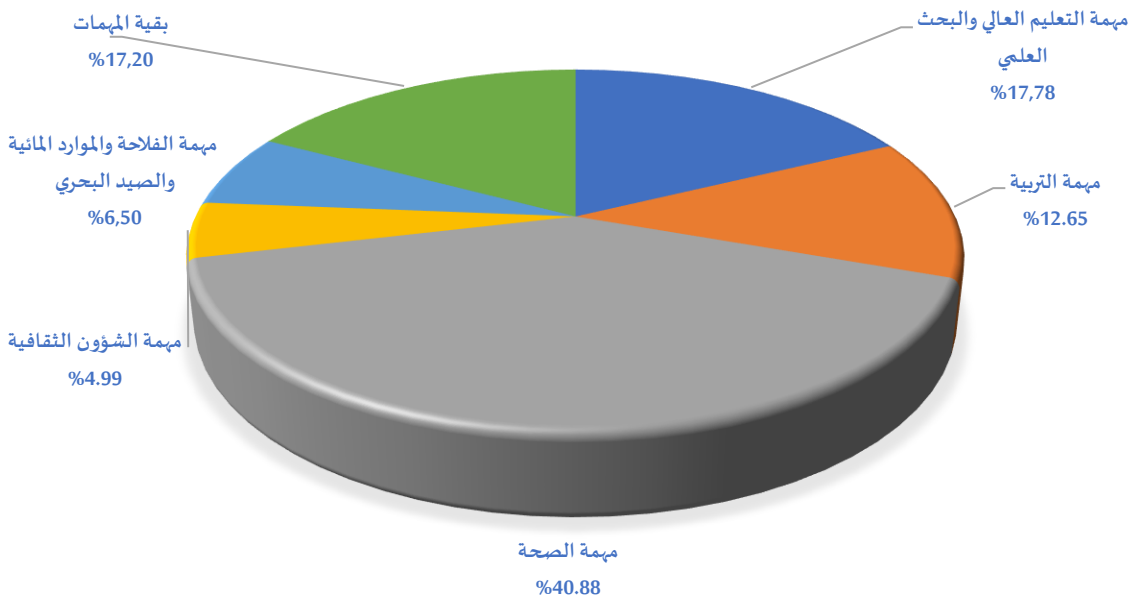

وبلغت جملة موارد العنوان الأول المحققة للمؤسسات العموميّة في سنة 2023 ما قيمته 1.734,308 م.د وتوزعت هذه الموارد بين الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية بما قدره 761,646 م.د ومنح مسندة لها من طرف الدولة بما قدره 972,662 م.د وارتفعت خلال سنة 2023 حصة الموارد الذاتية بصفة طفيفة لتبلغ ما نسبته 43,92% مقارنة مع ما تم تحقيقه في التصرف السابق أي 42,98 %. وارتفعت حصة موارد العنوان الأول لمهمات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية في سنة 2023 حيث ارتفعت هذه الموارد بما قدره 181,453 م.د وما نسبته 17,41% مقارنة بالتصرف السابق وبالتالي حافظت موارد هذه المهمات على الحصة الأوفر من جملة موارد العنوان الأول بمبلغ جملي 1.223,7888 م.د وبنسبة 70,56 %.

القسم 2: موارد العنوان الثاني

شهدت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة التي تم تحقيقها انخفاضا لتستقر في حدود 851,188 م.د في سنة 2023 مقابل 899,275 م.د في سنة 2022 وهو ما يمثل تقلصا قدره 48,087 م.د ونسبته 5,65 %.

وتوزعت موارد العنوان الثاني للمؤسسات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بين المقابيض التي تم تحقيقها خلال سنة 2023 بمبلغ 524,195 م.د والفوائض المنقولة من التصرف السابق بمبلغ 326,993 م.د.

أ- الموارد المحصلة خلال السنة

سجلت الموارد االتي تم تحصيلها خلال سنة 2023 ارتفاعا بما قيمته 25,405 م.د وما نسبته 5,09 % مقارنة بالتصرف السابق.

واستأثرت كل من المؤسسات التابعة لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومهمة التربية ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي بالنصيب الأكبر من الموارد المحصلة وذلك على التوالي بنسبة 49,59 % و22,35 % و13,72 %.

وارتفعت الموارد المحصلة لدى المؤسسات الملحقة بعدد من المهمات على غرار المؤسسات الملحقة بمهمة التربية (35,748 م.د ؛ 43,90 %) وبمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (15,806 م.د ؛ 6,47 %) وبمهمة العدل (14,530 م.د ؛ 131,83 %).

في المقابل تقلصت الموارد المحققة لدى المؤسسات الملحقة بعدد من المهمات الأخرى على غرار المؤسسات الملحقة بمهمة الصحة (-25,210 م.د ؛ -71,55%) وبمهمة التعليم العالي والبحث العلمي (- 20,033؛ - 21,79%).

ويبرز الرّسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية في سنة 2023 حسب مهمات الإشراف:

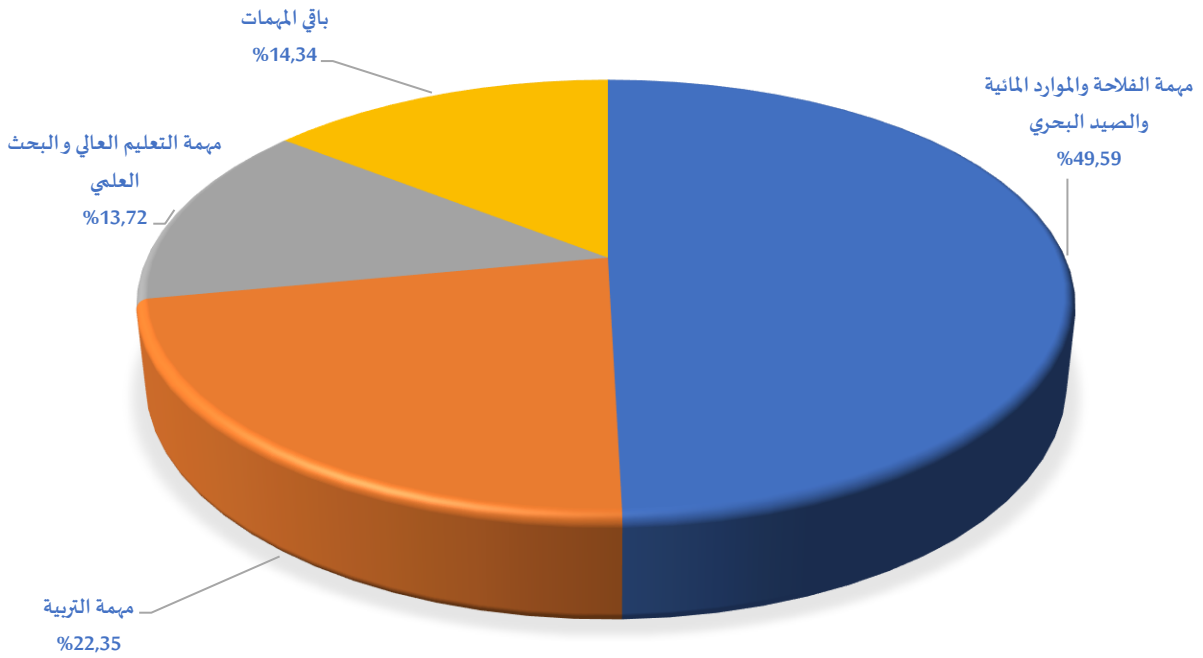

ويبرز الملحق عدد 11 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمحصلة بين سنتي 2022 و2023.

ب- الفواضل المنقولة من التصرف السابق

أفرز تصرف سنة 2023 تسجيل فواضل في المقابيض على النفقات للعنوان الثاني بمبلغ 345,640 م.د مقابل 381,160 م.د في التصرف السابق. مسجلة انخفاضا قدره 35,520 م.د وبنسبة 10,28 %. كما بلغت حصّة الفواضل 65,94 % من جملة موارد العنوان الثاني مقابل 44,64 % في التصرف السابق.

وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسسات التابعة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 141,619 م.د وبنسبة 40,97 % ولمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 87,875 م.د وبنسبة 25,42 % ولمهمة الصحة بمبلغ 24,986 م.د وبنسبة 7,23 %.

العنوان الثاني: تكاليف المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

ارتفعت في سنة 2023 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانيتاها ترتيبيّا بميزانية الدولة إلى ما قيمته 1.943,068 م.د مقابل 1.776,608 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا بمبلغ 166,460 م.د وبنسبة 9,37 %. ونتج هذا الارتفاع عن المفعول المزدوج لزيادة نفقات العنوان الأول بنسبة 14,23 % ولتقلص نفقات العنوان الثاني بنسبة 2,43%.

1. نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون المالية الأصلي لسنة 2023 تقديرات نفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانيتاها ترتيبيا بميزانية الدولة بما قدره 1.333,439 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة والبالغة 733,027 م.د، ارتفعت التقديرات النهائية إلى 2.066,467 م.د مقابل 1.879,651 م.د في التصرف السابق مسجّلة بذلك زيادة قيمتها 186,816 م.د ونسبتها 9,94 %.

وتمّ صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 1.258,493 م.د وهو ما يمثل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 60,90 (%مقابل 66,95 % خلال سنة 2022) . وعرفت نفقات العنوان الأول للمؤسسات العموميّة في سنة 2023 نموا بنسبة 14,23 % وذلك بصفة متزايدة نسبيا بالمقارنة مع النمو المسجل خلال سنة2022(0,1 %).

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية في موفى سنة 2023 في مستوى العنوان الأول فوائض للمقابيض على المصاريف قدرها 296,788 م.د مقابل 246,042 م.د في سنة 2022. وشملت هذه الفواضل أساسا المؤسسات التابعة إلى كل من مهمة الصحة (77,109 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (52,421 م.د) ومهمة التربية (33,500 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (28,763 م.د) حيث سجلت المؤسسات التابعة لهذه المهمات مجتمعة ما نسبته64,62 % من جملة فواضل 2023.

ويبين الجدول الوارد بالملحق عدد 12 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة وتطورها خلال سنتي 2022 و 2023.

2. نفقات العنوان الثاني

بلغت في سنة 2023 نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 505,548 م.د وهو مايمثل انخفاضا قدره 12,568 م.د ونسبته 2,43 % مقارنة بالنفقات المنجزة في التصرف السابق والتي بلغت 518,116 م.د.

ونجم هذا الانخفاض عن المفعول المزدوج لتقلص النفقات التي تم تأديتها في عدد من المؤسسات الملحقة بمهمة التعليم العالي والبحث العلمي(-24,354 م.د) وبمهمة الصحة (-17,849 م.د) وبمهمة العدل (-3,348 م.د)ولزيادة نفقات بعض المؤسسات الأخرى على غرار المؤسسات الملحقة بمهمة التربية(22,823 م.د) وبمهمـة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن(5,873 م.د) ومهمة الدفاع الوطني (1,998 م.د).

وبلغت في موفى السنة، فوائض مقابيض العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة على مصاريفها ما قيمته 345,640 م.د مقابل 381,160 م.د في سنة 2022.

ويبين الملحق عدد 13 تطور نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنتي 2022 و 2023.

العنوان الثالث: موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج، والبالغ عددها 90 مركزا 212,144 م.د في سنة 2023 مقابل 211,575 م.د في التصرّف السّابق وهو ما يمثل ارتفاعا قدره 0,569 م.د ونسبته 0,27 %. وبلغت قيمة تنقيحات الاعتمادات الأوليّة مايعادل 13,318 م.د وبالتالي ارتفعت التقديرات النهائيّة إلى مايعادل 225,462 م.د وتم تحقيقها كاملة.

وبلغت مقابيض العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج ما مجموعه 8,987 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 3,227 م.د وفواضل منقولة من التّصرف السابق بقيمة 5,760 م.د.

العنوان الرابع: مصاريف المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت في سنة 2023 نفقات العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج إلى 220,227 م.د مقابل 211,514 م.د في سنة 2022 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 8,713 م.د ونسبته 4,12%.

وسجلت مصاريف سنة 2023 استهلاكا للمقابيض المحصلة (220,227 م.د) بنسبة 97,67 % مقابل ما نسبته 97,21 % خلال السنة السابقة. وانخفضت بذلك فوائض موفى السنة بصفة طفيفة لتبلغ ما قيمته 5,235 م.د مقابل 6,075 م.د في التصرف السابق.

وبلغت المصاريف المنجزة على العنوان الثاني ما قيمته 2,719 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 30,25 % من مجموع المقابيض البالغة 8,987 م.د. وأفضت نسبة الإستهلاك المذكورة إلى فواضل بقيمة 6,268 م.د.

الجزء الخامس: النّتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية والتّصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميّين والحساب العام للسّنة الماليّة 2023

العنوان الأول : النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية

ا-موارد وتكاليف الدّولة

أوّلا-موارد الدولة

- أ- موارد ميزانية الدولة

ضبطت التقديرات النهائية لموارد ميزانية الدولة بمبلغ 45.810.294.484 د مفصّلة كما يلي:

- تقديرات قانون الماليّة التعديلي بمبلغ	45.360.000.000 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ	235.453.796 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة بمبلغ	214.840.688 د
وبلغت جملة الاستخلاصات	51.020.727.161 د
ممّا أسفر عن تجاوز المقابيض للتقديرات بمبلغ	5.210.432.677 د.

-ب- موارد الخزينة

ضبطت جملة التقديرات النهائية لموارد الخزينة بمبلغ	25.879.000.000 د
وبلغ مجموع استخلاصات مداخيل عمليات الخزينة	398.633.458.891 د
ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض على التقديرات قدرها	372.754.458.891 د
وبذلك تكون التقديرات النهائية لموارد الدولة قد بلغت ما جملته	71.689.294.484د
وبلغت موارد الدولة المحصّلة ما جملته	449.654.186.052 د

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ 377.964.891.568د

ثانيا –تكاليف الدولة

-أ- نفقات ميزانية الدولة

بلغت الاعتمادات النّهائيّة بعنوان نفقات الميزانية 56.521.294.484 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 52.726.440.913 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها 3.794.853.571 د
ومقارنة بجملة استخلاصات مداخيل الميزانية المنجزة 51.020.727.161 د
أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة والبالغة 52.726.440.913 د

تجاوزا بمبلغ 1.705.713.752 د

-ب- تكاليف الخزينة

بلغت تقديرات تكاليف الخزينة 15.168.000.000 د
وتمّ صرف تكاليف الخزينة في حدود 398.673.024.165 د

وهو ما أسفر عن تجاوز للمصاريف على التقديرات بما قدره 383.505.024.165 د
وبلغ مجموع استخلاص مداخيل عمليات الخزينة 398.633.458.891 د
وبلغ مجموع مصاريف عمليات الخزينة 398.673.024.165 د

وهو ما أسفر عن تجاوز للمصاريف على التقديرات بما قدره 39.565.274 د

وباعتبار فائض المقابيض على المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2022 والذي بلغ 4.666.313.213 د

يصبح فائض المقابيض عن المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2023 ما قيمته 4.626.747.939 د

ثالثا - النتائج

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليات الخزينة النّتائج التالية:

-أ- الاعتمـادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات النهائيّة لنفقات الميزانيّة	56.521.294.484 د
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها لنفقات الميزانيّة	52.726.440.913 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها	3.794.853.571 د
يتعيّن إلغاؤها	

-ب- فوائض المـوارد التي يتعيّن نقلها

1- الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت المقابيض المحصّلة	10.653.449.101 د
وبلغت المصاريف المنجزة	1.706.127.413 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	8.947.321.688 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2024 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة

2- حسابات أموال المشاركة

بلغت المقابيض المحصّلة	828.347.642 د
وبلغت المصاريف المنجزة	163.429.184 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	664.918.458 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2024 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة

رابعا - نتيجة تنفيذ الميزانيّة

يسفر تصرف ميزانيّة 2023 عن نقص للمقابيض على المصاريف قدره 1.705.713.752 د

ودون اعتبار فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصّة لسنة 2023 والبالغ ما قدره 9.612.240.146 د

أفضى تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 إلى نقص الموارد الحاصلة للميزانيّة على النّفقات المنجزة بمبلغ قدره 11.317.953.898 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II–المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا-الموارد

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ	2.066.466.972 د
وبلغت المقابيض المنجزة	1.734.307.837 د
ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره	332.159.135 د

ثانيا- النفقات

بلغت الاعتمادات النهائيّة	2.066.466.972 د
وبلغت النّفقات المنجزة	1.437.519.796 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها يتمّ إلغاؤها.	628.947.176 د

ثالثا- النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة	1.734.307.837 د
جملة المصاريف المنجزة	1.437.519.796 د
الرّصيد المتبقي	296.788.041 د

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2024 وفقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للميزانيّة.

III -المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة	225.462.000 د
وبلغت المصاريف المنجزة	220.227.000 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره	5.235.000 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج في سنة 2023 :

بالدّينار

البيان	التقديرات النهائية للميزانيّة	الإنجازات			الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		الميزانية	الخزينة	موارد أخرى	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة							
المقابيض	45 810 294 484	51 020 727 161	398 633 458 891	-	-	-	-
المصاريف	56 521 294 484	52 726 440 913	398 673 024 165	-	-	-	3 794 853 571
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	1 705 713 752	39 565 274	-	-	-	-
فوائض المقابيض في موفّى السّنة السّابقة	-	7 782 197 262	4 666 313 213	-	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2024	-	9 612 240 146	4 626 747 939	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	11 317 953 898	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة							
المقابيض	2 066 466 972	-	-	1 734 307 837	-	-	-
المصاريف	2 066 466 972	-	-	1 437 519 796	-	-	628 947 176
فائض مقابيض	-	-	-	296 788 041	-	-	-
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج							
المقابيض	-	-	-	225 462 000	-	-	-
المصاريف	-	-	-	220 227 000	-	-	-
فائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	5 235 000	5 235 000	-	-

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	5 235 000	د
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	11 317 953 898	د
فوائض تنقل إلى تصرف 2024 - حسابات خاصّة	9 612 240 146	د
- المؤسّسات العموميّة	296 788 041	د
اعتمادات غير مستعملة تلغى: - الدولة	3 794 853 571	د
- المؤسسات العمومية	628 947 176	د

العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2023

إنّ محكمة المحاسبات،

عملا بأحكام الفصول عدد 10 و160من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات،
وعملا بأحكام الفصول عدد 66 و67 من القانون الأساسي للميزانية،
تتولّى محكمة المحاسبات التصريح بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة،
وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للمحكمة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2023، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للدولة للسنة المالية 2023 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2023 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات:

1. وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2023 ،

2. عـدم إدراج بالحسـاب العـامّ للدّولـة للسـنة الماليـة الـديون التي تـمّ طرحهـا والمبـالغ المتبقيّـة للاسـتخلاص بعنـوان مـوارد الدولـة المثقلـة بحسـابات قباضـات الديوانة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،
3. عـدم إدراج مبـالغ النفقـات التي تـمّ عقـدها ولـم يـتمّ خلاصـها طبقـا لأحكـام الفصـل 208 مـن مجلـة المحاسـبة العموميّـة بالحسـاب العـامّ للدّولـة للسـنة الماليّة.

وبعد الاطلاع :

I – على حسابات الدّولة

أ- موارد وتكاليف الدولة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة للميزانيّة ما قدره 51.020.727.161 د وبلغت المصاريف 52.726.440.913 د.

وأسـفر تصـرّف 2023 عن فائض في المصـاريف على المقابيض بمبلغ 1.705.713.752 د وبعد طرح مبلغ 9.612.240.146 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سـنة 2024 وذلك لفائدة الحسـابات الخاصّـة في الخزينة في حدود 8.947.321.688 د ولفائدة حسـابات أموال المشـاركة في حدود 664.918.458 د، أغلق تصـرف 2023 بفائض صـاف للمصـاريف على المقابيض بمبلغ 11.317.953.898د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

ب- عمليّات الخزينة

سجّل رصيد عمليات الخزينة المجمّعة بتاريخ 31 ديسمبر 2022 فائضا في المقابيض قدره	4.626.747.939.458د
وسجّلت عمليات الخزينة لسنة 2023 فائضا في المصاريف قدره	39.565.274 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض بتاريخ 31 ديسمبر2023 قدره	4.626.787.504.732د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ	17.741.871.554,019 د
رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة	1.194.697.857 د
بقايا للتسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2023	16.547.173.697,019.د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2023.

II –وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت المقابيض لمجموع المؤسّسات العموميّة	1.734.307.837 د
وبلغت مصاريفها	1.437.519.796 د
ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ	296.788.041 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2024.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

III –وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج:

قبضا	225.461.832,442 د
وصرفا	220.227.191,478 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره	5.234.640,964د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

*

* *

وختاما، فإنّ الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة 2023 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على المحكمة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة المحكمة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2023 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير محكمة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2023.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 26 ديسمبر 2025.

الملاحق

الملحق عدد 1 : الحسابات الخاصة في الخزينة التي لم تسجل أي نفقات طيلة السنوات من 2020 إلى 2023

المهمات	ع/ر	الحسابات	الفواضل في 2023
		حسابات أموال المشاركة	
مجلس نواب الشعب	1	حساب دعم النشاط الفكري بمجلس النواب	23 443,435
رئاسة الجمهورية	2	حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	59 857,403
رئاسة الحكومة	3	حساب و نشر و توزيع مجلة الهداية	9 154,966
رئاسة الحكومة	4	حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
رئاسة الحكومة	5	حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	280 241,036
مهمة الداخلية	6	حساب مشروع بناء مقر جديد لمركز التكوين و دعم اللامركزية	215 526,333
مهمة الداخلية	7	حساب البرنامج الوطني للنظافة والعناية بالبيئة	10 561,050
مهمة البيئة	8	حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1 868 173,487
مهمة البيئة	9	حساب حماية البيئة	175 023,570
مهمة البيئة	10	حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1 360 288,750
مهمة الدفاع الوطني	11	حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	0,302
مهمة المالية	12	حساب التدخلات المختلفة	1 803 150,274
مهمة المالية	13	حساب جبر الاضرار الناجمة عن الاحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	12 274 814,000
مهمة المالية	14	حساب مشروع دعم اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية و الدعم	0,661
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	15	حساب ممارسة حق الأولوية	18 800,000
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	16	حساب حراسة و صيانة بعض المباني الراجعة للدولة	421 317,442
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	17	حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	72 098,073
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	18	حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	188 189,065
مهمة الاقتصاد و التخطيط	19	الحساب التونسي السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية	3 704 189,320
مهمة الاقتصاد و التخطيط	20	حساب الحد من الفقر تطاوين هبات	48,165
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	21	حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	22	حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	0,500

مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	23	حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	24	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين (مهمة الفلاحة)	285 677,289
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	25	حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة و التكنولوجيا	277 295,209
مهمة تكنولوجيات الإتصال	26	حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186 474,562
مهمة تكنولوجيات الإتصال	27	حساب دار الصحافي	78 016,184
مهمة التجهيز و الإسكان	28	حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288 447,049
مهمة التجهيز و الإسكان	29	حساب البناءات المدنية و الحي الأولمبي 7 نوفمبر و مراقبة موانئ الصيد	120 207,437
مهمة الشباب و الرياضة	30	حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
مهمة الشباب و الرياضة	31	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68 000,000
مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة وكبار السن	32	طفولتي	78 719,700
مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة وكبار السن	33	حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45 610,609
مهمة الشؤون الاجتماعية	34	حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	51 751,637
مهمة الشؤون الاجتماعية	35	حساب جبر أضرار الفيضانات بنابل	1 444 320,024
مهمة الشؤون الاجتماعية	36	حساب التضامن الوطني لمجابهة جائحة كورونا	2 020,000
مهمة الشؤون الاجتماعية	37	حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	8 033 999,000
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	38	حساب البرنامج الثقافي للطلبة	576 126,904
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	39	مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	932 893,645
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	40	حساب القروض الجامعية	22 854 913,221
مهمة التشغيل والتكوين المهني	41	حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
مهمة الصحة	42	حساب الاعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	0,118
مهمة الصحة	43	حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	561 206,597
مهمة الصحة	44	حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للإتصال والمعلومات	5 877 745,412
التجارة و تنمية الصادرات	45	صندوق دعم القدرات وتطوير مجال المنافسة	2 320 218,705
	جملة حسابات أموال المشاركة		**66 568 877,151**
	الحسابات الخاصة في الخزينة		

مهمة رئاسة الحكومة	1	صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	2 616 273,312
مهمة الشؤون الاجتماعية	2	صندوق حوادث الشغل	0,996
مهمة الشؤون الاجتماعية	3	حساب تمويل الإجراءات الإستثنائية للإحالة على التقاعد	26 951 825,897
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	4	الصندوق العام للتعويض	715 765 201,126
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	5	صندوق النهوض بالصادرات	11 908 012,304
مهمة التربية	6	صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	192 629,801
		جملة الحسابات الخاصة في الخزينة	**757 433 943,436**
		المجموع العام	**824 002 820,587**

ملحق عدد 2 : توزيع الاعتمادات التكميليّة لسنة 2023 حسب المهمات والأقسام

بالمليون دينار

المهمات / الأقسام	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
3-مهمة رئاسة الجمهورية	-	0,678	-	3,135	-	**3,813**
4-مهمة رئاسة الحكومة	3,164	3,897	4,865	-	-	**11,926**
6-مهمة العدل	-	1,695	0,020	12,000	-	**13,715**
7-مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	4,400	-	-	-	-	**4,400**
8-مهمة الدفاع الوطني		-	-	-	-	**0,000**
10-مهمة المالية	83,720	0,838	0,185	-	15,500	**100,244**
12-مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	0,994	0,462		0,234		**1,690**
13-مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	-	-	6,423	-	-	**6,423**
14-مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	0,926	0,283	-	-	-	**1,209**
15-مهمة التجارة وتنمية الصادرات	-	-	5,071	-	-	**5,071**
17-مهمة السياحة	2,291	-	0,039	-	-	**2,330**
18-مهمة التجهيز والإسكان	-	-	0,160	-	-	**0,160**
19-مهمة البيئة	-	-	1,270	-	-	**1,270**
20-مهمة النقل	-	-	0,037	-	-	**0,037**
24-مهمة الصحة	-	-	-	34,000	-	**34,000**
26-مهمة التربية	-	-	-	1,777	-	**1,777**
28-مهمة التشغيل والتكوين المهني	15,729	-	-	-	-	**15,729**
31-مهمة محكمة المحاسبات	0,057	-	-	-	-	**0,057**
الجملة	**111,281**	**7,853**	**18,070**	**51,146**	**15,500**	**203,850**

ملحق عدد 3 : توزيع نفقات الدولة لسنة 2023 حسب المهمات

بحساب المليون دينار

بيان المهمة	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
مهمة مجلس نواب الشعب	36,000	36,000	-	-	2,981	2,981	-	-	36,000	32,095	3,905
مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم	-	-	-	-	-	-	-	-	0,000	0,000	0,000
مهمة رئاسة الجمهورية	191,000	191,000	-	-	11,664	11,664	3,813	3,306	198,119	178,158	19,961
مهمة رئاسة الحكومة	252,613	252,613	-	-	8,292	8,292	11,926	0,514	265,053	241,497	23,556
مهمة الداخلية	5 697,400	5 697,400	9,000	9,000	896,634	896,634	-	9,088	5 706,488	5 552,080	154,408
مهمة العدل	908,000	908,000	-	-	104,304	104,304	13,715	0,000	921,715	898,761	22,954
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	331,000	331,000	0,750	0,750	10,906	10,906	4,400	0,502	335,902	323,517	12,385
مهمة الدفاع الوطني	3 750,000	3 750,000	-	-	421,314	421,314	-	162,985	3 912,985	3 837,239	75,746
مهمة الشؤون الدينية	180,140	180,140	0,200	0,200	111,114	111,114	-	-	180,140	177,723	2,417
مهمة المالية	1 184,000	1 184,000	-	-	115,290	115,290	100,244	-	1 284,244	1 158,499	125,745
مهمة الاقتصاد والتخطيط	930,000	930,000	-	-	263,587	263,587	-	-	930,000	695,650	234,350
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	83,500	83,500	0,587	0,587	3,258	3,258	1,690	17,539	102,729	97,569	5,160
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 965,000	1 965,000	5,120	5,120	484,470	484,470	6,423	15,073	1 986,496	1 857,428	129,068
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	5 971,200	7 332,200	0,073	0,073	10,734	10,734	1,209	-	7 333,409	7 184,125	149,284

مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2 689,280	3 971,280	-	-	344,135	344,135	5,071	-	3 976,351	3 934,415	41,936
مهمة تكنولوجيات الاتصال	150,150	150,150	-	-	6,458	6,458	-	15,500	165,650	146,514	19,136
مهمة السياحة	174,000	174,000	-	-	0,284	0,284	2,330		176,330	107,241	69,089
مهمة التجهيزوالإسكان	1 883,500	1 883,500	0,900	0,900	525,441	525,441	0,160	11,270	1 894,930	1 610,178	284,752
مهمة البيئة	414,562	414,562	-	-	9,846	9,846	1,270	67,893	483,725	396,646	87,079
مهمة النقل	1 011,475	1 011,475	-	-	38,404	38,404	0,037	-	1 011,512	935,525	75,987
مهمة الشؤون الثقافية	395,000	395,000	0,545	0,545	14,480	14,480	-	4,000	399,000	371,759	27,241
مهمة الشباب والرياضة	856,000	856,000	-	-	85,998	85,998	-	-	856,000	790,065	65,935
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	239,000	239,000	0,014	0,014	22,075	22,075	-	-	239,000	218,717	20,283
مهمة الصحة	3 660,000	3 660,000	10,941	10,941	337,766	337,766	34,000	14,121	3 708,121	3 520,008	188,113
مهمة الشؤون الاجتماعية	3 302,000	2 605,300	1,200	1,200	59,827	59,827		106,984	2 712,284	2 585,339	126,945
مهمة التربية	7 550,000	7 550,000	23,802	23,802	430,957	430,957	1,777	21,519	7 573,296	7 034,846	538,450
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 153,000	2 153,000	10,127	10,127	156,664	156,664	-	-	2 153,000	2 062,448	90,552
مهمة التشغيل والتكوين المهني	990,612	990,612	0,015	0,015	2,480	2,480	15,729	-	1 006,341	839,203	167,138
مهمة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4,051	4,051	-	-	0,065	0,065	-	-	4,051	0,724	3,327
مهمة المحكمة الدستورية	-	-	-	-	-	-	-	-	0,000	0,000	0,000
مهمة محكمة المحاسبات	31,500	31,500	-	-	0,508	0,508	0,057	-	31,557	31,308	0,249
مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	74,000	74,000	-	-			-	-	74,000	65,250	8,750
نفقات التمويل	5 307,000	5 842,000	-	-	12,900	12,900	-	-	5 842,000	5 841,914	0,086

المجموع دون احتساب مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة	52 364,983	54 846,283	63,274	63,274	4 492,836	4 492,836	203,851	450,294	55 500,428	52 726,441	2 773,987
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 556,017	1 224,717	-	-	-	-	-203,851	-	1 020,866	0,000	1 020,866
المجموع	**53 921,000**	**56 071,000**	**63,274**	**63,274**	**4 492,836**	**4 492,836**	**0,000**	**450,294**	**56 521,294**	**52 726,441**	**3 794,853**

ملحق عدد 4 : توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 حسب المهمات والبرامج

بحساب المليون دينار

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023		نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات التمويل	الجملة
1-مجلس نواب الشعب		**23,466**	**5,114**	**2,022**	**1**	**0**	**0**	**32,095**
	برنامج عدد1:مجلس نواب الشعب	23,466	5,114	2,022	1,493			32,095
3-رئاسة الجمهورية		**134,863**	**26,794**	**4,157**	**12,344**	**0,000**	**0,000**	**178,158**
	برنامج عدد1 :الأمن القومي والعلاقات الخارجية	2,517	3,757					6,274
	برنامج عدد2:الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية	118,262	11,864	4,157	5,710			139,993
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	14,084	11,173		6,634			31,891
4-رئاسة الحكومة		**179,913**	**20,512**	**38,445**	**2,627**	**0,000**	**0,000**	**241,497**
	برنامج عدد1:الإشراف	5,764		11,302				17,066
	برنامج عدد2:الرقابة	51,961	3,259		0,616			55,837
	برنامج عدد3:الاعلام والاتصال والتكوين	86,587		11,947	0,018			98,552
	برنامج عدد4:التصرف في القطاع العمومي	8,908		4,813				13,721
	برنامج عدد5:تحديث الخدمات الإدارية	1,764		0,058				1,822
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	24,929	17,253	10,325	1,992			54,500
5-مهمة الداخلية		**3 836,432**	**368,415**	**1 147,669**	**199,565**	**0,000**	**0,000**	**5 552,080**
	برنامج عدد1:الأمن الوطني	1 972,001	52,660	126,754	69,042			2 220,456
	برنامج عدد2:الحرس الوطني	1 261,506	149,939		93,744			1 505,189

	برنامج عدد3:الحماية المدنية	285,150	30,704		0,475			316,329
	برنامج عدد4: الشؤون المحلية	14,987		1 020,915	1,114			1 037,016
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	302,788	135,112		35,191			473,090
6-مهمة العدل		**748,527**	**88,080**	**9,049**	**53,105**	**0,000**	**0,000**	**898,761**
	برنامج عدد1:العدل	338,031	17,475		12,909			368,414
	برنامج عدد2:السجون و الإصلاح	387,516	49,199	9,049	36,000			481,763
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	22,980	21,407		4,196			48,583
7-مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج		**183,569**	**76,232**	**58,957**	**4,760**	**0,000**	**0,000**	**323,517**
	برنامج عدد1:العمل الدبلوماسي	117,486	26,506	58,957	2,489			205,437
	برنامج عدد2:العمل القنصلي و التونسيين بالخارج	57,477	40,770		0,688			98,935
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	8,606	8,956		1,583			19,145
8-مهمة الدفاع الوطني		**2 502,777**	**454,527**	**124,664**	**755,270**	**0,000**	**0,000**	**3 837,239**
	برنامج عدد1:التدخل العسكري	1 750,349	47,467		360,107			2 157,923
	برنامج عدد2:الإسناد اللوجستي التقني	257,760	92,631	124,664	332,857			807,912
	برنامج عدد3:الإحاطة بالعسكريين	239,439	153,240		28,650			421,329
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	255,230	161,189		33,655			450,075
9-مهمة الشؤون الدينية		**147,083**	**17,625**	**11,948**	**1,066**	**0,000**	**0,000**	**177,723**
	برنامج عدد1:التنمية الدينية	144,086	4,773	11,948	0,370			161,177
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	2,997	12,852		0,697			16,545
10-مهمة المالية		**996,917**	**74,655**	**18,632**	**53,058**	**15**	**0**	**1 158,499**
	برنامج عدد1:الديوانة	400,834	22,735	18,632	41,589			483,790

	برنامج عدد2:الجباية	231,562	11,861		2,427			245,849
	برنامج عدد3:المحاسبة العمومية	316,616	18,225		7,595			342,437
	برنامج عدد4:مصالح الميزانية	9,395	0,948		0,789			11,132
	برنامج عدد5:الدين العمومي	2,296	0,261					2,556
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	36,214	20,625		0,659	15,238		72,735
11-مهمة الاقتصاد والتخطيط		**72,304**	**12,208**	**560,629**	**0,253**	**50,257**	**0,000**	**695,650**
	برنامج عدد1:التوازنات الجملية والإحصاء	33,251		35,721				68,972
	برنامج عدد2:دعم التنمية القطاعية و الجهوية	19,724		516,661				536,386
	برنامج عدد3:التعاون الدولي	6,057	0,954			50,257		57,268
	برنامج عدد4:الإحاطة بالاستثمار	8,220	6,178	8,247				22,645
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,052	5,075		0,253			10,380
12-مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		**61,179**	**20,872**	**0,804**	**14,714**	**0,000**	**0,000**	**97,569**
	برنامج عدد1:التصرف في أملاك الدولة	17,625	0,424		1,000			19,049
	برنامج عدد2:حماية أملاك الدولة	23,686	14,987	0,804	11,471			50,948
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	19,868	5,461		2,243			27,572
13-مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		**642,399**	**40,689**	**619,008**	**555,332**	**0,000**	**0,000**	**1 857,428**
	برنامج عدد1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	70,138		305,204	33,230			408,572
	برنامج عدد2: الصيد البحري و تربية الأحياء المائية	6,650		117,190	24,349			148,189
	برنامج عدد3:المياه	59,107		164,004	327,710			550,821
	برنامج عدد4:الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	204,432	3,644		127,801			335,876

	برنامج عدد5: التعليم العالي و البحث و التكوين والإرشاد الفلاحي	173,941	23,876		6,424			204,241
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	128,130	13,170	32,610	35,818			209,728
14-مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		**37,011**	**7,267**	**7 139,577**	**0,270**	**0,000**	**0,000**	**7 184,125**
	برنامج عدد1:الطاقة و الطاقات المتجددة	7,856		7 045,433				7 053,289
	برنامج عدد2:الصناعة	17,989	2,232	94,144	0,109			114,473
	برنامج عدد3:المناجم	5,550	0,728					6,278
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,615	4,307		0,161			10,084
15-مهمة التجارة وتنمية الصادرات		**45,670**	**9,950**	**3 877,181**	**1,614**	**0,000**	**0,000**	**3 934,415**
	برنامج عدد1:التجارة الداخلية	29,251		3 815,132	0,186			3 844,569
	برنامج عدد2:التجارة الخارجية	11,238	7,993	62,049				81,279
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,181	1,958		1,428			8,566
16-مهمة تكنولوجيات الاتصال		**16,708**	**6,015**	**65,440**	**58,351**	**0,000**	**0,000**	**146,514**
	برنامج عدد1:التنمية الرقمية	1,699		61,000	56,007			118,706
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	15,009	6,015	4,440	2,343			27,808
17-مهمة السياحة		**67,362**	**11,516**	**28,006**	**0,357**	**0,000**	**0,000**	**107,241**
	برنامج عدد1:السياحة والصناعات التقليدية	65,098	10,551	28,006	0,282			103,937
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	2,264	0,965		0,075			3,304
18-مهمة التجهيز والإسكان		**112,401**	**59,808**	**213,438**	**1 223,221**	**1,310**	**0,000**	**1 610,178**
	برنامج عدد1:البنية الأساسية للطرقات	51,483	36,946	213,438	926,701			1 228,568
	برنامج عدد2: حماية المناطق العمرانية و الشريط الساحلي و التحكم في المنشآت	15,479	2,088		144,053	1,310		162,929

	برنامج عدد3:التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	17,858	11,703		147,684			177,245
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	27,582	9,071		4,782			41,435
19-مهمة البيئة		**36,051**	**6,006**	**287,572**	**67,018**	**0,000**	**0,000**	**396,646**
	برنامج عدد1:البيئة والتنمية المستدامة	29,768	2,707	287,572	66,453			386,500
	برنامج عدد2:الشؤون المحلية							0,000
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	6,283	3,300		0,564			10,147
20-مهمة النقل		**19,142**	**4,544**	**910,605**	**1,234**	**0,000**	**0,000**	**935,525**
	برنامج عدد1:النقل البري	3,240		853,223				856,463
	برنامج عدد2:الطيران المدني	1,459	0,512	9,999				11,970
	برنامج عدد3:النقل البحري والموانئ	1,594		47,383				48,977
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	12,849	4,033		1,234			18,115
21-مهمة الشؤون الثقافية		**215,160**	**22,314**	**87,657**	**46,628**	**0,000**	**0,000**	**371,759**
	برنامج عدد1:الفنون	7,436		42,921	1,420			51,777
	برنامج عدد2:الكتاب و المطالعة	6,184	11,426		13,030			30,640
	برنامج عدد3:العمل الثقافي	9,364		31,934	24,035			65,333
	برنامج عدد4:التراث	55,000		11,852	3,482			70,334
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	137,177	10,887	0,950	4,661			153,675
22-مهمة الشباب والرياضة		**544,405**	**39,775**	**86,584**	**119,300**	**0,000**	**0,000**	**790,065**
	برنامج عدد1:الشباب	121,836	16,605		29,137			167,578
	برنامج عدد2:الرياضة	20,723		83,035	73,120			176,878
	برنامج عدد3:التربية البدنية	364,722	15,470	3,549	14,745			398,486
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	37,124	7,700		2,299			47,123

23-مهمة الأسرة والمرأة وكبار السن		**133,009**	**9,775**	**37,514**	**38,420**	**0,000**	**0,000**	**218,717**
	برنامج عدد1:المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	3,837	3,032		14,000			20,870
	برنامج عدد2:الطفولة	114,916		20,771	19,742			155,429
	برنامج عدد3:كبار السن	0,789		16,688	2,478			19,955
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	13,467	6,743	0,055	2,200			22,464
24-مهمة الصحة		**2 644,077**	**498,639**	**20,536**	**356,755**	**0,000**	**0,000**	**3 520,008**
	برنامج عدد1:الرعاية الصحية الأساسية	313,862	69,662		189,928			573,452
	برنامج عدد2:الخدمات الصحية الاستشفائية	1 022,409	161,352	20,536	57,221			1 261,518
	برنامج عدد3: البحث و الخدمات الاستشفائية الجامعية	1 111,713	230,216		88,101			1 430,030
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	196,093	37,409		21,505			255,007
25-مهمة الشؤون الاجتماعية		**250,119**	**22,139**	**2 306,959**	**6,122**	**0,000**	**0,000**	**2 585,339**
	برنامج عدد1:الشغل و العلاقات المهنية	25,566	1,280		0,720			27,567
	برنامج عدد2:الضمان الاجتماعي	0,672	4,070	1 178,183	0,010			1 182,935
	برنامج عدد3:النهوض الاجتماعي	150,020		1 128,777	3,444			1 282,241
	برنامج عدد4:الهجرة و التونسيين بالخارج	27,924	4,954		0,005			32,883
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	45,937	11,835		1,943			59,714
26-مهمة التربية		**6 094,045**	**364,565**	**71,741**	**504,495**	**0,000**	**0,000**	**7 034,846**
	برنامج عدد1:المرحلة الابتدائية	2 348,770	33,559		130,388			2 512,717
	برنامج عدد2:المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي	3 506,434	71,910		105,615			3 683,959
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	238,840	259,096	71,741	268,492			838,170
27-مهمة التعليم العالي والبحث العلمي		**1 484,483**	**131,077**	**268,495**	**178,395**	**0,000**	**0,000**	**2 062,449**

	برنامج عدد1:تعليم عالي	1 289,843	90,490		39,274			1 419,607
	برنامج عدد2:بحث علمي	64,828	11,870		94,517			171,215
	برنامج عدد3:الخدمات الجامعية	112,857	23,010	268,495	31,306			435,668
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	16,954	5,706		13,297			35,958
28-مهمة التشغيل والتكوين المهني		**433,634**	**40,438**	**364,097**	**1,034**	**0,000**	**0,000**	**839,203**
	برنامج عدد1:التكوين المهني	349,256	36,723	23,505				409,484
	برنامج عدد2:التشغيل	68,932		281,592				350,525
	برنامج عدد3:تنمية المبادرة الخاصة			59,000	0,051			59,051
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	15,445	3,715		0,983			20,143
29-المجلس الأعلى للقضاء		**0,327**	**0,366**	**0,005**	**0,025**	**0,000**	**0,000**	**0,724**
	برنامج عدد1:المجلس الأعلى للقضاء	0,327	0,366	0,005	0,025			0,724
30-المحكمة الدستورية								**0,000**
	برنامج عدد1:المحكمة الدستورية							-
31-محكمة المحاسبات		**25,649**	**5,457**	**0,166**	**0,034**	**0,000**	**0,000**	**31,308**
	برنامج عدد1:محكمة المحاسبات	25,649	5,457	0,166	0,034			31,308
32-الهيئة العليا المستقلة للانتخابات		**13,791**	**5,750**	**45,709**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**65,250**
	برنامج عدد1:الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13,791	5,750	45,709				65,250
33-نفقات التمويل		**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**5 841,914**	**5 841,914**
	فوائد الدين العمومي					5 841,914	5 841,914	5 841,914
الجملة العامة		**21 702,473**	**2 451,126**	**18 407,266**	**4 256,857**	**66,804**	**5 841,914**	**52 726,441**

ملحق عدد5: توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 حسب مصادر التمويل

بحساب المليون دينار

مصدر التمويل/الأقسام	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			-	+	-	+					
الموارد العامة للميزانية											
نفقات التأجير	22 765,855	22 765,855	58,119	32,972	1 951,037	1 526,017	111,281	0,000	22 426,969	21 696,584	730,384
نفقات الاستثمار	3 673,732	3 673,732	4,029	4,638	1 292,488	1 433,547	15,369	0,000	3 830,769	3 361,512	469,257
نفقات العمليات المالية	57,010	57,010	0,000	0,000	0,000	0,000	15,500	0,000	72,510	66,804	5,706
نفقات التسيير	2 182,198	2 182,198	0,776	19,765	148,379	337,941	7,853	0,000	2 398,602	2 273,677	124,925
نفقات التدخلات	15 399,622	17 345,922	0,350	5,900	716,032	810,431	18,070	0,000	17 463,940	16 852,589	611,351
جملة الموارد العامة للميزانية	**44 078,416**	**46 024,716**	**63,274**	**63,274**	**4 107,936**	**4 107,936**	**168,073**	**0,000**	**46 192,789**	**44 251,166**	**1 941,623**
موارد القروض الخارجية الموظفة											
نفقات الاستثمار	885,267	885,267	0,000	0,000	315,522	315,522	35,777	**0,000**	921,044	629,578	291,466
نفقات التدخلات	226,600	226,600	0,000	0,000	29,039	29,039	0,000	0,000	226,600	134,226	92,374
جملة موارد القروض الخارجية الموظفة	**1 111,867**	**1 111,867**	**0,000**	**0,000**	**344,561**	**344,561**	**35,777**	**0,000**	**1 147,644**	**763,804**	**383,840**
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة											
نفقات الاستثمار	96,500	96,500	0,000	0,000	2,158	9,868	0,000	80,422	184,632	164,842	19,790
نفقات التسيير	118,725	118,725	0,000	0,000	1,301	1,301	0,000	16,012	134,737	130,143	4,595
نفقات التدخلات	1 586,070	1 586,070	0,000	0,000	15,948	8,238	0,000	139,020	1 717,380	1 411,143	306,237

جملة موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1 801,295**	**1 801,295**	**0,000**	**0,000**	**19,408**	**19,408**	**0,000**	**235,454**	**2 036,749**	**1 706,127**	**330,621**
موارد حسابات أموال المشاركة											
نفقات التأجير	6,630	6,630	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,133	6,763	5,889	0,874
نفقات الاستثمار	37,000	37,000	0,000	0,000	6,271	5,461	0,000	162,376	200,186	100,925	99,261
نفقات التسيير	13,405	13,405	0,000	0,000	1,760	2,570	0,000	51,677	64,272	47,307	16,965
نفقات التدخلات	9,370	9,370	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,655	10,025	9,309	0,717
جملة موارد حسابات أموال المشاركة	**66,405**	**66,405**	**0,000**	**0,000**	**8,031**	**8,031**	**0,000**	**214,841**	**281,246**	**163,429**	**117,817**
نفقات التمويل	5 307,000	5 842,000	0,000	0,000	12,900	12,900	0,000	0,000	5 842,000	5 841,914	0,086
جملة موارد الدولة	**52 364,983**	**54 846,283**	**63,274**	**63,274**	**4 492,836**	**4 492,836**	**63,274**	**450,294**	**55 500,428**	**52 726,441**	**2 773,987**
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 556,017	1 224,717	0,000	0,000	0,000	0,000	-203,850	0,000	1 020,867		**1 020,867**
المجموع	**53 921,000**	**56 071,000**	**63,274**	**63,274**	**4 492,836**	**4 492,836**	**0,000**	**450,294**	**56 521,294**	**52 726,441**	**3 794,854**

ملحق عدد 6 : جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2022 و2023

بالدينار

البيانات	التقديرات النهائيّة 2023	الإنجازات		التغيّرات 2022/2023	
		2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الحكومة	**3 500 000**	**19 390 431**	**23 559 720**	**4 169 289**	**21,50**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 500 000	19 390 431	23 559 720	**4 169 289**	**21,50**
مهمة الدّاخليّة	**12 500 000**	**112 097 367**	**22 980 204**	**89 117 163-**	**79,50-**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	10 000 000	14 439 256	15 569 564	**1 130 308**	**7,83**
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	7 055 956	7 410 640	**354 684**	**5,03**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	-	90 602 154	-	**90 602 154-**	**100-**
مهمة الدفاع الوطني	**3 995 000**	**4 558 555**	**3 634 496**	**924 059-**	**20,27-**
صندوق الخدمة الوطنيّة	3 995 000	4 558 555	3 634 496	**924 059-**	**20,27-**
مهمةالماليّة	**100 000**	**413 367**	**274 131**	**139 236-**	**33,68-**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	413 367	274 131	**139 236-**	**33,68-**
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**48 378 888**	**52 406 548**	**4 027 660**	**8,33**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	8 976 122	8 770 506	**205 616-**	**2,29-**
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	39 402 766	43 636 042	**4 233 276**	**10,74**
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**55 000 000**	**114 425 497**	**111 704 405**	**2 721 092-**	**2,38-**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	43 000 000	88 383 009	85 163 346	**3 219 663-**	**3,64-**
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	8 148 247	8 640 595	**492 348**	**6,04**
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	17 894 241	17 900 464	**6 223**	**0,03**
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	**124 000 000**	**322 797 217**	**341 886 685**	**19 089 468**	**5,91**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات و الصناعات التقليدية	75 500 000	238 432 698	244 039 398	**5 606 700**	**2,35**
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	6 500 000	21 685 909	33 422 474	**11 736 565**	**54,12**
صندوق الانتقال الطاقي	42 000 000	62 678 610	64 424 813	**1 746 203**	**2,79**
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**500 000**	**86 064 851**	**59 433 219**	**26 631 632-**	**30,94-**
الصندوق العامّ للتعويض	-	85 475 588	58 940 160	**26 535 428-**	**31,04-**
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	589 263	493 059	**96 204-**	**16,33-**
مهمة تكنولوجيات الإتصال	**90 000 000**	**224 326 928**	**337 308 188**	**112 981 260**	**50,36**
صندوق تنميةالمواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	90 000 000	224 326 928	337 308 188	**112 981 260**	**50,36**
مهمة السياحة	**18 000 000**	**51 202 515**	**78 705 865**	**27 503 350**	**53,71**

صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	18 041 031	26 238 695	**8 197 664**	**45,44**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	33 161 484	52 467 170	**19 305 686**	**58,22**
مهمة التجهيز والإسكان	**48 000 000**	**366 677 729**	**396 123 447**	**29 445 718**	**8,03**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	11 684 244	14 451 544	**2 767 300**	**23,68**
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	354 993 485	381 671 903	**26 678 418**	**7,52**
مهمة البيئة	**26 000 000**	**405 646 860**	**352 860 484**	**52 786 376-**	**13,01-**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	7 823 881	7 576 137	**247 744-**	**3,17-**
صندوق مقاومة التلوث	20 000 000	397 822 979	345 284 347	**52 538 632-**	**13,21-**
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**54 382 994**	**23 225 575**	**31 157 419-**	**57,29-**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	54 382 994	23 225 575	**31 157 419-**	**57,29-**
مهمة الشباب والرياضة	**20 000 000**	**6 963 422**	**13 226 407**	**6 262 985**	**89,94**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	6 963 422	13 226 407	**6 262 985**	**89,94**
مهمة الصحة	**90 000 000**	**68 469 852**	**72 103 211**	**3 633 359**	**5,31**
صندوق دعم الصحة العمومية	90 000 000	68 469 852	72 103 211	**3 633 359**	**5,31**
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**807 500 000**	**582 549 455**	**822 961 707**	**240 412 252**	**41,27**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 500 000	4 970 549	5 472 281	**501 732**	**10,09**
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	-14 920 108	4 372 074	**19 292 182**	**129,3-**
حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الإجتماعي	800 000 000	592 499 014	813 117 352	**220 618 338**	**37,24**
مهمة التربية	**-**	**2 155**	**1 360**	**795-**	**36,89-**
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	-	2 155	1 360	**795-**	**36,89-**
مهمة التّشغيل والتكوين المهني	**485 000 000**	**700 397 612**	**759 581 459**	**59 183 847**	**8,45**
الصندوق الوطنى للتشغيل	420 000 000	478 097 677	465 822 635	**12 275 042-**	**2,57-**
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	65 000 000	222 299 934	293 758 824	**71 458 890**	**32,15**
الجملة	**1 801 295 000**	**3 168 745 694**	**3 471 977 111**	**303 231 417**	**9,57**

ملحق عدد 7 : جدول تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي2022 و2023

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	-	-	-	-
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	1 852 000-	-	1 852 000	100-
- حساب القمة الفرنكوفونية	1 852 000	-	1 852 000-	100-
مهمة الدّاخلية	**7 117 481**	**8 786 364**	**1 668 883**	**23,45**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	5 097 170	5 139 679	42 509	**0,83**
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	2 020 312	3 646 685	1 626 373	**80,50**
مهمة الدفاع الوطني	**300 150 118**	**151 341 983**	**148 808 135-**	**49,58-**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	50 259 969	63 905 911	13 645 942	27,15
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	1 324 788	3 146 985	1 822 197	137,55
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	454 273	500 820	46 547	10,25
- حساب دعم القوات المسلّحة	237 131 089	76 388 267	160 742 822-	67,79-
- حساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي	10 980 000	7 400 000	3 580 000-	32,6-
مهمة المالية	**9 033 185**	**16 508 591**	**7 475 406**	**82,75**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	6 627 262	12 477 103	5 849 841	88,27
- حساب القروض المرتبطة برهن	2 405 923	4 031 488	1 625 565	**67,57**
مهمة الإقتصاد والتّخطيط	-	**26 936 196**	**26 936 196**	**-**
- حساب عائدات الصلح الجزائي لتمويل المشاريع التنموية	-	26 936 196	**26 936 196**	-
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**2 402**	**18 192**	**15 790**	**657,38**
- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	2 402	20	2 382-	99,17-
- حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	-	6 924	6 924	-
- حساب انجاز مشروع تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة	-	11 248	11 248	-
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**5 977 080**	**5 706 185**	**270 895-**	**4,53-**
- حساب حماية النباتات	2 704 280	2 133 295	**570 985-**	21,11-
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	3 272 799	3 572 890	**300 091**	9,17
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**1 512 158**	**808 061**	**704 097-**	**46,56-**
- صندوق دعم القدرات وتطوير مجال المنافسة	1 512 158	808 061	704 097-	46,56-
مهمة التجهيز والإسكان	**6 154 354**	**964 536**	**5 189 818-**	**84,33-**
- حساب بناء الجسور والطرقات	262 754	487 903	225 149	85,69
- حساب بطاح جربة	509 037	476 623	32 414-	6,37-
- حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانى الصيد	746	10	736-	98,66-
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	5 381 817	-	5 381 817-	100-
مهمة الشؤون الثقافية	**-**	**557 722**	**557 722**	**-**
- حساب مدينة الثقافة بتونس	-	48 989	48 989	-

- حساب دفع القطاع الثقافي و دعم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للمتدخلين فيه	-	508 733	508 733	-
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	**652 200**	**-**	**652 200-**	**100-**
- حساب دعم الإستراتيجية الوطنيّة للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء	652 200	-	652 200-	100-
مهمة الصحة	**14 087 837**	**10 836 568**	**3 251 269-**	**23,08-**
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	4 625 230	10 520 266	5 895 036	**127,45**
- حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات	396 600	257 571	139 029-	**35,06-**
- حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	1 244 107	58 731	1 185 376-	**95,28-**
- حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالادوية والمستلزمات الطبية	7 821 900	-	7 821 900-	**100-**
مهمة التربية	**4 849 140**	**5 106 872**	**257 732**	**5,32**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	4 849 140	5 106 872	257 732	**5,32**
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	**72 808**	**51 099**	**21 709-**	**29,82-**
- حساب القروض الجامعية	72 808	51 099	21 709-	29,82-
المجموع العامّ	**349 608 763**	**227 622 369**	**121 986 394-**	**34,89-**

ملحق عدد 8 : جدول تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2022 و 2023

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2023	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2022/2023	
		2022	2023	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 500 000**	**3 604 232**	**3 538 183**	**66 049-**	**1,83-**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 500 000	3 604 232	3 538 183	66 049-	1,83-
مهمة الدّاخليّة	**12 500 000**	**9 400 000**	**10 000 000**	**600 000**	**6,38**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	10 000 000	9 400 000	10 000 000	600 000	6,38
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	-	-	-	-
مهمة الدفاع الوطني	**3 995 000**	**2 287 651**	**3 406 170**	**1 118 519**	**48,89**
صندوق الخدمة الوطنيّة	3 995 000	2 287 651	3 406 170	1 118 519	48,89
مهمةالماليّة	**100 000**	**17 625**	**-**	**17 625-**	**100-**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	17 625	-	17 625-	100-
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**16 268 074**	**24 882 223**	**8 614 149**	**52,95**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	5 060 763	14 388 290	9 327 527	184,31
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	11 207 311	10 493 933	713 378-	6,37-
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**55 000 000**	**53 747 672**	**60 082 415**	**6 334 743**	**11,79**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	43 000 000	47 195 737	54 570 028	7 374 291	15,62
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	-	-	-	-
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	6 551 935	5 512 387	1 039 548-	15,87-
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	**124 000 000**	**77 226 403**	**75 055 826**	**2 170 577-**	**2,81-**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات و الصناعات التقليدية	75 500 000	58 666 403	55 869 861	2 796 542-	4,77-
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	6 500 000	5 000 000	6 495 965	1 495 965	29,92
صندوق الانتقال الطاقي	42 000 000	13 560 000	12 690 000	870 000-	6,42-
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**500 000**	**-**	**-**	**-**	**-**
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	-	-	-	-
مهمة تكنولوجيات الإتصال	**90 000 000**	**105 438 032**	**103 502 174**	**1 935 858-**	**1,84-**
صندوق تنميةالمواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	90 000 000	105 438 032	103 502 174	1 935 858-	1,84-
مهمة السياحة	**18 000 000**	**8 670 367**	**5 772 585**	**2 897 782-**	**33,42-**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	3 057 832	4 877 243	1 819 411	59,50

صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	8 000 000	5 612 535	895 342	4 717 193-	84,05-
مهمة التجهيز والإسكان	**48 000 000**	**53 568 213**	**44 864 360**	**8 703 853-**	**16,25-**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	6 272 780	9 837 360	3 564 580	56,83
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	47 295 433	35 027 000	12 268 433-	25,94-
مهمة البيئة	**26 000 000**	**96 118 983**	**93 166 051**	**2 952 932-**	**3,07-**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	13 104 230	8 121 051	4 983 179-	38,03-
صندوق مقاومة التلوث	20 000 000	83 014 753	85 045 000	2 030 247	2,4
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**10 364 436**	**5 416 775**	**4 947 661-**	**47,74-**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	10 364 436	5 416 775	4 947 661-	47,74-
مهمة الشباب والرياضة	**20 000 000**	**15 912 723**	**14 090 651**	**1 822 072-**	**11,45-**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	15 912 723	14 090 651	1 822 072-	11,45-
مهمة الصحة	**90 000 000**	**45 000 000**	**90 000 000**	**45 000 000**	**100**
صندوق دعم الصحة العمومية	90 000 000	45 000 000	90 000 000	45 000 000	100
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**807 500 000**	**460 216 607**	**819 007 524**	**358 790 917**	**77,96**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 500 000	7 508 200	4 983 485	2 524 715-	33,63-
حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الإجتماعي	800 000 000	452 708 408	814 024 039	361 315 631	79,81
مهمّة التّشغيل والتّكوين المهني	**485 000 000**	**390 958 931**	**353 342 476**	**37 616 455-**	**9,62-**
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000 000	327 931 200	322 193 200	5 738 000-	1,75-
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	65 000 000	63 027 731	31 149 276	31 878 455-	50,58-
الجملة	**1 801 295 000**	**1 348 799 950**	**1 706 127 413**	**357 327 463**	**26,49**

ملحق عدد 9 : جدول تطورنفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2022 و2023

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2022/2023	
	2022	2023	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**13 755 941**	**1 696 463**	**-12 059 478**	**-87,67**
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	726 701	2 946	-723 755	-99,59
- حساب القمة الفرنكوفونية	13 029 239	1 693 517	-11 335 722	-87
رئاسة الحكومة	**1 870 400**	**460 200**	**-1 410 200**	**-75,40**
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	1 856 000	447 000	-1 409 000	-75,92
- حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	14 400	13 200	-1 200	-8,33
مهمة الدّاخلية	**14 798 294**	**6 744 602**	**-8 053 692**	**-54,42**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	1 507 111	-	-1 507 111	-100
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	13 291 184	6 744 602	-6 546 582	-49,26
مهمة الشّؤون الخارجيّة والهجرة والتونسيين بالخارج	**1 603 630**	**331 937**	**-1 271 693**	**-79,3**
- حساب تنظيم التظاهرات الدّولية بتونس	1 603 630	331 937	-1 271 693	-79,3
مهمة الدفاع الوطني	**43 147 132**	**105 271 562**	**62 124 430**	**143,98**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	33 173 556	80 229 999	47 056 443	141,85
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	3 077 760	1 067 224	-2 010 536	-65,32
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	87 300	1 172 087	1 084 787	1242,59
- حساب دعم القوات المسلّحة	828 517	22 802 252	21 973 735	2652,18
- حساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي	5 980 000	-	-5 980 000	-100
مهمة المالية	**5 205 478**	**10 549 092**	**5 343 614**	**102,65**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	4 179 657	9 725 790	5 546 133	132,69
- حساب القروض المرتبطة برهن	1 025 822	823 302	-202 520	-19,74
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**4 465 279**	**2 257 024**	**-2 208 255**	**-49,45**
- حساب حماية النباتات	832 327	294 765	-537 562	-64,59
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	3 632 952	1 962 259	-1 670 693	-45,99
مهمة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	**368 487**	**-**	**-368 487**	**-100**
- حساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال بجهتي منوبة والنحلي	368 487	-	-368 487	-100
مهمة التجهيز والإسكان	**6 145 410**	**3 030 492**	**-3 114 918**	**-50,69**
- حساب بناء الجسور والطرقات	304 043	217 157	-86 886	-28,58
- حساب انجاز منشات مائية مختلفة	435 726	-	-435 726	-100
- حساب بطاح جربة	563 866	329 330	-234 536	-41,59
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	4 841 774	2 484 005	-2 357 769	-48,70

مهمة الشؤون الثقافية	**210 000**	**-**	**210 000-**	**100-**
- حساب للقطاع الثقافي	210 000	-	210 000-	100-
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	**1 023 834**	**-**	**1 023 834-**	**100-**
- حساب رسكلة الدين السويدي للنّهوض بالمرأة	537 000	-	537 000-	100-
- حساب دعم الإستراتيجية الوطنيّة للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء	486 834	-	486 834-	100-
مهمة الصحة	**120 497 979**	**22 456 991**	**98 040 988-**	**81,36-**
- حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	250 000	-	250 000-	100-
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	4 083 000	-	4 083 000-	100-
- حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	21 627 073	16 780 054	4 847 019-	22,41-
- حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالادوية والمستلزمات الطبية	94 537 906	5 676 937	88 860 969-	94-
مهمة التربية	**29 583 911**	**10 630 821**	**18 953 090-**	**64,07-**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	5 231 200	4 131 718	1 099 482-	21,02-
- حساب العودة المدرسية	24 352 711	6 499 103	17 853 608-	73,31-
المجموع العامّ	**242 675 775**	**163 429 184**	**79 246 591-**	**32,66-**

ملحق عدد 10 : جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2023

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2022	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2022/2023	
			2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	3	5 627 225	696 819	2 871 824	2 175 005	312,13
مهمة رئاسة الحكومة	7	14 028 285	11 354 806	12 134 597	779 791	6,87
مهمة الداخلية	17	47 810 222	31 044 528	36 067 073	5 022 545	16,18
مهمة العدل	42	76 988 883	60 510 912	73 119 816	12 608 904	20,84
مهمة الدفاع الوطني	44	46 976 556	41 939 504	49 404 790	7 465 286	17,80
مهمة الشؤون الدينية	2	376 363	293 050	221 363	-71 687	-24,46
مهمة المالية	4	5 467 832	4 077 945	4 621 894	543 949	13,34
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	134 409 764	90 567 828	91 593 795	1 025 967	1,13
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	3 836 862	3 142 806	3 431 112	288 306	9,17
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	5 314 151	5 253 895	5 404 271	150 376	2,86
مهمة السياحة	1	3 606 746	3 392 345	3 361 544	-30 801	-0,91
مهمة التجهيز والإسكان	2	9 467 649	6 483 309	6 373 353	-109 956	-1,70
مهمة البيئة	1	3 162 630	2 279 517	2 925 130	645 613	28,32
مهمة الشؤون الثقافية	65	103 077 293	95 781 312	97 599 854	1 818 542	1,90
مهمة الشباب والرياضة	76	61 343 187	49 256 587	54 057 393	4 800 806	9,75
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	51	37 953 004	28 988 232	34 462 806	5 474 574	18,89
مهمة الصحة	216	844 775 626	462 102 639	676 162 088	214 059 449	46,32
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	33 570 529	27 137 556	32 869 665	5 732 109	21,12
مهمة التربية	1595	261 308 868	241 475 261	209 867 841	-31 607 420	-13,09
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	337	367 365 296	338 756 334	337 757 627	-998 707	-0,29
المجموع	**2 610**	**2 066 466 972**	**1 504 535 185**	**1 734 307 837**	**229 772 652**	**15,27**

ملحق عدد 11 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2023

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2023	الإنجازات		التغيّرات 2022/ 2023	
		2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	3	-	-	-	-
مهمة رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
مهمة الداخلية	17	-	35 000	35 000	-
مهمة العدل	42	11 021 391	25 551 190	14 529 799	131,83
مهمة الدفاع الوطني	44	11 031 278	10 313 907	-717 371	-6,50
مهمة الشؤون الدينية	2	-	-	-	-
مهمة الماليّة	4	511 644	451 677	-59 967	-11,72
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	244 145 818	259 951 822	15 806 004	6,47
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	-	-	-	-
مهمة تكنولوجيات الإتصال	2	2 137 574	1 836 665	-300 909	-14,08
مهمة السياحة	1	-	-	-	-
مهمة التجهيز والإسكان	2	471 368	2 765 962	2 294 594	486,79
مهمة البيئة	1	738 188	294 272	-443 916	-60,14
مهمة الشؤون الثقافية	65	3 971 607	4 776 391	804 784	20,26
مهمة الشباب و الرياضة	76	135 000	100 000	-35 000	-25,93
مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة و كبار السن	51	15 950 685	18 998 765	3 048 080	19,11
مهمة الصحة	216	35 235 356	10 025 849	-25 209 507	-71,55
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	61 152	-	-61 152	-100
مهمة التربية	1595	81 425 973	117 173 544	35 747 571	43,90
مهمة التعليم العالي و البحث العلمي	337	91 952 367	71 919 680	-20 032 687	-21,79
المجموع	**2 610**	**498 789 401**	**524 194 723**	**25 405 322**	**5,09**

ملحق عدد 12 : جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2023

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2023	التقديرات الأوليّة	التنقيحات	التقديرات النهائيّة	النفقات		التغيّرات 2022/2023	
					2022	2023	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	3	5 713 900	-86 675	5 627 225	548 005	1 197 469	649 464	118,51
مهمة رئاسة الحكومة	7	11 535 000	2 493 285	14 028 285	8 968 107	9 115 752	147 645	1,65
مهمة الداخلية	17	35 780 000	12 030 222	47 810 222	20 255 921	21 531 683	1 275 762	6,30
مهمة العدل	42	56 210 000	20 778 883	76 988 883	50 793 262	59 765 226	8 971 964	17,66
مهمة الدفاع الوطني	44	23 497 000	23 479 556	46 976 556	24 406 350	29 547 633	5 141 283	21,07
مهمة الشؤون الدينية	2	310 000	66 363	376 363	261 686	131 154	-130 532	-49,88
مهمة المالية	4	3 860 000	1 607 832	5 467 832	3 592 789	3 994 004	401 215	11,17
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	91 622 000	42 787 764	134 409 764	62 904 309	62 830 302	-74 007	-0,12
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	3 435 000	401 862	3 836 862	2 934 493	2 904 665	-29 828	-1,02
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	4 330 000	984 151	5 314 151	4 269 744	4 430 756	161 012	3,77
مهمة السياحة	1	2 930 000	676 746	3 606 746	2 898 566	2 996 865	98 299	3,39
مهمة التجهيز والإسكان	2	7 229 000	2 238 649	9 467 649	5 766 110	5 763 160	-2 950	-0,05
مهمة البيئة	1	2 500 000	662 630	3 162 630	1 616 887	1 642 254	25 367	1,57
مهمة الشؤون الثقافية	65	88 352 000	14 725 293	103 077 293	86 154 901	85 472 244	-682 657	-0,79
مهمة الشباب والرياضة	76	41 892 000	19 451 187	61 343 187	31 773 039	36 284 989	4 511 950	14,20
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	51	24 571 300	13 381 704	37 953 004	19 425 430	23 813 989	4 388 559	22,59
مهمة الصحة	216	587 415 000	257 360 626	844 775 626	430 740 945	599 052 614	168 311 669	39,07
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	28 325 000	5 245 529	33 570 529	24 043 143	25 340 110	1 296 967	5,39

مهمة التربية	1595	180 773 000	80 535 868	261 308 868	186 773 537	176 368 020	-10 405 517	-5,57
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	337	133 159 000	234 206 296	367 365 296	290 365 381	285 336 908	-5 028 473	-1,73
المجموع	**2610**	**1 333 439 200**	**733 027 772**	**2 066 466 972**	**1 258 492 605**	**1 437 519 796**	**179 027 191**	**14,23**

ملحق عدد 13 : جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميز انياتها ترتيبيا بميز انية الدولة لسنة 2023

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2023	الإنجازات		التغيّرات 2022 /2023	
		2022	2023	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	3	-	-	-	-
رئاسة الحكومة	7	4 712	-	-4 712	**-100,00**
مهمة الداخلية	17	205 621	987	-204 634	**-99,52**
مهمة العدل	42	12 251 186	8 902 997	-3 348 189	**-27,33**
مهمة الدفاع الوطني	44	4 787 937	6 786 161	1 998 224	**41,73**
مهمة الشؤون الدينية	2	-	-	-	-
مهمة الماليّة	4	509 919	480 048	-29 871	**-5,86**
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	256 283 283	256 563 798	280 515	**0,11**
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	-	-	-	-
مهمة تكنولوجيات الإتصال	2	2 059 533	2 552 582	493 049	**23,94**
مهمة السياحة	1	-	-	-	-
مهمة التجهيز والإسكان	2	547 948	1 464 343	916 395	**167,24**
مهمة البيئة	1	420 806	245 075	-175 731	**-41,76**
مهمة الشؤون الثقافية	65	3 498 236	4 780 319	1 282 083	**36,65**
مهمة الشباب و الرياضة	76	405 083	120 634	-284 449	**-70,22**
مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة و كبار السن	51	13 272 371	19 145 790	5 873 419	**44,25**
مهمة الصحة	216	29 866 568	12 017 125	-17 849 443	**-59,76**
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	30 501	46 187	15 686	**51,43**
مهمة التربية	1595	94 307 819	117 131 283	22 823 464	**24,20**
مهمة التعليم العالي و البحث العلمي	337	99 664 082	75 310 384	-24 353 698	**-24,44**
المجموع	**2610**	**518 115 605**	**505 547 714**	**-12 567 891**	**-2,43**

1-قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديو انة

قباضة التصرف في وكالات المقابيض ببلدية تونس	أمانة المال الجهوية بتونس I
الأمانة العامة للمصاريف	قباضة المجلس الجهوي بتونس
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس	أمانة المال الجهوية بتونسII
قباضة تسجيل عقود الشّركات المكتب الأوّل بتونس	أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	القباضة الماليّة نهج باب بنات بتونس
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة	أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز
أمانة المصاريف لدى وزارة الداخلية	أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل	القباضة الماليّة الحي الإداري بحي الخضراء تونس
القباضة الماليّة نهج غاندي بتونس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالسّيجومي
قطب استخلاص المؤسسات المتوسطة تونس	
القباضة الماليّة بمنبليزير	القباضة الماليّة نهج النّمسا بتونس
القباضة الماليّة بسيدي حسين سيجومي	القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس
القباضة الماليّة نهج أنقلترا بتونس	أمانة المصاريف بلدية تونس
مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد	القباضة الماليّة بباب سويقة بتونس
القباضة المالية شارع المحطّة بتونس	القباضة البلديّة "المكتب الأوّل" بتونس
القباضة الماليّة نهج نلسن منديلا بتونس	القباضة البلديّة "المكتب الثالث" بتونس
القباضة الماليّة بالمنار	القباضة الماليّة بالكباريّة
القباضة الماليّة بالبحيرة	القباضة البلديّة "المكتب الرّابع" بتونس
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات سيدي رزيق	القباضة الماليّة نهج الساحل بتونس
قباضة التصرف في وكالات المقابيض ببلدية تونس	قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة
قباضة الديوانة الميناء بتونس	قباضة المؤسسات العمومية بتونس 1
قباضة الديوانة الشباك الموحد مونبليزير	مكتب الديوانة الطرود البريدية بتونس
أمانة المال الجهوية بأريانة	القباضة المالية المنزه التاسع
قباضة المجلس الجهوي بأريانة	القباضة المالية برج الوزير
قباضة الديوانة (3156)	قباضة المالية بالمنهلة
القباضة المالية برواد	القباضة المالية المنزه السادس
قباضة المالية بقصر السعيد	القباضة المالية حي المهرجان تونس
القباضة البلدية بأريانة	قباضة العقود العدلية بأريانة
قباضة منتوجات الإختصاصات	قباضة المالية بدوار هيشر
القباضة المالية بوادي الليل	القباضة المالية قلعة الأندلس
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية نهج الجنة أريانة
القباضة البلديّة "المكتب الثاني" بأريانة	القباضة المالية حي التضامن
القباضة المالية شارع الإستقلال باردو	القباضة البلديّة بحيّ التّضامن
القباضة المالية بالدندان	القباضة البلدية بباردو
القباضة البلدية ببن عروس	القباضة المالية المدينة الجديدة ببن عروس
القباضة المالية ببومهل	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببن عروس
قباضة الديوانة منوبة	القباضة المالية بالزهراء

المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بحمام الأنف

القباضة المالية حي الزهور تونس

القباضة المالية بحلق الوادي

القباضة الماليّة نهج إبن بطّوطة بحلق الوادي

القباضة الماليّة بقرطاج

القباضة المالية بالكرم

القباضة الماليّة ببئر القصعة

القباضة الماليّة نهج القيروان بحمّام الأنف

القباضة الماليّة الحيّ الإداري بأريانة

القباضة البلديّة بحمّام الأنف نهج القيروان

القباضة الماليّة بمنّوبة

أمانة المال الجهوية بمنوبة

القباضة الماليّة بالجديْدة

قباضة المجلس الجهوي بمنّوبة

القباضة الماليّة بالشرقيّة

القباضة البلديّة بمنّوبة

القباضة الماليّة بالياسمينات

القباضة الماليّة المكتب الأول بالمرسى

المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بمقرين

القباضة البلديّة بالمرسى

القباضة البلديّة بمقرين

القباضة الماليّة بمقرين

القباضة الماليّة ساحة الجمهوريّة برادس

القباضة البلديّة بالمروج

قباضة الديوانة بحلق الوادي الشمالي

القباضة البلديّة برادس

القباضة الماليّة بحمّام الشطّ

امانة المال الجهوية تونس 3

قباضة الديوانة برادس الميناء

قباضة الديوانة بحلق الوادي الجنوبي

قباضة الديوانة بتونس قرطاج

قباضة الديوانة برادس و الميناء الحدودية

القباضة البلدية بمرناق

القباضة الماليّة بفوشانة

القباضة الماليّة بالمرناقية

القباضة الماليّة بمرناق

قباضة العقود العدليّة بن عروس

المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بخيرالدين

القباضة البلديّة المحمدية

القباضة الماليّة بالمروج

أمانة المال الجهويّة ببن عروس2

أمانة المال الجهويّة ببن عروس 1

قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق

قباضة المجلس الجهوي بن عروس

القباضة المالية بالفحص

قباضة الديوانة بن عروس

القباضة الماليّة بطبربة

القباضة الماليّة بالنّاظور

قباضة الديوانة بزغوان

القباضة البلديّة بالفحص

قباضة المجلس الجهوي بزغوان

القباضة الماليّة الحيّ الإداري بزغوان

أمانة المال الجهويّة بزغوان

القباضة البلديّة بزغوان

القباضة المالية فرحات حشاد بنزرت

القباضة الماليّة نهج حلق الوادي ببنزرت

القباضة الماليّة نهج إبن خلدون ببنزرت

القباضة الماليّة نهج طارق إبن زياد ببنزرت

القباضة الماليّة بمنزل جميل

القباضة الماليّة بماطر

قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة بمنزل بورقيبة

قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة ببنزرت

القباضة البلديّة بماطر

القباضة الماليّة بمنزل بورقيبة

القباضة المالية برأس الجبل

القباضة البلدية برأس الجبل بنزرت

قباضة الديوانة بنزرت الميناء

القباضة الماليّة بالعالية

قباضة المالية للمؤسسات العمومية بنزرت

قباضة الديوانة بنزرت 2

أمانة المال الجهويّة ببنزرت

قباضة الديوانة تكرير النفط

القباضة الماليّة بسجنان

قباضة المجلس الجهوي ببنزرت

القباضة الماليّة بنفزة

القباضة الماليّة بتستور

القباضة الماليّة 16 نهج العربي زرّوق بباجة

القباضة الماليّة 18 نهج العربي زرّوق بباجة

قباضة منتوجات الإختصاص بباجة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة بمجاز الباب	قباضة الديوانة بباجة
القباضة الماليّة بتبرسق	القباضة البلديّة بمجاز الباب
قباضة المجلس الجهوي بباجة	أمانة المال الجهويّة بباجة
القباضة الماليّة بعين دراهم	القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة
القباضة البلديّة ببوسالم	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة الديوانة بجندوبة	القباضة الماليّة بغارالدّماء
القباضة الماليّة نهج عين دراهم بجندوبة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
القباضة البلديّة بجندوبة	القباضة الماليّة بطبرقة
القباضة البلديّة بطبرقة	قباضة الديوانة ببوش
المكتب الحدودي للديوانة بملولة	قباضة الديوانة بغارالدّماء
أمانة المال الجهويّة بجندوبة	قباضة الديوانة بطبرقة
القباضة المالية بالدهماني	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
القباضة الماليّة نهج علي البلهوان بالكاف	القباضة المالية بقلعة سنان
القباضة البلديّة بالكاف	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة بالسّرس	القباضة الماليّة بنبر
القباضة الماليّة بتاجروين	القباضة الماليّة بالقصور
قباضة الديوانة بقلعة سنان	قباضة الديوانة بالكاف
قباضة الديوانة بساقية سيدي يوسف	القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف
أمانة المال الجهويّة بالكاف	القباضة الماليّة بالجريصة
القباضة الماليّة ببوعرادة	قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة الماليّة بقعفور	القباضة المالية كسرة سلياتة
قباضة الديوانة بسليانة	القباضة الماليّة بالرّوحيّة
القباضة الماليّة شارع الطيّب المهيري بسليانة	القباضة الماليّة بمكثر
أمانة المال الجهويّة بسليانة	القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة
القباضة الماليّة بالكريب	قباضة المجلس الجهوي بسليانة
القباضة الماليّة بفريانة	القباضة الماليّة ببرقو سليانة
القباضة الماليّة بماجل بلعبّاس	القباضة البلدية بفريانة
قباضة الديوانة بالقصرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين
القباضة البلديّة بالقصرين	القباضة المالية شارع الجامع
القباضة الماليّة بسبيبة	القباضة الماليّة بسبيطلة
القباضة الماليّة بفوسانة	القباضة الماليّة بتالة
قباضة الديوانة بحيدرة	قباضة الديوانة ببوشبكة
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين	أمانة المال الجهويّة بالقصرين
القباضة الماليّة بجلمة	قباضة منتوجات الإختصاصات بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بأولاد حفّوز	القباضة الماليّة بالرّقاب
القباضة الماليّة بالمزونة	القباضة الماليّة بالمكناسي
قباضة الديوانة بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة شارع الجمهوريّة بسيدي بوزيد
أمانة المال الجهويّة بسيدي بوزيد	القباضة البلديّة بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بالقطار	قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة	القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة
القباضة الماليّة بالسّند	القباضة الماليّة بالمتلوّي

القباضة المالية بقصر قفصة	القباضة المالية بنفطة
أمانة المال الجهويّة بتوزر	القباضة الماليّة بالرديّف
القباضة المالية بتوزر	القباضة الماليّة بأمّ العرائس
قباضة المجلس الجهوي بتوزر	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بتوزر
قباضة الديوانة نفطة حزوة	القباضة الماليّة بدقاش
قباضة الديوانة بقفصة	قباضة الديوانة بتمغزة
قباضة المجلس الجهوي بقفصة	أمانة المال الجهوية بقفصة
القباضة الماليّة نهج إبن المقفّع بقفصة	قباضة الديوانة نفطة مطار توزر
القباضة البلديّة بن قردان	القباضة البلديّة بقفصة
القباضة الماليّة بجربة أجيم	القباضة المالية بن قردان
القباضة البلديّة بجربة	القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بجربة (ح. سوق)
القباضة الماليّة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين	القباضة الماليّة بجربة ميدون
أمانة المال الجهويّة بتطاوين	قباضة المجلس الجهوي بتطاوين
القباضة البلدية بمدنين المكتب الثاني	قباضة المالية للمؤسسات العمومية
القباضة الماليّة ببني خداش	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية
القباضة الماليّة نهج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بتطاوين
قباضة الديوانة تطاوين	القباضة الماليّة بغمراسن
القباضة الماليّة برمادة	القباضة الماليّة نهج الميناء بجرجيس
القباضة الديوانية بجرجيس	القباضة المالية جرجيس نهج طاهر الصفر
القباضة الماليّة بذهيبة	قباضة الديوانة بن قردان
قباضة الديوانة مدنين	قباضة الديوانة بالذهيبة
أمانة المال الجهويّة بمدنين	قباضة الديوانة جربة مليتة
القباضة الماليّة ببئر الأحمر	قباضة المجلس الجهوي بمدنين
القباضة المالية بالحامة	القباضة المالية بدوز
قباضة المؤسسات العمومية بقابس	القباضة الماليّة نهج 9 أفريل بقابس
القباضة الماليّة نهج بولبابة مرابط بقابس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقابس
القباضة المالية بسوق الأحد	القباضة البلديّة بقبلي
القباضة الماليّة بقبلّي	أمانة المال الجهويّة بقبلي
قباضة المجلس الجهوي بقبلّي	القباضة الماليّة بالفوار
القباضة الماليّة بمارث	قباضة الديوانة قبلي
القباضة الماليّة بقابس عنّوش	القباضة المالية المكتب الثاني قبلي
القباضة الماليّة بالمطويّة	القباضة الماليّة بمطماطة
القباضة البلديّة بقابس	القباضة الماليّة بمطماطة الجديدة
القباضة الجهوية للديوانة بقابس	قباضة الديوانة بقابس عنّوش
القباضة الماليّة بشني نهال قابس	أمانة المال الجهويّة بقابس
القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظّاهري بقابس	قباضة المجلس الجهوي بقابس
القباضة الماليّة بطينة	القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بصفاقس	القباضة الماليّة بساقية الزّيت
القباضة الماليّة بالشّيحيّة	القباضة الماليّة بقرمدة
القباضة الماليّة نهج العربي زرّوق بصفاقس	القباضة الماليّة بمنزل شاكر

القباضة الماليّة بساقية الدّائر	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بساقية الزيت
قباضة العقود العدليّة بصفاقس	قباضة البلدية قرمدة صفاقس
القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس	القباضة الماليّة نهج أبوالقاسم الشابّي بصفاقس
القباضة الماليّة بعقارب	قباضة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس
القباضة الماليّة بالحنشة	القباضة الماليّة بجبنيانة
القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس	القباضة البلدية بالشيحية
القباضة البلديّة بساقية الزّيت	القباضة الماليّة بقرقنة
القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس	القباضة الماليّة بالمحرس
القباضة البلدية بصفاقس	قباضة التصرّف في المؤسّسات العموميّة بصفاقس
قباضة تسجيل عقود الشّركات بصفاقس	القباضة البلدية طريق العين بصفاقس
قباضة الديوانة صفاقس	القباضة الجهوية للديوانة صفاقس
القباضة الماليّة بالصّخيرة	قباضة الديوانة الصخيرة
أمانة المال الجهويّة بصفاقس2	قباضة المجلس الجهوي بصفاقس
المكتب الحدودي للديوانة بمطار صفاقس تينة	أمانة المال الجهويّة بصفاقس 1
قباضة البلدية القيروان نهج حبيب بورقيبة	قباضة الديوانة الشباك الموحد صفاقس 2
القباضة الماليّة ببوحجلة	قباضة العقود العدلية بالقيروان
القباضة الماليّة بحاجب العيون	القباضة الماليّة بحفّوز
القباضة الماليّة بالشبيكة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقيروان
القباضة الماليّة بالشراردة	القباضة الماليّة نهج الخوارزمي بالقيروان
القباضة الماليّة بالعلا	القباضة الماليّة بنصراللّه
القباضة الماليّة بالسّبيخة	القباضة الماليّة بالوسلاتيّة
قباضة الديوانة بالقيروان	قباضة المجلس الجهوي بالقيروان
القباضة الماليّة بالمنصورة	أمانة المال الجهويّة بالقيروان
القباضة الماليّة ببومرداس	القباضة الماليّة بشربان
القباضة الماليّة بالجمّ	القباضة الماليّة بالشابّة
القباضة الماليّة بقصورالسّاف	القباضة البلديّة بالجمّ
قباضة المعاليم المختلفة بالمهديّة	القباضة الماليّة بسيدي علوان
القباضة البلديّة بالمهديّة	قباضة الديوانة بالمهدية
القباضة الماليّة شارع علي البلهوان بالمهدية	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية
أمانة المال الجهويّة بالمهديّة	القباضة الماليّة بالسّواسي
قباضة المجلس الجهوي بالمهديّة	القباضة البلديّة بالشابة
القباضة الماليّة بصيّادة	القباضة البلديّة بقصور السّاف
القباضة الماليّة بجمال المكتب الثاني	القباضة الماليّة الحيّ الإداري بجمّال
القباضة البلديّة بقصر هلال	القباضة الماليّة نهج فرج الإميّم بقصر هلال
القباضة المالية المكنين شارع 7 نوفمبر	القباضة الماليّة بالبقالطة
القباضة الماليّة بقصيبة المديوني	القباضة المالية شارع الجمهورية
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير	القباضة الماليّة ببني حسّان
قباضة المالية منزل حياة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير

قباضة المالية المنستير المكتب الثاني	قباضة المؤسسات بالمنستير
قباضة البلدية بطبلبلة	قباضة المالية منستير قبريال مدين
القباضة المالية بطبلبة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
قباضة الديوانة صقانس المنستير	القباضة المالية ببمبلة
القباضة الماليّة بزرمدين	القباضة الجهوية للديوانة بالمنستير
أمانة المال الجهويّة بالمنستير	القباضة الماليّة بالوردانين
القباضة الماليّة بالسّاحلين	قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة	القباضة الماليّة نهج الإستقلال بسوسة
القباضة الماليّة لمنتوجات الإختصاصات	القباضة الماليّة شارع محمّد معروف بسوسة
القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة	القباضة الماليّة نهج فيكتور هيقو بسوسة
قباضة الديوانة مطار النفيضة	القباضة الماليّة بالنّفيضة
القباضة الماليّة ببوفيشة	القباضة الماليّة بسيدي بوعلي
القباضة الماليّة بأكودة	القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقلعة الكبرى	القباضة الماليّة بالقلعة الصّغرى
القباضة البلديّة بمساكن	القباضة الماليّة شارع فرحات حشّاد بمساكن
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بسوسة	القباضة الماليّة شارع محمّد الخامس بسوسة
قباضة الديوانة الميناء سوسة	قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
القباضة الجهوية للديوانة سوسة المدينة	القباضة الماليّة زاوية سوسة
قباضة المجلس الجهوي بسوسة	أمانة المال الجهويّة بسوسة
القباضة الماليّة بحمّام سوسة	قباضة الديوانة الشباك الموحد بسوسة
القباضة الماليّة حيّ الرّياض بسوسة	القباضة البلدية بحمّام سوسة
القباضة الماليّة ببوعرقوب	القباضة الماليّة بالهواريّة
القباضة المالية قرمبالية نهج السلم	القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة البلدية بالحمامات	قباضة الديوانة بقرمبالية
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات	القباضة المالية بالحمامات
القباضة المالية بقليبية	القباضة المالية بني خيار
القباضة المالية بقربة	القباضة البلدية بقليبية
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بمنزل تميم	القباضة المالية ببني خلاد
القباضة الماليّة شارع الطيّب المهيري بنابل	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة البلديّة بدار شعبان الفهري	القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري
القباضة الماليّة شارع فرنسا بنابل	القباضة البلديّة بنابل
القباضة الماليّة بسليمان	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
أمانة المال الجهويّة بنابل	القباضة الماليّة بمنزل بوزلفة
قباضة الديوانة نابل	قباضة المجلس الجهوي بنابل
القباضة المالية بتاكلسة	

2-قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز
1	ابيدجان	46	مونيخ
2	ابو ظبي	47	نانتر
3	ابوجا	48	نابولي
4	اديس ابابا	49	دلهي الجديدة
5	الجزائر "س"	50	نيويورك
6	عمان	51	نيس
7	انقرة	52	نواق الشط
8	عنابة "ق"	53	اوسلو
9	اثينا	54	اوتاوا
10	باماكو	55	بالارمو
11	بغداد	56	باريس "س"
12	بلغراد	57	باريس "ق ع"
13	برلين	58	بكين
14	بارن	59	براغ
15	بيروت	60	بريتوريا
16	برازيليا	61	الرباط
17	بروكسال "س"	62	روما "س"
18	بروكسال "ق"	63	روما "ق ع"
19	بيونس ايرس	64	الرياض
20	داكار	65	سيول
21	دمشق	66	ستوكهولم
22	بون	67	سترازبورغ
23	جنوة "ق"	68	تبسة
24	جنيف "م د"	69	طهران
25	قرمنوبل	70	طوكيو "س"
26	همبورغ	71	تولوز
27	اسلام اباد	72	فارصوفيا
28	جاكرتا	73	فيان
29	جدة	74	واشنطن
30	كنشاسا	75	ياونداي
31	الكويت	76	طولون
32	الخرطوم	77	بوخراست
33	لاهاي	78	الدوحة

34	لافالات	79	هلسنكي
35	القاهرة	80	باريس يونسكو
36	لشبونة	81	بودابست
37	لندن	82	طرابلس "ق ع"
38	ليون	83	دبي
39	مدريد	84	اسطنبول
40	مرسيليا	85	نيروبي
41	المنامة	86	واقادوقو
42	مسقط	87	طرابلس "س"
43	ميلانو	88	رام الله
44	منتريال	89	صنعاء
45	موسكو	90	بنغازي

الجمهوريـــة التونسـية

وزارة الماليـــــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2023

03 مارس 2025
02
الجمهورية التونسية
محكمة الحسابات

*** النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة**	**1 147 644 140,000 دينار**
- نفقات الاستثمار	921 044 140,000 دينار
- نفقات أخرى	226 600 000,000 دينار
*** النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة**	**2 036 748 796,000 دينار**
- نفقات الاستثمار	184 631 934,000 دينار
- نفقات أخرى	1 852 116 862,000 دينار
*** النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة**	**281 245 688,000 دينار**
- نفقات التأجير	6 762 672,000 دينار
- نفقات الاستثمار	200 185 749,000 دينار
- نفقات أخرى	74 297 267,000 دينار
*** نفقات التمويل**	**5 842 000 000,000 دينار**
*** النفقات الطارئة وغير الموزعة**	**1 020 866 815,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 2 ،3، 4 ،5، 6 و7 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته **10 711 000 000,000 دينار**

الفصل 5:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2023 ما جملته **51 020 727 161,128 دينار**

مفصلة كما يلي:

القسم الأول: المداخيل الجبائية	45 218 665 083,355 دينار
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية	5 101 204 987,202 دينار
القسم الثالث: الهبات	700 857 090,571 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى عجز قدره **1 705 713 752,366 دينار**

ناتج عن:

فـــــــــائض النفقـــــات المنجزة على الموارد الحـــــاصلة للميـــزانية دون إعتبـــار الحســـــابات الخـــاصة **11 317 953 897,478 دينار**

فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة **9 612 240 145,112 دينار**

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

- يحمل فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون إعتبار الحسابات الخاصة لسنة 2023 الذي بلغ **11 317 953 897,478 دينار** على الحساب القار لتسبقات الخزينة وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت فواضل الحسابات الخاصة ما قدره **9 612 240 145,112 دينار** في موفى سنة 2023 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 8 947 321 687,125 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 664 918 457,987 دينار وتنقل فواضل الحسابات الخاصة إلى سنة 2024 وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت إعتمادات نفقات ميزانية الدولة غير المستعملة ما قدره **3 794 853 570,506 دينار** ويقع إلغاؤها وفق الجدول 2 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت التقديرات النهائية لموارد الخزينة لسنة 2023 ما قدره **25 879 000 000,000 دينار**

تستعمل هاته الموارد كالآتي:

- تمويل عجز الميزانية 10 711 000 000,000 دينار
- تسديد نفقات الخزينة 15 168 000 000,000 دينار

بلغت موارد الخزينة المستخلصة لسنة 2023 ما قدره **398 633 458 891,065 دينار**

بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2023 ما قدره **398 673 024 164,787 دينار**

مما أدى إلى عجز لعمليات الخزينة لسنة 2023 قدره **39 565 273,722 دينار**

يتم تحميله على الفـــارق بيـــن فائـــض مقابيـــض وفائـــض نفقـــات عمليـــات الخزينـــة المنقوليـــن مـــن سنة 2022 والبالغ **4 666 313 213,180 دينار**

ليبلغ فائض المقابيض على نفقات عمليات الخزينة لسنة 2023 **4 626 747 939,458 دينار**

ينقل إلى سنة 2024.

كما مولت موارد الخزينة عجز الميزانية بمبلغ قدره **1 705 713 752,366 دينار**

تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

الفصل 10:

بلغت المداخيل الحاصلة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2023 ما جملته 225 461 832,442 دينار بينما بلغت النفقات المنجزة ما جملته 220 227 191,478 دينار مما أسفر عن فائض قدره **5 234 640,964 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول عدد 15 الملحق بهذا القانون.

الفصل 11:

بلغت جملة التقديرات النهائية لمداخيل ونفقات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 2 066 466 972,241 دينار بينما بلغت المداخيل الحاصلة 1 734 307 837,347 دينار والنفقات المنجزة 1 437 519 796,293 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للمداخيل الحاصلة على النفقات المنجزة بما قدره **296 788 041,054 دينار** ينقل إلى سنة 2024 وعن اعتمادات غير مستعملة بما قدره **628 947 175,948 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 16 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

بالدينار

النفقات حسب مصادر التمويل/الأقسام	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	التقديرات التعديلية	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات غير المستعملة يقع إلغاؤها
الموارد العامة للميزانية							
نفقات التأجير	22,765,855,000,000	0	22,765,855,000,000	-338,886,430,000	22,426,968,570,000	21,696,584,296,473	730,384,273,527
نفقات الاستثمار	3,673,732,000,000	0	3,673,732,000,000	157,036,570,000	3,830,768,570,000	3,361,511,900,641	469,256,669,359
نفقات العمليات المالية	113,935,000,000	0	113,935,000,000	-41,425,000,000	72,510,000,000	66,804,341,623	5,705,658,377
نفقات أخرى	17,524,894,000,000	1,946,300,000,000	19,471,194,000,000	391,347,905,000	19,862,541,905,000	19,126,265,764,003	736,276,140,997
جملة النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**44,078,416,000,000**	**1,946,300,000,000**	**46,024,716,000,000**	**168,073,045,000**	**46,192,789,045,000**	**44,251,166,302,740**	**1,941,622,742,260**
موارد القروض الخارجية الموظفة							
نفقات الاستثمار	885,267,000,000	0	885,267,000,000	35,777,140,000	921,044,140,000	629,578,201,631	291,465,938,369
نفقات أخرى	226,600,000,000	0	226,600,000,000	0	226,600,000,000	134,225,610,228	92,374,389,772
جملة النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	**1,111,867,000,000**	**0**	**1,111,867,000,000**	**35,777,140,000**	**1,147,644,140,000**	**763,803,811,859**	**383,840,328,141**
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة							
نفقات الاستثمار	96,500,000,000	0	96,500,000,000	88,131,934,000	184,631,934,000	164,841,832,566	19,790,101,434
نفقات أخرى	1,704,795,000,000	0	1,704,795,000,000	147,321,862,000	1,852,116,862,000	1,541,285,580,865	310,831,281,135
جملة النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1,801,295,000,000**	**0**	**1,801,295,000,000**	**235,453,796,000**	**2,036,748,796,000**	**1,706,127,413,431**	**330,621,382,569**
موارد حسابات أموال المشاركة							
نفقات التأجير	6,630,000,000	0	6,630,000,000	132,672,000	6,762,672,000	5,888,929,150	873,742,850
نفقات الاستثمار	37,000,000,000	0	37,000,000,000	163,185,749,000	200,185,749,000	100,925,006,572	99,260,742,428
نفقات أخرى	22,775,000,000	0	22,775,000,000	51,522,267,000	74,297,267,000	56,615,248,601	17,682,018,399
جملة النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	**66,405,000,000**	**0**	**66,405,000,000**	**214,840,688,000**	**281,245,688,000**	**163,429,184,323**	**117,816,503,677**
نفقات التمويل	**5,307,000,000,000**	**535,000,000,000**	**5,842,000,000,000**	**0**	**5,842,000,000,000**	**5,841,914,201,141**	**85,798,859**
النفقات الطارئة وغير الموزعة	**1,556,017,000,000**	**-331,300,000,000**	**1,224,717,000,000**	**-203,850,185,000**	**1,020,866,815,000**	**0**	**1,020,866,815,000**
الجملة العامة	**53,921,000,000,000**	**2,150,000,000,000**	**56,071,000,000,000**	**450,294,484,000**	**56,521,294,484,000**	**52,726,440,913,494**	**3,794,853,570,506**

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	39,736,000,000	8,835,000,000		7,149,438,000,000	7,198,009,000,000
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	49,245,000,000	4,395,000,000		3,920,711,000,000	3,974,351,000,000
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	18,220,000,000	7,130,000,000		11,800,000,000	37,150,000,000
17	مهمة السياحة	67,365,963,000	10,222,000,000		80,742,124,000	158,330,087,000
18	مهمة التجهيز والإسكان	121,100,000,000	907,820,000,000	1,310,000,000	285,830,000,000	1,316,060,000,000
19	مهمة البيئة	36,097,000,000	5,085,000,000		331,649,510,000	372,831,510,000
20	مهمة النقل	23,760,000,000	14,771,000,000		961,241,000,000	999,772,000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية	221,000,000,000	54,702,700,000		112,297,300,000	388,000,000,000
22	مهمة الشباب والرياضة	574,304,000,000	136,700,000,000		124,996,000,000	836,000,000,000
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	151,180,000,000	38,442,000,000		49,378,000,000	239,000,000,000
24	مهمة الصحة	2,689,170,000,000	428,500,000,000		426,830,000,000	3,544,500,000,000
25	مهمة الشؤون الاجتماعية	254,450,000,000	15,000,000,000		1,459,350,000,000	1,728,800,000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب			0
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3	رئاسة الجمهورية			0
4	رئاسة الحكومة			0
5	مهمة الداخلية			0
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني			0
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة المالية	10,000,000,000		10,000,000,000
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط		40,000,000,000	40,000,000,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	203,997,000,000	62,000,000,000	265,997,000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية	81,777,140,000		81,777,140,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	27,330,000,000		27,330,000,000
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	5,300,000,000	16,000,000,000	21,300,000,000
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء			0
30	المحكمة الدستورية			0
31	محكمة المحاسبات			0
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
33	نفقات التمويل			
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	921,044,140,000	226,600,000,000	1,147,644,140,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		124,000,000,000	124,000,000,000
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		500,000,000	500,000,000
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	44,500,000,000	61,000,000,000	105,500,000,000
17	مهمة السياحة		18,000,000,000	18,000,000,000
18	مهمة التجهيز والإسكان	48,000,000,000		48,000,000,000
19	مهمة البيئة	66,138,000,000	27,755,000,000	93,893,000,000
20	مهمة النقل			0
21	مهمة الشؤون الثقافية		11,000,000,000	11,000,000,000
22	مهمة الشباب والرياضة		20,000,000,000	20,000,000,000
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			0
24	مهمة الصحة		90,000,000,000	90,000,000,000
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		914,484,500,000	914,484,500,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب				0
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم				
3	رئاسة الجمهورية		1,593,600,000	1,712,374,000	3,305,974,000
4	رئاسة الحكومة			461,400,000	461,400,000
5	مهمة الداخلية		28,109,721,000	2,978,630,000	31,088,351,000
6	مهمة العدل				0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			501,967,000	501,967,000
8	مهمة الدفاع الوطني		117,674,747,000	45,355,480,000	163,030,227,000
9	مهمة الشؤون الدينية				0
10	مهمة المالية	6,630,000,000		6,270,000,000	12,900,000,000
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط				0
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		45,360,000		45,360,000
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	11,672,000	2,962,980,000	528,428,000	3,503,080,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية		21,325,117,000	8,193,871,000	29,518,988,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني				0
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء				0
30	المحكمة الدستورية				0
31	محكمة المحاسبات				0
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0
33	نفقات التمويل				
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				
	الجملة	6,762,672,000	200,185,749,000	74,297,267,000	281,245,688,000

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب	23,466,197,312	1,493,031,923		7,135,756,434	32,094,985,669
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم	0	0		0	
3	رئاسة الجمهورية	134,863,323,753	10,809,664,221		30,788,621,307	176,461,609,281
4	رئاسة الحكومة	179,913,065,348	2,626,516,159		54,959,356,919	237,498,938,426
5	مهمة الداخلية	3,836,432,130,900	194,398,751,057		1,504,504,810,718	5,535,335,692,675
6	مهمة العدل	748,526,771,326	53,104,781,352		97,129,046,819	898,760,599,497
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	183,568,725,411	4,759,808,230		134,856,646,484	323,185,180,125
8	مهمة الدفاع الوطني	2,502,777,424,631	687,254,577,152		538,528,980,552	3,728,560,982,335
9	مهمة الشؤون الدينية	147,083,309,871	1,066,157,101		29,573,105,261	177,722,572,233
10	مهمة المالية	991,039,695,519	53,057,929,597	15,237,500,000	88,615,185,931	1,147,950,311,047
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط	72,303,901,841	253,018,150	50,256,841,623	557,686,169,491	680,499,931,105
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	61,178,857,169	4,219,880,230		7,287,905,006	72,686,642,405
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	642,387,561,755	397,785,253,792		537,392,591,061	1,577,565,406,608

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية	6,094,044,700,326	460,232,108,016		432,174,662,556	6,986,451,470,898
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,484,482,587,030	157,565,024,100		399,571,326,343	2,041,618,937,473
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	433,634,111,653	1,034,064,344		51,192,298,067	485,860,474,064
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	326,974,137	25,135,656		371,749,477	723,859,270
30	المحكمة الدستورية	0	0		0	0
31	محكمة المحاسبات	25,649,448,914	34,454,000		5,623,696,664	31,307,599,578
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13,791,000,000			51,459,000,000	65,250,000,000
33	نفقات التمويل					
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة					
	الجملة	21,696,584,296,473	3,361,511,900,641	66,804,341,623	19,126,265,764,003	44,251,166,302,740

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		725,372,496	725,372,496
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات			0
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	13,504,703,827		13,504,703,827
17	مهمة السياحة			0
18	مهمة التجهيز والإسكان	369,121,439,442		369,121,439,442
19	مهمة البيئة		1,340,346,628	1,340,346,628
20	مهمة النقل	0	0	0
21	مهمة الشؤون الثقافية			0
22	مهمة الشباب والرياضة			0
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			0
24	مهمة الصحة	32,828,193,722		32,828,193,722
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		55,017,328,000	55,017,328,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب			0
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3	رئاسة الجمهورية			0
4	رئاسة الحكومة		3,538,183,500	3,538,183,500
5	مهمة الداخلية	0	10,000,000,000	10,000,000,000
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني	1,569,815,776	1,836,354,102	3,406,169,878
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة المالية		0	0
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط			0
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	10,493,932,489	14,388,290,134	24,882,222,623
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		60,082,415,000	60,082,415,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية			0
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني		353,342,476,127	353,342,476,127
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء			0
30	المحكمة الدستورية			0
31	محكمة المحاسبات			0
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
33	نفقات التمويل			
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	164,841,832,566	1,541,285,580,865	1,706,127,413,431

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2023 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة				0
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات			0	0
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال				0
17	مهمة السياحة				0
18	مهمة التجهيز والإسكان		2,484,005,160	546,486,875	3,030,492,035
19	مهمة البيئة				0
20	مهمة النقل				0
21	مهمة الشؤون الثقافية				0
22	مهمة الشباب والرياضة				0
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن				0
24	مهمة الصحة	0	16,780,054,455	5,676,937,000	22,456,991,455
25	مهمة الشؤون الاجتماعية				0

جدول عدد 12

نفقات التمويل المنجزة لسنة 2023

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل
33	نفقات التمويل	5,841,914,201,141
	الجملة	5,841,914,201,141

جدول عدد 14

التوازن العام للخزينة

بالدينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات	مقارنة الإنجازات بالتقديرات	
			بالزيادة	بالنقص
عمليات الميزانية لسنة 2023				
مداخيل الميزانية لسنة 2023	45,810,294,484,000	51,020,727,161,128	5,210,432,677,128	
نفقات الميزانية لسنة 2023	56,521,294,484,000	52,726,440,913,494		3,794,853,570,506
نتيجة ميزانية الدولة لسنة 2023 (عجز في التقديرات والإنجازات)	10,711,000,000,000	1,705,713,752,366		9,005,286,247,634
عمليات الخزينة لسنة 2023				
موارد الخزينة لسنة 2023	25,879,000,000,000	398,633,458,891,065	372,754,458,891,065	
نفقات الخزينة لسنة 2023	15,168,000,000,000	398,673,024,164,787	383,505,024,164,787	
نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2023 (فائض في التقديرات وعجز في الإنجازات)	10,711,000,000,000	39,565,273,722		10,671,434,726,278
تمويل عجز الميزانية لسنة 2023	10,711,000,000,000	1,705,713,752,366		9,005,286,247,634
نتيجة عمليات الميزانية وعمليات الخزينة لسنة 2023 (عجز في الإنجازات)	0	1,745,279,026,088	1,745,279,026,088	
موارد الخزينة المستعملة لتمويل عجز الميزانية		1,705,713,752,366		
فائض مقابيض عمليات الخزينة للسنة المنقضية		75,497,593,846,761		
فائض نفقات عمليات الخزينة للسنة المنقضية		70,831,280,633,581		
النتيجة النهائية لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة		4,626,747,939,458		

جدول عدد 15
وضعية المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج
لسنة 2023

بالدينار

البيانات	المبالغ
المداخيل الحاصلة	225,461,832,442
النفقات المنجزة	220,227,191,478
الفارق بين المداخيل الحاصلة والنفقات المنجزة	5,234,640,964

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

جدول عدد 16
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2023

بالدينار

البيانات	التقديرات الأولية للمداخيل والنفقات	التنقيحات	التقديرات النهائية للمداخيل والنفقات	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات
المداخيل الحاصلة	1,333,439,200,000	733,027,772,241	2,066,466,972,241	1,734,307,837,347	332,159,134,894
النفقات المنجزة	1,333,439,200,000	733,027,772,241	2,066,466,972,241	1,437,519,796,293	628,947,175,948 (**)
فائض المداخيل الحاصلة على النفقات المنجزة				296,788,041,054 (*)	

(*) ينقل إلى سنة 2024

(**) إعتمادات غير مستعملة يتم إلغاؤها

ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات

حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2023

الصفحة	الملاحظات	ردود وزارة المالية
الصفحات 12 و13	**1.إيداع الحسابات لدى محكمة المحاسبات** نصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه يقتضي عرض حساب التصرف لأمين المال العام على محكمة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة به وأن يسلّم لها حساب الدولة العام من قبل وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية قبل موفى السنة الموالية للسنة الخاصة به. وتضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2023 لمهمة المالية في مستوى برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص هدفا يتمثل في مسك محاسبة موثوق بها في الآجال. وتمثل المؤشر المرتبط بهذا الهدف في أجل تقديم الحساب العام لإدارة المالية للمصادقة عليه غير أنه لم يتم ضبط سقف بهذا العنوان يمكن من الضغط على الأجال خاصة بالنظر إلى عدم تناغم الأجل القانوني الوارد بمجلة المحاسبة العمومية مع المعايير الدولية التي توصي بأن يتم النظر في قانون غلق الميزانية لسنة ما قبل مناقشة قانون المالية للسنة الني تليها بسنتين. علما بأنه لم يتم بعد نشر التقرير السنوي للأداء لسنة 2023.	**إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:** تحرص مصالح الخزينة على تقديم حساب التصرف إلى محكمة المحاسبات في الآجال القانونية. غير أن مهمتها كمحاسب مركزي مكلف بتجميع حسابات كل المحاسبين العموميين وإدراجها ضمن حساب التصرف، يحتم عليها انتظار استكمال جميع المراكز المحاسبية لعملياتها المالية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه تمت إحالة آخر جدول نهائي لتصرف سنة 2023 بتاريخ 18 ديسمبر 2024 وهو ما سبب التأخير الحاصل في إحالة حساب التصرف لسنة 2023. **إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:** **الوضعية الحالية لمسك الحسابات:**

وخلافا لهذه المرجعيات تواصل إحالة الحسابات من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. ويبرز الجدول الموالي تاريخ إيداع حساب أمين المال العام للسنوات المالية 2020 - 2023:

	حساب التصرف		الحساب العام للدولة	
سنة التصرف	تاريخ إيداع	مدّة التأخير	تاريخ إيداع	مدّة التأخير
2023	17 جانفي 2025	أكثر من 5 أشهر	03 مارس 2025	شهران
2022	29 ديسمبر 2023	5 أشهر	03 ماي 2024	4 أشهر
2021	28 ديسمبر 2022	5 أشهر	10 جويلية 2023	أكثر من 6 أشهر
2020	03 ديسمبر 2021	4 أشهر	16 جوان 2023	سنة و5 أشهر

وتعكس هذه الوضعية سوء حوكمة في التوقيف النهائي لعمليات تنفيذ الميزانية وتؤدي إلى التأخير في إعداد تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانية وفي إيداع مشروع قانون غلق الميزانية لدى مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم وبالتالي إلى التأخير في المصادقة عليه علما بأنه يتم اعتماد هذا المؤشر من قبل وكالات التصنيف عند تقييم أداء الحكومات بخصوص التصرف في الميزانية. ويحد هذا الوضع من جدوى النظر في هذه الوثائق عند فحص مشاريع قوانين المالية من قبل الوظيفة التشريعية.

يعتمد الحساب العام للدولة على غرار حساب تصرف أمين المال العام للبلاد التونسية في إعدادهما على استكمال كافة مراحل التجميع المحاسبي لموارد ونفقات الدولة وللميزانيات الملحقة بها المسجلة في دفاتر كافة المحاسبين العموميين.

ونظرا لأن عملية التجميع المحاسبي، على مستوى الخزينة العامة للبلاد التونسية، تنجز بطريقة يدوية ولا توجد منظومة معلوماتية مجمّعة للحسابات، فإن ذلك يتطلب من المحاسب المركزي للدولة مزيدا من الحرص في نقل مجمل العمليات الحسابية في سجلاته مما يؤثر على آجال إعداد وإيداع حساب تصرفه والحساب العام للدولة لدى محكمة المحاسبات.

الإصلاحات القانونية والمحاسبية المستهدفة:

- بالنسبة للآجال المضمنة بالقانون الاساسي للميزانية سيتم الاخذ بعين الاعتبار ضمن مشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية بهذه الآجال الجديدة بهدف تحقيق التناغم بين الأجل المحدد بمجلة المحاسبة العمومية الحالي والأجل المحدد بالقانون الاساسي للميزانية لسنة 2019.

كما لا بد من التأكيد على أن إرساء المنظومة المعلوماتية الجديدة سيمكن فعليا من احترام هذه الآجال الجديدة.

- ستمكن المنظومة المعلوماتية اللجديدة من تجاوز العديد من الاشكاليات من بينها آجال اعداد الحسابات المجمعة بالنظر الى أنها

	ويشار إلى أن مصالح الخزينة العامة أفادت في ردّها على تقرير غلق ميزانية لسنة 2022 أن إعداد حساب التصرف وتقديمه رهين استكمال جميع المراكز المحاسبية لكل عملياتهم المتعلقة بالسنة المعنية ومرتبط بموافاتها بمذكرة الغلق المؤقت لميزانية الدولة من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات التي ترخص في تسجيل العمليات المحاسبية ونتيجة تنفيذ الميزانية وختم السنة المالية. وبالنسبة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص فقد أجابت أنّ الحساب العام للدولة يعتمد في إنجازه ومقاربته على العديد من الوثائق والمعطيات الصادرة عن مختلف الهياكل صلب وزارة المالية. وهو ما يتطلّب حيزا زمنيا لإعدادها والتوصل بها خاصة وأنّ مختلف حسابيات الدولة بما فيها الحساب العام يتمّ مسكها يدويا. وأضافت بأنّه تمّ امضاء اتفاقية تمويل بهدف إرساء منظومة إعلامية مجمعة للحسابات من شأنها أن تحسّن طرق تجميع الحسابيات وتقصّر آجال إعدادها وإحالتها إلى محكمة المحاسبات. **وتدعو محكمة المحاسبات إلى مدها بالمعطيات بخصوص تقدم إنجاز مشروع المنظومة المعنية. كما تجدّد دعوتها إلى ضرورة التقيّد بالآجال القانونية المتعلقة بإيداع الحسابات وذلك عبر إيجاد الحلول المناسبة والتنسيق مع جميع الأطراف ذات العلاقة لتجاوز الإشكاليات المعروضة.**	ستمكن من الربط بين جميع المنظومات الاخرى حينيا دون اللجوء الى التقنيات المحاسبية الحالية: – مشروع اقتناء النظام المعلوماتي المحاسبي للدولة « MOSIE» حول محاسبة الدولة (الميزانيّاتيّة، العامّة والتحليلية) والتصرف في السيولة والمساعدة على أخذ القرار: -تم بموفى سنة 2024 امضاء اتفاقية الهبة بين وزارة المالية والممول KFW قصد تمويل اقتناء النظام المحاسبي للدولة. وتواصلت خلال سنة 2025 أشغال اعداد طلب العروض كما يلي: -انجزت المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد قائمة في المزودين الذين عبروا عن اهتمامهم بالمشاركة في طلب العروض الدولي. -ثم تمت دعوة المزودين المعنيين إلى تقديم عروضهم المالية في أواخر شهر جانفي 2026. في انتظار إرساء المنظومة المعلوماتية المجمّعة للحسابات المشار إليها آنفا في أفق سنة 2029 تسعى وزارة المالية جاهدة، بالوسائل المتاحة إليها وفي ظل المنظومة القانونية والمحاسبية الحالية، إلى التقليص في آجال إيداع مختلف الحسابات لدى محكمة المحاسبات. **مشروع القدرة على الأداء و التقرير السنوي للأداء لسنة 2023:** -يتم سنويا تحديد الأجل القانوني لإعداد الحساب العام ضمن مشروع القدرة على الأداء لبرنامج المحاسبة العمومية، الهدف الاستراتيجي " مسك محاسبة موثوق بها في الآجال" والذي يتم متابعته عبر المؤشر

		"اجل تقديم الحساب العام والوثائق المرفقة له الى محكمة المحاسبات" المحدد بـ 12 شهرا. ثم يتم في مرحلة ثانية، تحديد الاهداف والمؤشرات العملية (الآجال الوسيطة) ضمن تعليمات عمل (عدد 5 بتاريخ 16 جانفي 2023) التالية: **- مؤشر 1- نسبة الحسابات السنوية المقدمة في آجالها الى أمانات المال الجهوية.** **مؤشر 2-نسبة الحسابات السنوية المرسلة الى محكمة المحاسبات في آجالها.** **مؤشر 3- نسبة إرسال بطاقات ختم الميزانية في آجالها(الى ادارة غلق الميزانية)** -تم التنسيق مع مصالح وزارة المالية وسيتم نشر التقرير السنوي للأداء للمهمة في أقرب الآجال.
الصفحات 13 و14	**2.إحالة مشروع قانون غلق الميزانية والقوائم المالية للدولة إلى الوظيفة التشريعية:** نصّ الفصل 27 من القانون الأساسي للميزانيّة على ضرورة مسك المحاسبة العامّة حسب أسلوب القيد المزدوج وفق مبدأ إثبات الحقوق والتزامات الدولة. ونصّ الفصل 28 منه على أنّه تمسك محاسبة تحليلية لتحديد الكلفة الحقيقية للبرامج الموضوعة. ونصت الفقرة الأخيرة من الفصل 66 منه على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة.	**إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:** كما أشارت المحكمة في ملاحظتها، أودعت الحكومة لدى مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 أكتوبر 2020 مشروع قانون لتنقيح الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية ينصّ على تعويض عبارتي "سنة 2022" و"سنة 2023" الواردة به بعبارتي "سنة 2028" و"سنة 2029"، غير أنّه لم يتمّ بعد إصدار النص القانوني المتعلق بهذا التعديل.

	ونصّ الفصل 72 من نفس القانون على أنّه تدخل أحكام الفصل 27 و28 والفقرة الأخيرة من الفصل 66 ابتداء من السنة المالية 2022 على أن تتمّ المصادقة على القوائم المالية المتعلقة بها من قبل محكمة المحاسبات في أجل أقصاه سنة 2023. وخلافا لهذه المقتضيات، وإلى نهاية سنة، 2023 لم تدخل الأحكام المذكورة حيّز النفاذ سواء المتعلقة بغلق الميزانية أو بمسك المحاسبة أو بالتصديق على القوائم المالية. وهو ما يعكس وضعية غير قانونية في علاقة بحوكمة مسار إعداد الميزانية وتنفيذها وغلقها. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة أودعت لدى مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 أكتوبر 2020 مشروع قانون لتنقيح الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية ينصّ على تعويض عبارتي "سنة 2022" و"سنة 2023" الواردة به بعبارتي "سنة 2028" و"سنة 2029"، غير أنّه لم يتمّ بعد إصدار النص القانوني المتعلق بهذا التعديل. **وتوصي المحكمة بضرورة التسريع في تجاوز هذا الإشكال القانوني قصد التمكن من إصدار قانون غلق الميزانية لسنتي 2022 و2023.**	وبالتالي فإن صدور هذا النص يقتضي استكمال النظر فيه من قبل الوظيفة التشريعية واصداره في صيغته النهائية.
الصفحة 14	**3.أداء تحصيل موارد الميزانية** ✓ **تحصيل موارد الميزانية الجملية**	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** عند إعداد تقديرات موارد الميزانية في إطار قانون المالية الأصلي أو التعديلي نأخذ بعين الاعتبار موارد السنة المالية فقط أي أنها لا تشمل فواضل الحسابات الخاصة للسنة السابقة.

تقتضي أفضل الممارسات أن يتمّ تحصيل التقديرات الأصلية لموارد ميزانية الدولة الجملية في حدود نسبة تتراوح بين 97 % و106 %.

وتضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2023 لمهمة المالية في مستوى برنامج مصالح الميزانية هدفا يتمثل في تطوير جودة التقديرات. غير أن المؤشر المرتبط بهذا الهدف في مستوى الموارد اقتصر على الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية دون أن يشمل كافة أصناف الموارد وذلك فضلا عن عدم ضبط قيمة منشودة بهذا العنوان.

وبلغت التقديرات الأصلية لموارد ميزانية الدولة 46.424,000 م.د وبلغت المبالغ المستخلصة فعليا 51.020,727 م.د. وبلغت نسبة تحصيل التقديرات الأصلية للموارد ما نسبته 109,9 %. وبالتالي لم يستجب تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 فيما يتعلق بتحصيل الموارد إلى أفضل الممارسات الدولية حسب المعيار المذكور أعلاه. وهو ما يعكس نقصا في دقة ضبط التقديرات الأصلية للموارد.

✓ **تحصيل موارد ميزانية الدولة حسب هيكلتها**

تقتضي أفضل الممارسات ألا يتجاوز الفارق بين الموارد المنجزة فعليا والتقديرات الأصلية حسب التصنيفات المعتمدة لتلك الموارد ما نسبته 5 %.

ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد ميزانية الدولة لسنة 2023 حسب الأقسام بالمليون دينار.

أقسام موارد الدولة	التقديرات الأصلية	الإنجازات	نسبة تحصيل التقديرات الأصلية	نسبة فارق الإنجازات عن التقديرات الأصلية
قسم 1: المداخيل الجبائية	40.536,000	45.218,665	111,55	11,55
قسم 2: المداخيل غير الجبائية	5.534,000	5.101,205	92,18	-7,82
قسم 3: الهبات	354,000	700,857	197,98	97,98

وبالتالي فإن مقارنة جملة الموارد الذاتية باعتبار فواضل الحسابات الخاصة للسنة السابقة مع جملة الموارد الذاتية المقدرة بقانون المالية لا يعكس نسبة الإنجاز الحقيقية.

وتبعا لما سبق فإن نسبة تحصيل التقديرات الأصلية للموارد بلغت 93.14 % ويفسر هذا النقص ببروز عدة مستجدات جعلت الفرضيات الأصلية تتطلب التحيين ونذكر منها خاصة:

- تسجيل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بـ 0.4 % مقابل نسبة نمو بـ 1.8% مقدرة في قانون المالية الأصلي وبالتالي مراجعة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 162515 مقدرة اوليا إلى 149734 مسجلة سنة 2023.
- تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل فرضية 4282 طن معتمدة في قانون المالية لسنة 2023 أي بانخفاض بـ 8%

هذه التغيرات أثرت على جملة الإستخلاصات المنجزة وبالتالي عدم القدرة على تحقيق التقديرات الأولية.

ويمثل الجدول الموالي توزيع موارد ميزانية الدولة لسنة 2023 حسب الأقسام بالمليون دينار و نسب الإنجاز :

مجموع موارد ميزانية الدولة	46.424,000	51.020,727	109,90	9,90

يلاحظ من خلال الجدول أنّ الإنجازات المتعلقة بتحصيل الموارد تختلف عن تقديراتها الأصلية بنسبة تتجاوز 5 % بالنسبة للثلاث الأقسام الأساسية لتصنيف الموارد. وهو ما لا يستجيب لهذا المعيار.

أقسام موارد الدولة	التقديرات الأصلية	الإنجازات	نس بة تحصيل التقديرات الأصلية	نسبة فارق الإنجازات عن التقديرات الأصلية
قسم 1: المداخيل الجبائية	40 536 000 0 00,00	45 218 665 0 83,36	111, 55%	11,55%
فواضل السنة السابقة	-	7 181 471 98 9,39		
جملة المداخيل الجبائية دون اعتبار الفواضل	40 536 000 0 00,00	38 037 193 0 93,97	93,8 4%	-6,16%
قسم 2: المداخيل غير الجبائية	5 534 000 00 0,00	5 101 204 98 7,20	92,1 8%	-7,82%
فواضل السنة السابقة	-	600 725 273, 50		
جملة المداخيل غير الجبائية دون اعتبار الفواضل	5 534 000 00 0,00	4 500 479 71 3,70	81,3 2%	- 18,68%
قسم 3: الهبات	354 000 000,0 0	700 857 090, 57	197, 98%	97,98%
مجموع موارد ميزانية الدولة	46 424 000 0 00,00	51 020 727 1 61,13	109, 90%	9,90%
مجموع فواضل السنة السابقة	-	7 782 197 26 2,89		
المجموع دون اعتبار الفواضل	46 424 000 0 00,00	43 238 529 8 98,24	93,1 4%	-6,86%

بخصوص تطوير جودة التقديرات يتم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات وعلى نماذج تقدير تُبنى على المعطيات المتوفّرة عند إعداد الميزانية. وتعمل مصالح وزارة المالية على تحسين هذه التقديرات،

خاصة فيما يتعلّق بالموارد الجبائية . في المقابل، تبقى الموارد غير الجبائية والهبات صعبة التقدير، لارتباطها بعوامل خارجية وأداء

		المؤسسات العمومية. أما بالنسبة للهبات فإن تعبئتها مرتبطة بوجود برامج تعاون وكذلك بالقدرة على تحقيق الأهداف أو الشروط اللازمة للحصول على أقساط الهبات المبرمجة.
الصفحات 15 و16 و17	**4.أداء إنجاز نفقات ميزانية الدولة** ✓ **نفقات الميزانية الجملية المنجزة** تقتضي أفضل الممارسات أن يتمّ إنجاز النفقات الجملية للميزانية في حدود ما بين 95 % و105 % من تقديرات قانون المالية الأصلي. وقد تمّ اعتماد هذه المعايير ضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA. ولئن تضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2023 لمهمة المالية في مستوى برنامج مصالح الميزانية هدفا يتمثل في تطوير جودة التقديرات فإن المؤشر المرتبط بهذا الهدف في مستوى النفقات اقتصر على الفارق بين التقديرات والإنجازات في نفقات الاستثمار دون أن يشمل كافة أصناف النفقات وذلك فضلا عن عدم ضبط قيمة منشودة لهذا الفارق وعن عدم نشر التقرير السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2023 إلى غاية هذا التاريخ. وبلغت النفقات الجملية المنجزة خلال سنة 2023 ما قيمته 52.726,441 م.د وبلغت التقديرات الأصلية 53.921,000 م.د. وهو ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 97,78 %. وبالتالي يستجيب تنفيذ ميزانية سنة 2023 إجمالا إلى هذا المعيار.	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** لقد تم اختيار ربط المؤشر بإنجازات نفقات الاستثمار دون سواها وذلك لأهمية المتابعة اللصيقة لنسبة انجاز هذه النفقات تنفيذا لسياسة الدولة الرامية إلى استكمال انجاز المشاريع التنموية وحلحلة المشاريع المعطلة والعمل على خلاص المقاولين في الآجال . بالنسبة لنشر التقرير السنوي للأداء لسنة 2023 فقد تم خلال شهر جويلية 2024 نشر جميع التقارير السنوية للأداء لسنة 2023 بما في ذلك تقرير مهمة المالية بالموقع الالكتروني www.gbo.tn وتجدون التقارير في الرابط التالي http://www.gbo.tn/ar/ressources-documentaires?keys=&created=&field_types_de_rapports_target_id=27

✓ **هيكلة نفقات الميزانية**

نفقات الميزانية حسب الوحدات الإدارية والوظيفية

تقتضي أفضل الممارسات ألا يتجاوز الفارق بين النفقات المنجزة فعليا للميزانيات المهيكلة حسب الوحدات الإدارية والوظيفية التقديرات الأصلية ما نسبته 5 %.

ويبرز الجدول الموالي نسبة الفارق بين الإنجازات وتقديرات الاعتمادات الأصلية بالنسبة لتنفيذ ميزانية سنة 2023.

بيان المهمة	الإعتمادات الأصلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	نسبة إستهلاك الاعتمادات الأصلية	نسبة الفارق بين الدفوعات والتقديرات الأصلية
مجلس نواب الشعب	36 000 000 000	36 000 000 000	32 094 985 669	89,15%	-10,85%
رئاسة الجمهورية	191 000 000 000	198 119 291 000	178 158 072 419	93,28%	-6,72%
رئاسة الحكومة	252 613 000 000	265 053 342 000	241 497 321 926	95,60%	-4,40%
مهمة الداخلية	5 697 400 000 000	5 706 488 351 000	5 552 080 294 447	97,45%	-2,55%
مهمة العدل	908 000 000 000	921 715 000 000	898 760 599 497	98,98%	-1,02%
مهمة الشؤون الخارجية	331 000 000 000	335 901 967 000	323 517 117 275	97,74%	-2,26%
مهمة الدفاع الوطني	3 750 000 000 000	3 912 985 227 000	3 837 238 713 834	102,33%	2,33%
مهمة الشؤون الدينية	180 140 000 000	180 140 000 000	177 722 572 233	98,66%	-1,34%

إن عملية احتساب نسبة الإنجاز في هذا الجدول تمت بالاعتماد على تقديرات قانون المالية الأصلي في حين أن سنة 2023 تضمنت قانونا للمالية تعديلي تم خلاله إدخال العديد من التعديلات على تقديرات ميزانيات أغلب المهمات على غرار ميزانية مهمة التجارة حيث بلغت ميزانيتها في قانون المالية التعديلي لسنة 2023 مبلغا قدره 3971280 ألف دينار باعتبار تحيين نفقات الدعم وبالتالي نسبة إنجاز 99 % .

مهمة المالية	1 184 000 000 000	1 284 243 514 000	1 158 499 402 847	97,85%	-2,15%
مهمة الاقتصاد	930 000 000 000	930 000 000 000	695 650 031 105	74,80%	-25,20%
مهمة املاك الدولة	83 500 000 000	102 728 303 000	97 568 865 028	116,85%	16,85%
مهمة الفلاحة	1 965 000 000 000	1 986 496 108 000	1 857 427 563 121	94,53%	-5,47%
مهمة الصناعة	5 971 200 000 000	7 333 409 000 000	7 184 125 217 767	120,31%	20,31%
مهمة التجارة	2 689 280 000 000	3 976 351 000 000	3 934 415 138 470	146,30%	46,30%
مهمة تكنولوجيات الاتصال	150 150 000 000	165 650 000 000	146 513 912 165	97,58%	-2,42%
مهمة السياحة	174 000 000 000	176 330 087 000	107 240 723 196	61,63%	-38,37%
مهمة التجهيزو الاسكان	1 883 500 000 000	1 894 929 724 000	1 610 177 645 591	85,49%	-14,51%
مهمة البيئة	414 562 000 000	483 724 510 000	396 646 418 481	95,68%	-4,32%
مهمة النقل	1 011 475 000 000	1 011 512 000 000	935 525 315 417	92,49%	-7,51%
مهمة الشؤون الثقافية	395 000 000 000	399 000 000 000	371 758 805 344	94,12%	-5,88%
مهمة الشباب و الرياضة	856 000 000 000	856 000 000 000	790 065 253 384	92,30%	-7,70%
مهمة الاسرة	239 000 000 000	239 000 000 000	218 716 902 901	91,51%	-8,49%
مهمة الصحة	3 660 000 000 000	3 708 120 617 000	3 520 007 566 815	96,18%	-3,82%

مهمة الشؤون الإجتماعية	3 302 000 000 000	2 712 284 500 000	2 585 339 024 428	78,30%	-21,70%
مهمة التربية	7 550 000 000 000	7 573 296 128 000	7 034 846 293 491	93,18%	-6,82%
مهمة التعليم	2 153 000 000 000	2 153 000 000 000	2 062 448 546 463	95,79%	-4,21%
مهمة التشغيل	990 612 000 000	1 006 341 000 000	839 202 950 191	84,72%	-15,28%
المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051 000 000	4 051 000 000	723 859 270	17,87%	-82,13%
محكمة المحاسبات	31 500 000 000	31 557 000 000	31 307 599 578	99,39%	-0,61%
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	74 000 000 000	74 000 000 000	65 250 000 000	88,18%	-11,82%

يلاحظ من خلال الجدول وجود فوارق بين الدفوعات والاعتمادات الأصلية في خصوص تنفيذ ميزانيات 18 وحدة إدارية (مهمات) من جملة 30 وحدة. وهو ما يعني أن قرابة ثلثي المهمات لم تستجب لمعيار التنفيذ الدقيق للتقديرات الأصلية لنفقاتها.

وكانت بالتالي نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية لتلك المهمات أقل من 95 % أو أكثر من 105 %. فقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية 61,63 % فقط بالنسبة لمهمة السياحة. وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية 146,30% بالنسبة لمهمة التجارة. ويعتبر أداء استهلاك الاعتمادات حسب هذا المعيار غير جيّد خاصة وأنّ هناك 6 مهمات كانت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية فيها أقلّ من 85 % أو أكثر من 115 %.

إن عملية احتساب نسبة الإنجاز في هذا الجدول تمت بالاعتماد على تقديرات قانون المالية الأصلي في حين أن سنة 2023 تضمنت قانونا للمالية تعديلي تم خلاله إدخال العديد من التعديلات على تقديرات ميزانيات أغلب المهمات والأقسام.

وتدعى المهمات المعنية إلى تحسين أداء استهلاك الاعتمادات الأصلية.

نفقات الميزانية حسب التصنيف الإقتصادي

يبرز الجدول الموالي نسبة الفارق بين الإنجازات وتقديرات الاعتمادات الأصلية حسب التصنيف الاقتصادي للنفقات بالنسبة لتنفيذ ميزانية سنة 2023.

النفقات	الإعتمادات الأصلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	نسبة إستهلاك الاعتمادات الأصلية	نسبة الفارق بين الدفوعات والاعتمادات الأصلية
نفقات التأجير	22 772,485	22 433,731	21 702,473	95,30	-4,70
نفقات التسيير	2 314,328	2 597,611	2 451,126	105,91	5,91
نفقات التدخلات	17 221,661	19 417,945	18 407,267	106,88	6,88
نفقات الاستثمار	4 692,499	5 136,630	4 256,857	90,72	-9,28
نفقات العمليات المالية	57,010	72,510	66,804	117,18	17,18
نفقات التمويل	5 307,000	5 842,000	5 841,914	110,08	10,08
المجموع	53 921,000	56 521,294	52 726,441	97,78	-2,22

	خلافا لمعيار التنفيذ الدقيق للتقديرات الأصلية يلاحظ من خلال الجدول وجود فوارق هامة بين الدفوعات والاعتمادات الأصلية في خصوص 5 تصنيفات اقتصادية (الأقسام) من جملة 6 تصنيفات. فقد تم احترام هذه النسبة فقط في مستوى نفقات الاستثمار حيث بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية لهذا القسم 90,72 %. وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الأصلية 117,18 % لقسم نفقات العمليات المالية و110,08 % بالنسبة لقسم نفقات التمويل.	
الصفحات 17 و18	**5.عجز الميزانية:** ضبط قانون المالية الأصلي عجز الميزانية في حدود 7.497,000 م.د ثمّ تم تعديل حجم هذا العجز عبر قانون المالية التعديلي ليبلغ 10.711,000 م.د. وبعد تنفيذ الميزانية فعليا، بلغ الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة ما قيمته 1.705,714 م.د غير أنّ هذه النتيجة تضمّنت احتساب فواضل الحسابات الخاصة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة) ضمن موارد الميزانية في حين أنّ تقديرات قانون المالية الأصلي أو التعديلي لم تأخذ بعين الاعتبار لهذه الفواضل الباقية من السنة السابقة. وعند استثناء الحسابات الخاصة، يصبح حجم عجز الميزانية في حدود 11.713,954 م.د. ويمثل هذا العجز ما نسبته 7,8 من الناتج الداخلي الخام. ومن خلال دراسة هيكلة نفقات الميزانية تبين أن هذا العجز كان ناتجا أيضا عن عجز في تغطية النفقات العادية للتصرّف (تأجير وتدخلات وتسيير) حيث بلغت نفقات الاستثمار المنجزة على موارد	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** عند إعداد قانون المالية الأصلي أو التعديلي تأخذ تقديرات موارد الميزانية بعين الاعتبار موارد السنة فقط دون اعتبار فواضل الحسابات الخاصة المرحلة من السنوات السابقة. وبالتالي فإنه لا يمكن مقارنة جملة الموارد الذاتية باعتبار فواضل الحسابات الخاصة المرحلة من السنوات السابقة مع جملة الموارد الذاتية المقدرة بقانون المالية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الفواضل المذكورة. وتبعا لما سبق فإن الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة دون اعتبار الفواضل أي حجم عجز الميزانية بلغ ما قيمته 9.487,9 م.د بالمقارنة مع العجز المقدر بقانون المالية الأصلي في حدود 7.497.0م. د. (والعجز المقدر بقانون المالية التعديلي في حدود 10.711,0 م.د) .

الميزانية العامة للدولة (3.361,512 م.د) ما حصته 28,70 % من قيمة العجز. وعليه فقد تمّ تمويل نفقات التصرف العادي للدولة بموارد اقتراض بحصة تمثل أكثر من 70 % من عجز الميزانية لسنة 2023، في حين تقتضي أفضل الممارسات أن يخصص الاقتراض لسداد الديون وتمويل الاستثمار.

وفي هذا الصدد يشار إلى أنّ أعضاء من مجلس النواب تولوا إيداع مشروع تعديل القانون الأساسي للميزانية بتاريخ 31 جانفي 2020 يقترح إضافة فصل 8 مكرر ينصّ على أن يموّل عجز الميزانية فقط الاستثمارات ذات الصبغة التنموية.

وتدعو المحكمة إلى ضرورة التحكّم في نسبة عجز الميزانية عبر تدعيم الموارد الذاتية للميزانية والنظر في تعديل القانون الأساسي للميزانية في اتجاه وضع حدود قصوى للعجز وتخصيصه حصرا لتمويل نفقات الاستثمار.

و يغطي هذا العجز (9487.9 م.د) فوائد الدين العمومي 5841.9 م.د و نفقات الإستثمار4256.9م.د و جزء من التدخلات ذات صبغة تنموية و التي تبلغ حوالى 3467.5 م.د و بالتالي فإنه لا يمكن إعتبار أن العجز مكن من تغطية النفقات العادية للتصرف ،وتعمل وزارة المالية رغم كل الضغوطات المسلطة على المالية العمومية على احترام أفضل الممارسات في هذا المجال حتى في ظل غياب قواعد ميزانياتية لتسقيف العجز ضمن القانون الأساسي للميزانية .

وعند استثناء الحسابات الخاصة (موارد السنة + فواضل السنة السابقة)، يصبح حجم عجز الميزانية في حدود 11.317,954 م.د كما يبينه الجدول التالي:

	التقديرات الأصلية	الإنجازات
جملة موارد ميزانية الدولة	**46 424 000 000,000**	**51 020 727 161,128**
فواضل السنة السابقة	-	*7 782 197 262,891*
جملة موارد ميزانية الدولة دون اعتبار الفواضل	46 424 000 000,000	43 238 529 898,237
جملة نفقات ميزانية الدولة	**53 921 000 000,000**	**52 726 440 913,494**
فائض النفقات على موارد ميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة	- 7 497 000 000,000	- 11 317 953 897,478
فائض الموارد على نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	-	8 947 321 687,125
فائض الموارد على نفقات حسابات أموال المشاركة	-	664 918 457,987
الفارق بين الموارد الذاتية و نفقات الميزانية (العجز)	**- 7 497 000 000,000**	**- 1 705 713 752,366**
الفارق بين الموارد الذاتية و نفقات الميزانية (العجز)دون اعتبار الفواضل	- 7 497 000 000,000	- 9 487 911 015,257

		ويجدر الإشارة أنه تسرب خطأ في كتابة حجم عجز الميزانية بالصفحة 17 من التقرير11.713,954 م.د عوضا عن الرقم الصحيح 11.317.954 م.د.
الصفحات 18 و19	**7.وضعية الحساب القارّلتسبيقات الخزينة** نصّ الفصل عدد 65 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه يضبط مشروع قانون غلق ميزانية الدولة المبلغ النهائي للموارد المستخلصة ولأوامر الصرف المؤشر عليها خلال سنة التصرّف ويلغي الاعتمادات الباقية ويرخص في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة وذلك مع مراعاة أحكام الفصلين عدد 32 و37 من هذا القانون. وبلغت نتيجة سنة 2023 حسب ما تمّ تسجيله بحساب التصرف لأمين المال العام للبلاد التونسية 11.317,954 م.د. وهو ما يعكس أنّ الموارد المنجزة والمتأتية من موارد الميزانية وموارد الخزينة لم تغطّ المصاريف المنجزة والحاصلة عن مصاريف الميزانية ومصاريف الخزينة. وبالتالي تمّ تغطية هذا الفارق باللجوء إلى متوفرات الخزينة سواء تلك التي تملكها وتمثل أصولها أو تلك التي تحت تصرّفها والتي تمثل خصومها على غرار إيداعات صندوق الادخار البريدي والأمانات وإيداعات وفوائض مقابيض الخزينة الراجعة للمؤسسات العمومية وغيرها. وتبيّن من خلال متابعة تطور رصيد الحساب الحساب القار لتسبيقات الخزينة تواتر النتائج السلبية في تنفيذ الميزانيات المتعلقة بالفترة من 2018 إلى 2023 بلغ مجموعها 44.548,088 م.د. ويرتفع الرصيد المدين لهذا الحساب إلى 54.659,241 م.د. ويرجع تواصل تسجيل النتائج السلبية في	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** يعتمد إعداد غلق الميزانية لسنة 2019 و ما قبلها على التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد 42 لسنة 2004 و الذي يصنف موارد الاقتراض ضمن موارد الميزانية و يصنف نفقات تسديد أصل الدين ضمن نفقات الميزانية. وبالتالي فإن احتساب فائض النفقات على موارد العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة يأخذ بعين الاعتبار موارد الاقتراض ونفقات تسديد أصل الدين. أما بالنسبة لسنة 2020 و ما يليها تم اعتماد التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد15 لسنة 2019 و الذي صنف كل من موارد الاقتراض و نفقات تسديد أصل القروض ضمن موارد الخزينة و تكاليفها. وبالتالي فإن عدم اعتمادها ضمن موارد و نفقات ميزانية الدولة أدى إلى الارتفاع الملحوظ لفائض المصاريف على مقابيض الميزانية و بالتالي ارتفاع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات الخزينة. بالنسبة لسنة 2023 فإن فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة و الذي تم تحميله على الحساب القار لتسبقات الخزينة بلغ 11.317,954 مليون

	تنفيذ الميزانية إلى النقص في دقة تقدير موارد الميزانية العامة للدولة بما لا يمكّنها من تغطية كامل نفقاتها المبرمجة لكلّ سنة. **وتدعو المحكمة مصالح وزارة المالية إلى ضرورة توخي الدقة في تقدير موارد ونفقات الميزانية العامة للدولة بهدف تحقيق التوازن بين موارد ونفقات كلّ من الميزانية والخزينة وحصر حجم النّفقات في حدودحجم الموارد الممكن تحصيلها فعليّا.**	دينار باعتماد التبويب الجديد في حين أن هذا الرصيد لو تم احتسابه بالتبويب القديم فسيكون في حدود 8.799,670 مليون دينار. وبالتالي فإن الفارق بين الرصيد دين (2.518,284 مليون دينار) هو مجموع موارد الاقتراض صافي نفقات تسديد أصل الدين.
الصفحات 20 و21	**9.العمليات المالية للحسابات الخاصة:** تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخيل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخيل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. وتشتمل الحسابات الخاصة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة. ونصّت الفقرة الأخيرة من الفصل عدد 32 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 03 فيفري 2019 على أنّه تلغى **وجوبا** الحسابات الخاصة التي لم تسجل نفقات خلال ثلاث سنوات متتالية طبقا لأحكام الفصلين 30 و31 من هذا القانون. ومن خلال النظر في النفقات المنجزة على الحسابات الخاصة تبين وجود 51 حساب (6 حسابات خاصة في الخزينة و45 حساب أموال مشاركة) لم يتمّ إنجاز أي نفقات عليها خلال الأربع سنوات الأخيرة (من سنة 2020 إلى سنة 2023) أي منذ دخول القانون الأساسي للميزانية الجديد حيّز النفاذ. وبلغ رصيد فوائضها في نهاية سنة 2023 ما قيمته 824,003 م.د.	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** يتم العمل والتنسيق حاليا مع مختلف الهياكل المعنية على تطهير الحسابات التي انتفت الحاجة إليها وذلك تفاديا للإشكاليات التي يمكن أن تنجر على عملية حذفها. كما أن مصالح وزارة المالية تسهر على احترام ملاءمة موارد الحسابات الخاصة مع مجال تدخلها (نفقاتها) وذلك في الإحداث الجديدة لهذه الحسابات.

	فقد تبيّن وجود 6 حسابات خاصة في الخزينة من جملة 34 حساب مفتوح لدى أمين المال العام لم يتمّ إنجاز أي نفقات عليها خلال 4 سنوات متتالية من سنة 2020 إلى سنة 2023. ويبرز الملحق عدد 1 قائمة في هذه الحسابات والمهمات المعنية بها وقيمة رصيد فوائضها. وبلغ مجموع رصيد فوائض هذه الحسابات في نهاية سنة 2023 ما قيمته757,434 م.د. وتعلقت بما عدده 4 مهمات. وشملت أساسا الصندوق العام للتعويض والراجع بالنظر لمهمة التجارة وتنمية الصادرات والذي بلغ رصيد فوائضه 715,765 م.د. ويعود ارتفاع هذا الرصيد إلى أنّه يتمّ سنويا تحصيل موارد جبائية مخصصة له في المقابل يتمّ إنجاز النفقات المتعلقة بالتعويض وبالدعم على الاعتمادات التي يتمّ رصدها سنويا للمهمة على الموارد العامة للميزانية. كما بلغت فوائض حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد والراجع بالنظر لمهمة الشؤون الاجتماعية ما قيمته 26,952 م.د وصندوق النهوض بالصادرات الراجع بالنظر لمهمة التجارة وتنمية الصادرات ما قيمته 11,902 م.د. كما تبيّن وجود 45 حساب أموال مشاركة من جملة 78 حساب مفتوح لدى أمين المال العام لم يتمّ إنجاز أي نفقات عليها خلال الفترة 2020 - 2023. ويبرز الملحق عدد 1 قائمة في هذه الحسابات والمهمات المعنية بها وقيمة رصيد فوائضها. وبلغ مجموع رصيد فوائض هذه الحسابات في نهاية سنة 2023 ما قيمته66,569 م.د. وتعلقت بما عدده 20 مهمة. وشملت هذه الحسابات أساسا حساب القروض الجامعية والراجع بالنظر لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي والذي بلغ رصيد فوائضه 22,855 م.د وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 والراجع بالنظر لمهمة المالية والذي بلغ رصيد فوائضه 12,275 م.د وحساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد الراجع بالنظر لمهمة الشؤون الاجتماعية والذي بلغ رصيد فوائضه 8,034 م.د.	

	في المقابل، تبيّن وجود حسابات مازالت مفتوحة بالرغم من ضعف قيمة فوائضها وعدم إنجازها لموارد أو نفقات منذ مدّة. وتمّ تسجيل وجود 5 حسابات لم تجاوز فوائضه دينارا واحدا ووجود 4 حسابات لم يتجاوز رصيدها 100 دينار ووجود حساب بلغ رصيده 306 دينار. **وإزاء هذا الوضع يتعين العمل على ملاءمة تدخلات الحسابات الخاصة مع الموارد المتوفرة بعنوانها وعلى تطهير الحسابات التي انتهت الحاجة إليها وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية عبر إلغاء هذه الأخيرة وتحويل فوائضها إلى ميزانية الدولة.**	
الصفحة 21	**10.الغاء صندوق التعاون بين الجماعات المحلية وتعويضه بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:** نصّ الفصل عدد 13 من القانون عدد 46 لسنة 2020 والمؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021 على أنّه يحذف الحساب الخاص في الخزينة والمسمى " صندوق التعاون بين الجماعات المحلية" وتحوّل بقايا موارده لفائدة صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والمحدث بموجب نفس الفصل. وتبيّن من خلال فحص حساب التصرّف لأمين المال العام والحساب العام للدولة أنّ صندوق التعاون بين الجماعات المحلية مازال مفتوحا وبه فوائض في نهاية سنة 2023 بقيمة 230,590 م.د. كما أنّه حقق مداخيل خلال سنوات 2021 و2022 على التوالي بقيمة 139,988 م.د و90,602 م.د. كما تبيّن أنّه لم يتمّ فتح صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بكتابات أمين المال العام. ويخالف التصرف على هذا النحو مقتضيات الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2021 ومقتضيات الفصل 220 من مجلة المحاسبة العمومية.	**إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية.** قامت الخزينة العامة بمراسلة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص في عدة مناسبات لموافاتنا بالإجراءات المتعينة تطبيقا لمقتضيات الفصل 13 من قانون المالية 2021 بخصوص حذف الحساب الخاص في الخزينة "حساب التعاون بين الجماعات المحلية" من عمليات الميزانية وتعويضه بالصندوق الخاص "صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية" وتبعا لذلك إنعقدت جلسة عمل في 13 جويلية 2022 بحضور ممثلين عن الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة, الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص والخزينة العامة. على إثر هذه الجلسة تم فتح الحساب الخاص "صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية "

<table>
<tr><td></td><td>وتدعى مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص ومصالح الخزينة العامة للبلاد التونسية إلى ضرورة تطبيق المقتضيات القانونية المذكورة وتسوية هذه الوضعية المحاسبية.</td><td>بكتابات الخزينة ضمن عمليات الخزينة لتنزيل الموارد الراجعة للصندوق تطبيقا لتعليمات العمل عدد46 مؤرخة في 05 سبتمبر 2022 كما تعهدت الهيئة العامة للتصرف في بقايا رصيده لصندوق "صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجمات المحلية" وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة الراجعة لوزارة الداخلية إلا أنه لم يتم إلى غاية اليوم توصل الخزينة بأي إجراءات يخص هذا الموضوع.

<u>إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:</u>
ستعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على تفعيل هذه التوصية بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.</td></tr>
<tr><td>الصفحة 117</td><td>1.وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2023 ،</td><td><u>إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية.</u>
فيما يخص وجود بقايا للتسوية مسندة في 2023 يشرفني أن أحيطكم علما بأن الخزينة العامة تعتمد مذكرات إسناد صادرة عن السيدة وزيرة المالية فيما يخص كل تسبقة يمكن تقيمها وفقا للجدول التالي:
<table>
<tr><th colspan="2">التسبيقات المسندة في 2023 والباقية دون تسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2023</th><th>الملاحظات</th></tr>
<tr><th>المؤسسة</th><th>المبلغ(مليون دينار)</th><th></th></tr>
</table></td></tr>
</table>

		شركة تونس للطرقات السيارة	24.856 7.65	تسبيقات مسندة في سنة 2023 تتم تسويتها بالإعتمادات التي سيؤذن بصرفها على ميزانية 2024 (حسب مذكرتي الإسناد)
		الشركة الحديدية للسكك الحديدية التونسية	19	تم تسوية التسبقة على تصرف 2023 و2024 طبقا لرزنامة دفع أحدثت في الغرض (فاكس-641 2023-08-11000)
		شركة نقل تونس	3.3 19	تسبيقات مسندة في سنة 2023 تتم تسويتها بالإعتمادات التي سيؤذن بصرفها على ميزانية 2024 (حسب مذكرتي الإسناد)
		الديوان التونسي للتجارة	7	وقع تسوية التسبقة جزئيا في حدود 5.869 مليون دينار بعنوان دعم السكر والمبلغ الباقي 1.131 مليون دينار بواسطة أتطاع من الحساب ن مكرر.